جامعـــــــــــة أمحمد بوقرة _ بومـــــــــــــرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

تخصص: تسويق خدمات

الموضـــــوع:

مقومات السياحة الداخلية وأثرها في جذب السائح الجزائري

-دراسة حالة مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية بومرداس-

من إعداد الطالبة:
زموري سارة

تحت إشراف الأستاذة:
مطالي ليلى

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وتقـديـر

قال تعالى "لئن شكرتم لأزيد لكم"

بعد الشكر والحمد الله سبحانه وتعالى على نعمته وفضله ودوام الصحة والعافية وصلاة على رسول صلى الله عليه وسلم

إذا كان لابد من شكر فإننا لا نبالغ إذ قلنا بأن الكلمات لا تكفي مهما ثقلت معانيها وأسمى إكرام وتقدير لطول صبرها معي وتحفيزها لي لاستكمال إعداد هذا البحث الأستاذة "مطالي ليلى"

ولا يمكننا أن نبخل بهذا التعبير إلى كل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر:

عمال وإطارات مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية بومرداس لما قدموه لنا من يد العون.

كما لا أنسى شكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس

سارة

الإهداء

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من كلله الله

بالهيبة والوقار

إلى من علمني العطاء بدون انتظار أبي العزيز

إلى من كان رعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى

الحبايب إلى قرة عيني وفؤادي أمي الحبيبة

إلى من أرى السعادة والتفاؤل فيه إلى سندي في الحياة

زوجي "محمد"

إلى ابني قرة عيني "لوناس يونس"

إلى من حبهم يجري في عروقي إلى إخوتي إسماعيل وإكرام

إلى عائلة زوجي خاصة حماتي وأخوات زوجي

إلى عائلتي الكبيرة وصديقاتي العزيزات

إلى كل من كانوا معي في طريق النجاح شكرا.

سارة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة الشكر	**I**
الإهداء	**II**
فهرس المحتويات	**V**
قائمة الجداول والأشكال	**VIII**
مقدمة عامة	**أ- د**
الفصل الأول: مفاهيم عامة للسياحة	**02-36**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: نشأة السياحة ومفهومها	**03**
المطلب الأول: تاريخ السياحة	**03**
المطلب الثاني: التعاريف الأساسية للسياحة	**06**
المطلب الثالث: تعريف السائح	**10**
المبحث الثاني: أنواع وخصائص السياحة وأهميتها	**12**
المطلب الأول: تصنيفات السياحة وخصائصها	**12**
المطلب الثاني: دوافع السياحة	**21**
المطلب الثالث: أهمية ودور السياحة	**23**
المبحث الثالث: ماهية السياحة الداخلية	**25**
المطلب الأول: مفهوم السياحة الداخلية	**25**
المطلب الثاني: أنواع السياحة الداخلية	**27**
المطلب الثالث: مقومات ومكونات السياحة الداخلية	**30**
المطلب الرابع: معوقات السياحة الداخلية ومتطلبات تنشيطها	**33**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثاني: واقع السياحة في الجزائر	**38-87**
تمهيد	**38**
المبحث الأول: مقومات وأنماط السياحة في الجزائر	**39**
المطلب الأول: المقومات السياحية	**39**
المطلب الثاني: أنواع السياحة في الجزائر	**53**
المبحث الثاني: المراحل التاريخية للسياحة في الجزائر	**55**

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال	**55**
المطلب الثاني: وضعية السياحة بعد الاستقلال ومخططات التنمية الوطنية	**56**
المطلب الثالث: وضعية السياحة بعد الإصلاحات للفترة 1980-1990	**62**
المطلب الرابع: وضعية السياحة ابتداء من 1990	**66**
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر ومعوقاتها	**73**
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر	**73**
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للسياحة في الجزائر	**78**
المطلب الثالث: معوقات السياحة الجزائرية	**84**
خلاصة الفصل	**87**
الفصل الثالث: واقع وآفاق تطوير السياحة (دراسة حالة ولاية بومرداس)	**127-89**
تمهيد	**89**
المبحث الأول: مقومات وجهود التنمية في ولاية بومرداس	**90**
المطلب الأول: مقومات التنمية السياحية	**90**
المطلب الثاني: تأطير التنمية السياحية وإنجاز منشآت الاستقبال	**104**
المطلب الثالث: التكوين والترقية السياحية	**109**
المطلب الرابع: ترقية الصناعة التقليدية	**111**
المبحث الثاني: مؤشرات النشاط السياحي	**112**
المطلب الأول: التوافد على الحظيرة الفندقية	**112**
المطلب الثاني: التوافد على مستوى الشواطئ	**115**
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنشاط السياحي	**117**
خلاصة الفصل	**119**
خاتمة عامة	**121**
قائمة المراجع	**124**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول		
الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الطاقة الفندقية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	51
02	توزيع طاقات الإيواء السياحي في سنة 1962	56
03	توزيع الاستثمارات على القطاعات خلال المخطط الثلاثي 67-69	58
04	حصيلة برنامج الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي 67-69	58
05	عدد الأسرة المنجزة خلال الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي	59
06	توزيع الاستثمارات على القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول 70-73	59
07	توزيع الاستثمارات على القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني 74-77	61
08	عدد الأسرة المنجزة خلال 74-78 حسب نوع المنتج السياحي	61
09	تطور الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة في الجزائر خلال الفترة 85-89	65
10	توزيع توافد السياح ابتداء من 1990	67
11	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1999-2010	74
12	قائمة بلديات ودوائر ولاية بومرداس	90
13	قائمة الشواطئ الممنوعة للسباحة	92
14	قائمة الشواطئ المسموحة للسباحة لموسم الاصطياف 2019	93
15	السدود المتوفرة بالولاية	95
16	خصائص مياه المنبع الحموي ثلاث	95
17	قائمة المواقع المقترحة للتصنيف كغابات التسلية	96
18	قائمة مناطق التوسع السياحي لولاية بومرداس	97
19	حجم الانتاج الحيواني بولاية بومرداس	98
20	توزيع السكان حسب التجمعات السكانية	99
21	توزيع المؤسسات الفندقية حسب النوع	106
22	تصنيف الحظيرة الفندقية حسب الصبغة	106
23	توزيع الفنادق المصنفة حسب درجة التصنيف	107
24	تطور التوافد على الحظيرة الفندقية من 2013 إلى 2018	112
25	تطور التوافد الحظيرة الفندقية 2018	113
26	تطور التوافد على الشواطئ بين سنة 2013 و2018	115

27	تطور التوافد الشهري على الشواطئ موسم الاصطياف 2018	**115**
28	التوزيع الجغرافي للتوافد على الشواطئ لسنة 2018	**116**
29	رقم اعمال المؤسسات السياحية بولاية بومرداس لسنة 2018	**117**
30	مناصب الشغل في القطاع السياحي بولاية بومرداس	**118**
31	توزيع السكان الناشطين فعلا حسب القطاعات الاقتصادية	**118**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	تصنيفات السياحة	**18**
02	أهم الموارد الطبيعية في الجزائر	**42**
03	خريطة المحطات المعدنية في الجزائر	**43**
04	تنوع الموارد الثقافية في الجزائر	**46**
05	الطريق السيار شرق غرب	**47**
06	شبكة النقل في الجزائر	**49**
07	تطور عدد السياح في البلدان المغاربية للفترة 1990-2008	**68**
08	دخول السياح عبر الحدود الجزائرية حسب الغرض لسنة 2011	**69**
09	توزيع سعة الفنادق حسب نوع السياحة لفترة 1999-2010	**71**
10	مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1999-2010	**74**
11	ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة 1999-2010	**77**
12	تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	**81**

المقدمة العامة

يعتبر قطاع السياحة اليوم من أهم القطاعات وأسرعها نمو على مستوى العالم حيث أصبحت للسياحة دورا مهما في المبادلات الصناعية الاقتصادية والاجتماعية حتى الحضارية، فهي اليوم تساهم في نمو اقتصاد الدولة باعتبارها وسيلة فعالة في دفع عجلة التنمية وترقية المجتمع.

حيث تعد الصناعة السياحية من أهم القطاعات الواعدة في الآونة الأخيرة لما لها من أهمية كبيرة في عملية التنمية الشاملة للدول، والجزائر كغيرها من دول العالم تزخر بقدرات سياحية متنوعة ومختلفة مما يؤهلها بأن تكون قطبا سياحيا رائد بامتياز، إلا أن القطاع السياحي لم يحظى بالاهتمام في السابق نظرا لانعدام الأمن في العشرية السوداء. بعد عودت الاستقرار النسبي في سنة 2000م ارتأت الجزائر ضرورة الاهتمام بهذا القطاع وإعادة بعثه وتنميته من جديد وذلك من خلال المخطط الوطني الذي وضعته الدول للنهوض والارتقاء بالقطاع السياحي في الجزائر وذلك في آفاق 2030.

إن النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر يتوجب النهوض بالسياحة الداخلية كونها من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النشاط السياحي، ولكن هذا لا يتحقق إلا من خلال الاعتماد على مجموعة من الإجراءات والأساليب مثل تفعيل ونشر ثقافة السياحة الداخلية وسط أفراد المجتمع الجزائري، وتحسيسه من خلال الترويج لسياحة الداخلية من أجل النهوض بهذا القطاع.

وشرعت الجزائر في عملية احصاء للثرواتها السياحية، بغية استغلالها وجعلها تساهم إلى جانب القطاعات الأخرى في عملية التنمية، وكان ذلك مباشرة بعد صدور الميثاق السياحي سنة 1966، الذي بموجبه تم تحديد الأهداف والوسائل الضرورية للتنمية السياحية، وتزامن ذلك مع التخضير لأول مخطط تنموي الذي شرع في تنفيذه بداية من سنة 1967، حيث ظهرت السياحة ضمن بيانات الاستثمار في إطار مختلف المخططات التي شهدتها عملية التنمية في الجزائر.

ومن هذا المنطلق ماهي مقومات الموارد) و مؤشرات السياحة في الجزائر ؟ ستكون الإجابة على هذا السؤال من خلال معالجة النقاط التالية:

أولا- تحديد إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة مقومات السياحة في الجزائر في جذب السائح؟**

وعلى ضوء هذا التساؤل وللتحكم في الإشكالية قمنا بوضع التساؤلات الفرعية التالية:

ثانيا- الأسئلة الفرعية:

1- هل للسياحة الداخلية أهمية اقتصادية بقدر السياحة الخارجية؟

2- ما مدى إمكانية توظيف واستغلال هذه المقومات السياحية لتطوير قطاع السياحة؟

3- ما هي أسباب ضعف وتيرة التطور السياحي بولاية بومرداس؟

ثالثا- فرضيات الدراسة:

ومن أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة ندرج الفرضيات التالية:

1- لسياحة الداخلية أهمية اقتصادية مثلها مثل السياحية الخارجية.

2- إن تطوير وتحديث القطاع السياحي، وما يمكن أن يحققه من نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يساهم مساهمة بناءة في حل الكثير من المشكلات.

3- يرجع ضعف وتيرة التطور السياحي بولاية بومرداس بالدرجة الأولى إلى السياسة السياحية المنتهجة منذ الاستقلال والتي اتسمت بعدم وضوح الرؤية وقصر مداها.

رابعا- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع في حد ذاته وهو السياحة وخاصة السياحة الداخلية، فالسياحة من أهم الصناعات الرائدة في الوقت الحالي وهي محل اهتمام المفكرين والباحثين وصانعي القرار.

كما تبرز أهمية الدراسة من خلال دراسة السياحة عامة والسياحة الداخلية من حيث المفهوم، الأهمية، والأنواع، إبراز الأثار الإيجابية لهذا القطاع، محاولة معرفة واقع المقومات السياحية في الجزائر ومعرفة المشاكل التي تواجه هذا القطاع مع اقتراح حلول بسيطة، محاولة إثراء الدراسات التي تتناول هذا الموضوع.

خامسا- أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى إبراز مفهوم السياحة والسياحة الداخلية مع التركيز على الدور الذي تلعبه المقومات السياحية باعتبارها مصدر جذب للسياح.

- كما تهدف الدراسة إلى التعريف بالمقومات والإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر في مجال السياحة.

- معرفة أهم المعوقات والجهود المبذولة لتطوير السياحة الداخلية.

– والهدف الأسمى والأخير هو لفت الانتباه وتشجيع المجتمع الجزائري بضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي في الجزائر والمساهمة في إنجاحه وتنشيط لا سيما السياحة الداخلية.

سادسا– أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب التالية:

أ– أسباب ذاتية: الرغبة في البحث في مثل هذه المجالات والتي تتماشى مع تخصصنا:

- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بمعلومات ومراجع جديدة في هذا المجال خاصة في الجانب التطبيقي.
- الاستفادة من التربصات الميدانية التي تعطينا فكرة على مدى مسايرة مديريات السياحة لتطور الحاصل في مجال السياحة لا سيما السياحة الداخلية ومدى مساهمتها في تنشيطه وإنجازه.

ب– أسباب موضوعية:

- ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي في الجزائر وإعادة بعثه من جديد.
- الأهمية الاقتصادية التي يكتسبها هذا الموضوع ودوره الكبير في دفع عملية التنمية في دول العالم.

سابعا– المنهج المتبع:

لمعالجة الموضوع واختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال:

– المنهج الوصفي لتحليل في الجانب النظري بغية تكوين خلفية جديدة للموضوع من خلال جمع المعلومات اللازمة عنه، وذلك باعتماد على مختلف المصادر الممكنة من الكتب، المذكرات، مجلات وغيرها.

– منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، بهدف تحليل وتفسير البيانات للوصول إلى النتائج واقتراحات حول الظاهرة المدروسة وذلك بالتقرب من مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

ثامنا– حدود الدراسة:

– **الحدود المكانية:** قد تمت هذه الدراسة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في جامعة بومرداس (كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير)، تم خلالها دراسة حالة في مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

- **الحـدود الزمنيـة:** تمـت هـذه الدراسـة خـلال الموسـم الجـامعي 2022/2021 بحيـث أجرينـا الدراسـة النظريـة والتطبيقيـة فـي نفـس السـنة، ودامـت مـدة التـربص مديريـة السـياحة والصـناعة التقليديـة لولايـة بومرداس (خلال الفترة الممتدة من 31 مارس إلى 31 ماي 2022).

عاشرا- تقسيمات البحث:

سـعيا لإنجـاز الدراسـة والإجابـة علـى الإشـكالية الرئيسـية وتسـاؤلاتها الفرعيـة، تـم تقسـيم الدراسـة إلـى ثلاث فصول رئيسية، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

حيـث يمثـل الفصـل الأول عـدة مفـاهيم عـن السـياحة والسـائح، وتناولنـا فيـه أنـواع وخصـائص السياحة وأهميتها وفي الأخير قدمنا مفاهيم عن السياحة الداخلية ومقوماتها.

بينمـا يمثـل الفصـل الثـاني فخصصـناه لمعالجـة واقـع السـياحة فـي الجزائـر، والتعـرف علـى مقومـات وأنماط السياحة، بالإضافة إلى مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها السياحة في الجزائر.

بينمـا خصصـنا الفصـل الثالـث والأخيـر للدراسـة الحالـة بولايـة بـومرداس حيـث تناولنـا فيـه المعطيـات الطبيعيـة والبشـرية لولايـة بـومرداس لنتعـرف علـى مقومـات السـياحة بالولايـة ثـم تناولنـا مؤشـرات النشـاط السـياحي للوقـوف علـى أداء هـذا القطـاع ومسـاهمته فـي التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية، كما حاولنا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات لنهوض بهذا القطاع.

الفصل الأول: مفاهيم عامة للسياحة "مدخل للسياحة"

تمهيد الفصل:

لقد عرفت السياحة منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لأخر لأسباب متعددة، فقد كانت في فجر التاريخ بسيطة وبدائية في مظاهرها، أسبابها ووسائلها ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في هذا العصر تشكل نشاطا له أسسه ومبادئه، وأصبحت من أبرز القطاعات الناشطة في العالم فهي مرتبطة بالعديد من الجوانب الحيوية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها.

السياحة تعد أحد الصناعات الأكثر أهمية وديناميكية في العالم، فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها، ولهذا فكثير من الدول جعلت هذا القطاع حجر أساس اقتصادها الوطني، وأصبح ناتجها الداخلي الخام يركز بشكل كبير في النشاط السياحي عبر مداخيل شيكاتها السياحية.

تعتبر السياحة الداخلية من بين أهم الوسائل الاستراتيجية لتحقيق التنمية الفاعلة الحقيقية خاصة في النطاق المحلي لأي بلد، إقليم أو منطقة فهي من أهم الأنماط السياحية التي تتطلب أيضا الاهتمام من أجل الازدهار ودفع عجلة التنمية كونها تتمحور في مناطق الوطن الواحد، في هذا الصدد تصنف الجزائر من ابرز البلدان الغنية بمقومات سياحية متنوعة ومتعددة وهياكل قاعدية مختلفة تؤهلها أن تكون قبلة سياحية بامتياز.

وعليه سوف يتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى أهم العناصر المرتبطة بالسياحة والسياحة الداخلية من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نشأة السياحة ومفهومها

المبحث الثاني: أنواع وخصائص السياحة وأهميتها

المبحث الثالث: ماهية السياحة الداخلية

المبحث الأول: نشأة السياحة ومفهومها

سنتطرق في هذا المبحث إلى تاريخ السياحة والتي لازمت الإنسان منذ ولادته إلى أن أصبح علما متكاملا، كما سنتطرق إلى تطور مفهوم السياحة وكذا المفاهيم المختلفة للسياحة والسائح.

المطلب الأول: تاريخ السياحة

منذ أن خلق الله الإنسان على وجه الأرض وهو في الحاجة إلى التنقل بحثا عن المأكل والمشرب مستخدما وسائل التنقل المتاحة آنذاك والخاصة بكل حقبة زمنية.

نستعرض فيما يلي المراحل الزمنية التي مرت بها السياحة في تطورها التاريخي:

أولا: العصور القديمة

وهي بداية نشأة الإنسان على وجه الأرض وحتى القرن الرابع عشر وخلال تلك الفترة كان الإنسان بدائيا في حركاته وسكناته حيث كان يسير على الأقدام ويستخدم الدواب في تنقله ولم تكن هناك قوانين تحكم وتضبط حركة البشر سوى قوانين الطبيعة وكانت الوسائل التي تستخدم في الحصول على السلع والخدمات هي طريقة المقايضة والمبادلة وفي الغالب كان الإنسان يتحصل على حاجاته بنفسه، ومن أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في العصور القديمة كانت على النحو التالي: [1]

- الانتقال لغرض ديني لزيارة المعالم الدينية المختلفة بدءا بالمعابد الفرعونية والمعابد الدينية اليهودية والمسيحية وأخيرا الإسلامية المتمثلة في زيارة الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة وفلسطين.
- الانتقال لتلقي العلاج، إما بالذهاب إلى المعابد للتبرك أو بالذهاب إلى الأماكن التي بها مناخ جيد أو مناطق عيون الماء أو مصبات الأنهار في بعض الأحيان.
- الانتقال بغرض الترفيه وعادة ما يكون في مناطق المناخ المعتدل.
- الانتقال بغرض التجارة ويشمل تنقل التجار من مكان لأخر في قوافل لبيع منتجاتهم البدائية.

[1]- محمد العطا عمر، الندوة العلمية "**أثر الأعمال الإرهابية على السياحة**": "**صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية**"، ل. د، دمشق، 2010/07/06.

ثانيا: العصور الوسطى

وهي تمثل الفترة ما بين القرن الرابع عشر وبداية القرن التاسع عشر والتي شهدت قيام الثورة الصناعية وهي فترة اختراع المحركات التجارية، مثل السفن والقطارات وكان هذا دافعا كبيرا نحو السياحة وتشجيع الإنسان على السفر.

إن الإشارات الأولى لبدء السياحة بدأت في العقود الأخيرة من هذه المرحلة، حيث دأب ابناء الطبقة العليا من الانجليز (على سبيل المثال) على القيام برحلة عرفت باسم "الرحلة الكبرى" Grand Tour كانت رحلة ذات طابع تثقيفي تشمل زيارة معالم فرنسا وايطاليا وفي كثير من الأحيان ألمانيا والنمسا، وقد اتسمت بطول المدة إذ كانت أحيانا تمتد لما يزيد على ثلاثة سنوات بما يسمح بدراسة تفاصيل المعالم المزارة وكذلك اكتساب اللغة. [1]

وكذلك من الأسباب التي أدت إلى تطور السياحة في تلك الفترة تعاظم دور الكنيسة والكاتدرائيات التي كانت مزارات سياحة في كثير من بلدان العالم.

وأيضا أدى ظهور الطباعة في القرن الخامس عشر وإعداد الكتب من الرحالة الأوائل عن رحلاتهم إلى تطوير القطاع السياحي حيث كان للرحالة العرب الفضل في ذلك، وقد ظلت بلاد العرب خلال تلك الفترة من أكثر بلاد العالم تقدما وكان أبرز هؤلاء الرحالة (ابن بطوطة)، (أبو عبيدة البكري)، (ابن جبير).

وقد اتسمت هذه الحقبة بكثرة الرحلات البحرية، ثم أصبح السفر لأغراض سياحية وثقافية وفنية أكثر شيوعيا في أوروبا.

كما عرفت هذه الحقبة بقيام بعض المغامرين والمكتشفين لأسفار طويلة، ومن أشهر هذه الرحلات اكتشاف "كريستوفر كولومبوس" لأمريكا عام 1492[2] ثم اكتشاف الملاح البرتغالي "فاسكودي كاما" طريق الرجاء الصالح خلال رحلته إلى الهند في 1498 وغيرهم من المكتشفين كما أخذت السياحة الدينية أبعادا جديدة فكان عدد كبير من الحجاج يقومون برحلات دينية إلى الأماكن المقدسة.

---

[1]– أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 23.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 20.

كما شهدت نهاية تلك الفترة ازدهار العديد من المدن الأوروبية خاصة في مجال الزراعة والسياحة والتجارة وزيادة عدد السكان وظهور الجمعيات والمنظمات السياسية والتجارية.

ثالثا: العصور الحديثة

في هذه الحقبة ازدهرت صناعة السياحة وبدأت الدول تهتم بها، فيعتبر القرن العشرين قرن السياحة بما أحدثه من ابتكارات، رغم أن هذا القرن شهد حربين عالميتين مدمرتين استمرتا اقل قليلا من عشر سنوات وعلى الرغم من الدمار الذي أحدثته هذه الحروب إلا أنها تعتبر نقطة تحول في كثير من القطاعات خاصة قطاع النقل.

إضافة إلى زيادة تنقل الأفواج البشرية من مكان إلى آخر، كل هذا يعد البداية الحقيقية للسياحة بمفهومها الحديث، والتي أصبحت تسمى بالصناعة السياحية، وحديثا ظهر الاسم الجديد "Tourisme" وبدأ الاهتمام بالسياحة من طرف المنظمات العالمية خاصة الأمم المتحدة.

وعليه فقد أولى الباحثون اهتماما بليغا بهذا النشاط وأنشأ له معاهد متخصصة ووضعوا له إطارا خاصا منفصلا عن التجارة والنقل والأنشطة الأخرى وصارت السياحة علما مستقلا.

عموما وفي هذه الفترة وتزامنا مع نهاية الحرب العالمية الثانية عمد الأوروبيون إلى الاشتراك في السياحة الدولية وهذا لإعادة الثقة في النفوس بعد الحربين العالميتين، فقد ظهرت شركات كبرى لتنظيم البرامج السياحية، وقد سميت فترة الستينات بعصر السياحة الاجتماعية، إذ لم تقتصر هذه الظاهرة على الأغنياء فقط بل شملت الطبقات الاجتماعية الأخرى وأصبحت في متناول الجميع، وظهور السياحة بالتقسيط.

كما أصبح للسياحة بتطورها آثارا سلبية، عن طريق التوسع الغير المنتظم والمدروس الذي أضحى يؤثر على مستقبل الأصول الطبيعية والحضارية للدول المستقبلة للنشاط السياحي، وكذا الآثار الاجتماعية على السلوك البشري والقيم، حيث يؤدي اثر المشاهدة إلى تقليد سلوك السائحين وعاداتهم في المأكل والمشرب والملبس، هذا الأخير قد يؤدي إلى ظهور عادات سيئة، أما الآثار البيئية فتمثلت في تلوث الماء والهواء في الدول المستقبلة للسياح، وظهور العديد من الأمراض القاتلة نتيجة الاختلاط، فأولى العديد من الباحثين الألمان والنمساويين خاصة عناية كبيرة بدراسة السياحة كمنتج من منتجات المجتمع الصناعي وتحليل المنافع

والتكاليف، التي ستعود على البيئة والاقتصاد الوطني ككل، وقد أعطوا للبيئة أهمية قصوى فأصبحت محل اهتمام العديد من الباحثين والدارسين. [1]

ويمكن القول أن كل مرحلة من مراحل التطور البشري السياحي تميزت بسمات خاصة ميزت كل مرحلة.

المطلب الثاني: التعاريف الأساسية للسياحة

تنوعت التعاريف الواردة بشأن السياحة في الأدبيات الحديثة تبعا لتنوع معايير التمييز بينها، وظهور مصطلحات جديدة. ومن هذا المنطلق يمكن تسليط الأضواء على بعض من هذه التعاريف على النحو التالي:

أولا: مفهوم السياحة في الإسلام

اعتبر ديننا الإسلامي السياحة من خلال ما ورد في القران الكريم من وسائل تقرب العبد إلى ربه عز وجل حين امتدح السائحين والسائحات في قوله تعالى:

"التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين". [2]

وقوله تعالى أيضا:

"...مسلمات قانتات تائبات عابدات سائحات ...". [3]

وورد لفظ السياحة في قوله تعالى:

"فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين". [4]

ومعنى السياحة من هذه الآيات الكريمة سياحة العبد اما للتقرب من خالقه بالصلاة والصوم، أو تجولا في الأرض للتعبد والتأمل في ملكوت الخالق وآياته في خلقه كما ورد في قوله تعالى:

"قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدا الخلق ثم الله ينشئ النشأة الأخرة أن الله على كل شيء قدير". [5]

وإما مسيرة استثمار بالنسبة للذين يضربون في الأرض للعلم أو العمل.

---

[1]– منير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 5.

[2]– سورة التوبة، رقمها 9، مدنية، الآية رقم 112.

[3]– سورة التحريم، رقمها 66، مدنية، الآية رقم 05.

[4]– سورة التوبة، مرجع سابق ذكره، الآية رقم 02.

[5]– سورة العنكبوت، رقمها 29، مكية، الآية رقم 20.

ومما سبق يستخلص أن السياحة في الشريعة الإسلامية تعني ذلك النشاط الإنساني أو الفعل البشري الذي ينبغي أن يتقيد بجملة من التعاليم والأدلة الشرعية، منها عدم ترك واجب ديني كالصلاة والصوم والزكاة من أجل الترفيه والسفر، وعدم الوقوع في المحرمات والمبالغة في الإنفاق على اللهو والترفيه، وضياع الوقت في اللعب والمبالغة في الراحة.

مما يستلزم الموازنة والمفاضلة بين الحاجات الضرورية والأقل ضرورة. وأخيرا فإن مفهوم السياحة في الإسلام يتضمن إتباع آداب وسنن يستحسن مراعاتها من طرف السائحين تفاديا من الوقوع في محظورات نهى عنها الإسلام.

ثانيا: تعاريف مختلفة للسياحة

بذل الكثير من الفقهاء جهودهم لتعريف السياحة تعريفا منضبطا، وكانت أول هذه المحاولات هي التي كتب عنها "جوير فرولر" Guyer Freuler حيث يقول: (السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الاستجمام، وتغيير الجو والوعي الثقافي لتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة). [1]

أما الاقتصادي النمساوي "هيرمان فوشوليرون Herman Von Scholleron" عرف السياحة على أنها الاصطلاح الذي يطلق على أي عملية من العمليات الاقتصادية التي تتعلق بانتقال وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا. [2]

كما نشر "أيتموند بكاد Edmond Picard " وهو أستاذ بجامعة بروكسل سنة 1910 مقالا تحت عنوان "صناعة المسافر" وصف فيه مهمة السياحة ودورها كصناعة بقوله: (أن المهمة التي تقوم بها السياحة والمدى الواسع التي تعمل فيه كل فروعها لا يتضح فقط من وجهة نظر أولئك السائحين ولكن من الوجه المالية، أي من جهة الأموال الوفيرة التي ينفقها السائح وينتفع بها أولئك الذين ينتقل إليهم السائح ويتجول في بلدانهم وتكون الفائدة مباشرة لصناعة الفنادق وغير مباشرة عن طريق المصاريف التي ينفقها السائح لإشباع رغباته سواء من اجل التعليم أو المتعة). [3]

---

[1]– أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق ذكره، ص 33.

[2]– ريان درويش، **الاستثمارات السياحية في الأردن**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 11.

[3]– محمد المرسي الحريري، **جغرافية السياحة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 18.

أما السياحة حسب تعريف "جون ميشوا وهو مسؤول في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي، عرفها كما يلي: "السياحة هي نشاط يحتوي على عمليتي إنتاج واستهلاك تحتم تنقلات خاصة بها خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، اجتماعات، زيارة المقدسات الدينية، تجمعات رياضية .....الخ. [1]

تعريف السياحة حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي في قراره الصادر في 1972، يعرفها على أنها: "فن تلبية الرغبات الشديدة التنوع التي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي".[2]

من التعاريف السابقة تبدو أهمية السياحة في كونها نشاطا اقتصاديا وصناعة قائمة، تؤدي دورا رياديا في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات من خلال ما تساهم به من إيرادات سياحية بالنقد الأجنبي، وتعتبر السياحة أيضا نشاطا اجتماعيا وثقافيا لارتباطها بالجوانب السلوكية والحضارية للإنسان. أي أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، وما من شك أن تطور المجتمعات وارتفاع المستوى المعيشي للفرد ساهم في استغلال الإجازات وأوقات الفراغ في رحلات سياحية لتحقيق الإشباع النفسي والروحي للأفراد.

- تعريف المنظمة العالمية للسياحة « Organisation Mondiale du Tourisme «OMT

بهدف توحيد أسس الإحصائيات السياحية قامت المنظمة العالمية للسياحة بتحديد تعريف لهذه الظاهرة وهو كالاتي السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافا إليه كافة الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة.[3]

[1]- la zoto géographique du tourisme; maison paris- 1990; p13.

[2]- أحمد لشهب، **السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1987، ص 14.

[3]- المنظمة العالمية للسياحة، **مفاهيم، تعاريف، وتصانيف لإحصاءات السياحة**، دليل فني رقم 01، سنة 1995، ص 10.

- تعريف الجزائر للسياحة:[1]

بالنسبة للجزائر فإنها تبنت تعاريف المنظمة العالمية للسياحة "OMT" إلا أنها أضافت بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة والمتعلقة بتوافد السواح والمنشآت الفندقية، حيث:

أ- الداخل: كل مسافر تطأ أقدامه ارض الجزائر التراب الوطني، خارج منطقة العبور.

ب- المسافر: كل شخص يدخل التراب الوطني، مهما كان سبب تنقله ودوافع دخوله، ومهما كانت جنسيته ومكان إقامته، باستثناء السواح في نزهة أو رحلة بحرية والذين يقيمون في بواخرهم طوال مدة إقامتهم في البلاد.

ت- الجوال في رحلة بحرية: كل شخص يدخل الحدود البحرية الوطنية ويغادرها في نفس السفينة أو الباخرة التي دخل بها، والتي يقيم على متنها طول مدة إقامته.

ث- الزائر: كل شخص يدخل التراب الجزائري ولا يمارس نشاطا مأجورا ويشمل هذا التعريف:

- **السائح:** هو زائر مؤقت ولفترة محدودة على الأقل 24 ساعة في الجزائر لأسباب أو لدوافع مختلفة منها: المتعة والترفيه، زيارة الأهل والأقارب، قضاء عطلة، الصحة، الدراسة، الدين، الرياضة، أشغال، مهام، أعمال .....الخ.

- **غير المقيم:** هو السائح، الجوال، المسافر، العابر للجزائر باستثناء المتجولين في إطار النزهة أو الرحلة البحرية.

- **المتنزه:** هو كل زائر مؤقت وله مدة إقامة محدودة في الجزائر لا تتجاوز 24 ساعة بما في ذلك المسافر في رحلة بحرية، باستثناء المسافرين الذين بحكم القانون لا يدخلون التراب الجزائري وكذا سكان الحدود الذين يعملون بالجزائر.

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات: **مجموعة الإحصائيات السنوية رقم 18**، نشرة 2000، الجزائر، ص 275.

المطلب الثالث: تعريف السائح

لقد ورد في تعريف المنظمة العالمية للسياحة O.M.T للسائح بأنه "كل شخص يسافر خارج موطنه محل إقامته الأصلي لأي سبب من الأسباب غير الكسب المادي سواء كان داخل بلده "السائح الوطني" أو بلد آخر "السائح الأجنبي" لفترة تزيد عن 24 ساعة وحسب ما أقرته منظمة السياحة العالمية فإن مواطني أي دولة الذين يعملون خارجها ويتقاضون رواتب في تلك الدولة التي يعملون بها والذين يحضرون بصفة مؤقتة لزيارة أوطانهم والعودة مرة أخرى، يعنون في عداد السائحين حيث أن إنفاقهم أثناء زيارتهم يعد دخلا إضافيا للاقتصاد القومي من العملات الأجنبية التي يجلبونها معهم نتيجة لعملهم بالخارج".[1]

كما قامت وفي عام 1937 لجنة خبراء السياحة بهيئة الأمم المتحدة بتعريف السائح على الوجه التالي: [2]

1- الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة أو لأسباب صحية أو لأسباب خاصة.

2- الأشخاص الذين يسافرون من اجل حضور اجتماعات أو يمثلون نواحي مختلفة مثل: (النواحي العلمية والإدارية والسياسية والدينية والرياضية ..... الخ).

3- المسافرون في رحلات بحرية حتى ولو قضوا إقامة أكثر من 24 ساعة وتقيد هذه الجماعة على أنها جماعة خاصة بصرف النظر عن مكان إقامتهم المعتاد إذا كان ذلك ضروريا.

أما الجماعات الآتية ذكرهم فهم لا ينطبق عليهم التعريف الخاص بالسائحين وهم:

1- الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على إقامة دائمة بالدولة.

2- كل الأشخاص الذين يفدون على إلى البلاد بقصد الحصول لهم على مهنة أو القيام ببعض أعمال النشاط التجاري دون الحصول لهم على عقد عمل.

3- الطلبة والدارسون الذين يلتحقون بالمعاهد العلمية والأقسام الداخلية.

4- سكان الحدود والأشخاص الذين يقيمون في الدولة ولكنهم يؤدون أعمالهم في دول أخرى.

5- المسافرون العابرون Transit الذين يعبرون بالبلاد حتى لو كانت مدة عبورهم تستغرق أكثر من 24 ساعة.

---

[1]- محمد العطا عمر، مرجع سابق ذكره، ص ص: 10-11.

[2]- أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق ذكره، ص 38.

أيد الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية (U.O.T.O) في مناسبة افتتاح الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام 1950، والتغيير الوحيد الذي طرأ عليه هو أن الطلبة والدارسين الذين يقيمون بالخارج يسجلون على أنهم سائحون، ولهذا أدرجت لجنة خبراء السياحة التي عهدت إليها هيئة الأمم المتحدة بالإعداد ووضع البرامج الخاصة بالمؤتمر الدولي للسياحة الذي تقرر عقده في روما في شهر أغسطس وسبتمبر سنة 1963، مسألة إعادة تعريف اصطلاح لفظة "سائح" في جدول أعمال المؤتمر. وقد اقترح فريق خبراء السياحة النمساويين تقديم التعريف كما يلي:

" السائح هو من يقوم بزيارة مؤقتة لدولة أجنبية في مدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 3 أشهر وألا تكون هذه الزيارة لأغراض غير سياحية مثل العمالة"

ولقد انتهى المؤتمر العالمي للسياحة إلى تعريف الزائر على الوجه التالي:

"يقصد بكلمة زائر أي شخص يزور بلد غير البلد الذي يقيم فيها على وجه الاعتياد لأي سبب من الأسباب غير قبول وظيفة بأجر في الدولة التي يزورها".[1]

[1]– أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق ذكره، ص 38.

المبحث الثاني: أنواع وخصائص السياحة وأهميتها

سنتناول في هذا المبحث التصنيفات المختلفة للسياحة والتي تتعدد لتنوع الرغبات والاحتياجات المختلفة وكذا ساهمت في التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي على هذا التنوع إضافة إلى الخصائص التي تميز هذا النشاط الحيوي.

المطلب الأول: تصنيفات السياحة وخصائصها

الفرع الأول: تصنيفات السياحة

عرفت السياحة تطورات مستمرة بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية وكذا تغير وتزايد الأفراد ورغابتهم، لهذا يمكن تصنيف السياحة وفقا للمعايير التالية:

أ- وفقا لمعيار الحدود السياسية:

يعتمد هذا المعيار على حركة السياح فيما إذا كانت داخل حدود البلد السياسية ام تتعداها، وبموجب ذالك نميز بين شكلين من السياحة هما: [1]

- السياحة الداخلية: (السياحة المحلية)

وتشمل حركة السياح المواطنين من حملة جنسية البلد داخل حدود البلد السياسية، وتشير تقديرات منظمة السياحة العالمية على أن ما ينفق على السياحة الداخلية يتراوح ما بين 70 -80 % من إجمالي الإنفاق السياحي العالمي، ويختلف هذا المعدل من بلد لآخر. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى أكثر من 90 % وفي المملكة المتحدة بحدود 70% وايطاليا 46% وسويسرا 44 % وهنالك إحصائية تشير إلى أن حجم السياحة المحلية يعادل تسعة أضعاف حجم السياحة الخارجية.

ويمكن تحديد العوامل التي ساعدت على تحقيق النمو السريع للسياحة المحلية فيما يلي:

- الرغبة في الاستمتاع واستثمار أوقات الفراغ في أنشطة ترفيهية.
- تشجيع الحكومات للسياحة الداخلية.
- تعد السياحة الداخلية اقل تأثيرا من السياحة الخارجية بالظروف السياسية والاقتصادية التي تؤثر على السياحة الدولية.

[1]- أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق ذكره، ص 61.

– انخفاض تكاليف الرحلات السياحية الداخلية مقارنة بالرحلات السياحية الخارجية، وارتفاع أسعار النقل الجوي في العالم مؤخرا أدى إلى اكتفاء الكثير من الأفراد بإشباع رغباتهم من خلال السياحة الداخلية مستخدمين وسائل نقل داخلية اقل تكلفة.

– إجراءات الرحلة السياحية الداخلية اقل تعقيدا من إجراءات الرحلة الخارجية وكنتيجة لهذه العوامل لاقت السياحة الداخلية اهتماما كبيرا من الحكومات وبالذات المخطط السياحي على اعتبار أنها تمثل قاعدة واسعة للسياحة الدولية ومنشط هام للدورة الاقتصادية داخل البلد وبديلا عن السياحة الدولية، بالإضافة إلى أنها تشبع حاجات كامنة في نفس المواطن وترفه عن كاهله.

– السياحة الخارجية (السياحة الدولية أو العالمية):

وتشمل حركة السياح من الجنسيات المختلفة عبر الحدود السياسية الدولية، وفيها يجد السائح تغايرا في أمور متعددة كاللغة والعادات والتقاليد والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى أن هذا النمط من السياحة يتطلب مجموعة من الإجراءات المعقدة أهمها الحصول على إذن بدخول البلد "تأشيرة دخول" وإجراءات تصريف العملة وغيرها من الإجراءات الأخرى.

ب– وفقا لمعيار العدد

عرفت السياحة تطورات مستمرة بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية وكذا تغير وتزايد حاجات الأفراد ورغباتهم، لهذا يمكن تصنيف السياحة وفقا للمعايير التالية:

– السياحة الفردية:

أي قيام السائح بمفرده أو بصحبة العائلة بتنفيذ رحلة على حسابه الخاص[1] والاتصال المباشر بالمشروعات السياحية المختلفة وتتميز الرحلات الفردية بكبر تكلفتها مقارنة بالرحلات الجماعية، و بذلك فهي تمارس من طرف السواح الذين يمتلكون إمكانيات مادية عالية.

– السياحة الجماعية:

يقوم بها مجموعة من الأشخاص بالسفر مع بعضهم البعض مرتبطين برابطة معينة، مثل كونهم زملاء، أصدقاء، أصحاب، أعضاء في نادي أو مدرسة أو رابطة طلابية أو عمالية.[2] فهي تشمل السواح الذين لا يميلون إلى تحمل مخاطر السفر، لذلك يفضلون الرحلات المنظمة من

[1]– مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 39.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 64.

قبل وكالات السفر والشركات السياحية المختصة ويقوم السائح بدفع تكلفة الرحلة مسبقا للشركة، وفي هذا النمط من السياحة غالبا ما يحصل السائح على الخدمات السياحية بشكل غير مباشر، بحيث تكون الشركة المنظمة للرحلة هي الوسيط بينه وبين المشروعات السياحية، ويتميز هذا النوع من الرحلات بانخفاض أسعاره بالمقارنة بالسياحة الفردية.

ج- وفقا لمعيار الغرض من السياحة

يمكن تقسيم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى الأقسام التالية:

- السياحة الثقافية:

تتم عبر زيارة السائح بلاد أجنبية ودراسة أو معرفة شعوبها وخصائصها التي تميزها عن غيرها، وزيارة المعالم الأثرية والحضارية لذلك البلد[1] حيث تعمل هذه السياحة على زيادة معلومات السائح وإشباع حاجاته من الناحية الثقافية، عبر إقامة الندوات والدورات الثقافية والمعارض الخاصة، والمسابقات الفنية مثل: "تظاهرة الجزائر عاصمة للثقافة العربية لسنة 2007"، تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية 2011 والجزائر مثلا وبتاريخها العريق عرفت حضارات متعاقبة (فينيقية، يونانية، رومانية، إسلامية، عثمانية.....) ناهيك عن تنوع واختلاف العادات والتقاليد والحرف أو الصناعات اليدوية واللهجات والأزياء.

- السياحة الرياضية:

وتنقسم إلى نوعين سالبة وموجبة، والسياحة الرياضية الموجبة تتمثل في السفر والإقامة للمشاركة الفعلية في المباريات الرياضية ويضم هذا النوع جميع أنواع الرياضات المعروفة وتمثل السياحة الرياضية السالبة بالسفر والإقامة من أجل مشاهدة المباريات والاحتفالات الرياضية.[2]

- السياحة العلاجية (الاستشفائية أو الصحية):

حيث يقوم المرضى بالسفر إلى أماكن معينة توفر لهم العلاج من الأمراض التي يعانون منها، وتتميز هذه الأماكن أو المناطق بمناخها الصحي وغناها بالمياه والينابيع المعدنية الأعشاب الطبيعية، والعيون الطبيعية الساخنة وحمامات الرمل (الدفن في الرمل) والعلاج بمياه البحر[3].

---

[1]- مصطفى عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 53.

[2]- مروان السكر، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 17.

[3]- أحمد الجلاد، **البيئة المصرية وقضايا التنمية**، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص 167.

- السياحة الدينية:

المواقع الدينية التي شهدت زيارات دينية منقطعة النظير مكة المكرمة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية وكذلك دولة الفاتيكان في روما للمؤمنين بالعقيدة المسيحية.

- سياحة الأعمال:

"هي الزيارات التي يقوم بها أصحاب الأعمال وممثلي الشركات الكبرى إلى دول خارجية بهدف متابعة أشغالهم، ويلجأ معظم رجال الأعمال إلى الاستجمام في البلد الذي يزورونه".[1]

كما يعني هذا النوع من السياحة أن ينتقل السائح إلى مكان آخر أو دولة أخرى بغرض العمل المؤقت والفترة زمنية محددة، ويكون العمل محدودا أو موارده محدودة أيضا،[2] ويعود السبب في ازدهار هذه السياحة إلى التقدم التقني والتكنولوجي كما يعود إلى ظروف الركود والكساد الذي يصيب بعض الدول وازدهار بعض الأعمال في دول أخرى.

- سياحة المعارض:

تشمل الرحلات لحضور المعارض الدولية سواء المتعلقة بمواد البناء أو بالطائرات المدنية أو الحربية أو السيارات أو بالكتاب والباحثين،[3] فالمعارض الدولية تستقطب بالإضافة إلى رجال الأعمال عددا كبيرا من السواح بهدف المشاهدة والتمتع وغالبا التسوق.

- سياحة المؤتمرات:

هي استضافة المؤتمرات على اختلاف أنواعها وتنظيمها من الأنشطة السياحية المتطورة، وهي تتطلب إمكانيات سياحية كبيرة من حيث توفير أماكن الإيواء ووسائل النقل السياحي والتسهيلات السياحية الأخرى بالإضافة إلى توفير مستوى رفيع من حيث إعداد خبراء ومنظمي مدن المؤتمرات. وتعتبر سياحة المؤتمرات ذات مغزى إعلامي كبير وتتسابق الدول المختلفة على استضافة وتنظيم المؤتمرات لتحقق من ورائها مكاسب سياسية واقتصادية وإعلامية كبيرة.[4]

---

[1]- محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة**، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 1998، ص 40.

[2]- ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 22.

[3]- مصطفى عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 57.

[4]- أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق ذكره، ص 83.

- السياحة الترفيهية:

في السياحة الترفيهية أو كما تسمى بسياحة الاستجمام يكون الهدف الأساسي من وراء الرحلة هو تحقيق الترفيه ولذلك يسمى هذا النمط من السياحة بالسياحة الأصلية. ويقصد بالترفيه أن تحقق الرحلة السياحية الاستجمام والراحة للسياح ويتحقق ذلك من خلال الموقع السياحي الذي يوفر هذه الراحة من خلال مجموعة من الظروف والعوامل التي تحقق للجسم والذهن الراحة المنشودة.

وتعتبر السياحة الصيفية والشتوية من أهم حركات السياحة الترفيهية وتستحوذ على أهمية بنسبة كبرى في السياحة العالمية. وبشكل عام تمتاز السياحة الترفيهية بطول فترة بقاء السائح الذي يصل في العادة إلى ما بين 10 - 20 يوم.[1]

- السياحة التاريخية:

تعتبر الآثار التاريخية من المواضع السياحية المهمة عند السياح لذلك يعتمد الكثير منهم زيارتها ليقف أمام ما تركته أيدي الأجيال السابقة من فن معماري يتجلى بأبهى وأجمل صورة في واجهة الزائر. ويستقطب هذا النوع من السياحة أفواجا من السياح وخاصة من كبار السن والعلماء والمثقفين والباحثين، لذلك تعتبر من أرقى تصنيفات السياحة لكنها تتطلب اهتمام الدولة ومؤسساتها الرسمية للمحافظة على المناطق الأثرية.

د- وفقا لمعيار الإقامة

- السياحة الموسمية:

وسميت بالموسمية لأن الطلب السياحي يتحقق في موسم معين من السنة يسمي موسم الذروة السياحي حيث تتدفق الأفواج السياحية وبأرقام كبيرة جدا على المواقع السياحية، ويمكن أن تقسم السياحة الموسمية إلى:

- ❖ السياحة الصيفية
- ❖ السياحة الشتوية
- ❖ سياحة المناسبات

[1]- مرجع سابق ذكره، ص 84.

- سياحة شبه المقيم:

وتعني أن السواح يستقرون فترة طويلة نسبيا في موقع سياحي واحد قد تتعدى شهرا كاملا، وهي تخص في الغالب كبار السن، وتعد السياحة العلاجية خير مثال على سياحة الإقامة وتشير إلى أن مع بداية الثمانينيات استقرت الإقامة لمدة طويلة في حدود 10 أيام بينما تتراوح مدة الإقامة القصيرة ما بين 03 إلى 05 أيام.

إضافة إلى التقسيمات السابقة يمكن استخراج أنواع أخرى من السياحة استنادا لمجموع من المعايير نذكر منها: [1]

- تبعا لوسيلة النقل: بحرية، برية، جوية، نهرية
- تبعا لاتجاه الرحلة (مكان ممارسة السياحة): ساحلية، جبلية، ريفية....
- تبعا للسن (العمر): سياحة الشباب، الناضجين، ما بعد التقاعد.
- حسب الجنسية: سياحة الأجانب، سياحة المواطنين الذين يعملون بالخارج، سياحة المواطنين الذين يعملون بالداخل.
- حسب ميزانية السائح: سياحة رفيعة، سياحة اجتماعية.

[1]- سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وغدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014/2013، ص 18.

والشكل الموالي يلخص أهم تصنيفات السياحة:

الشكل رقم (01): تصنيفات السياحة

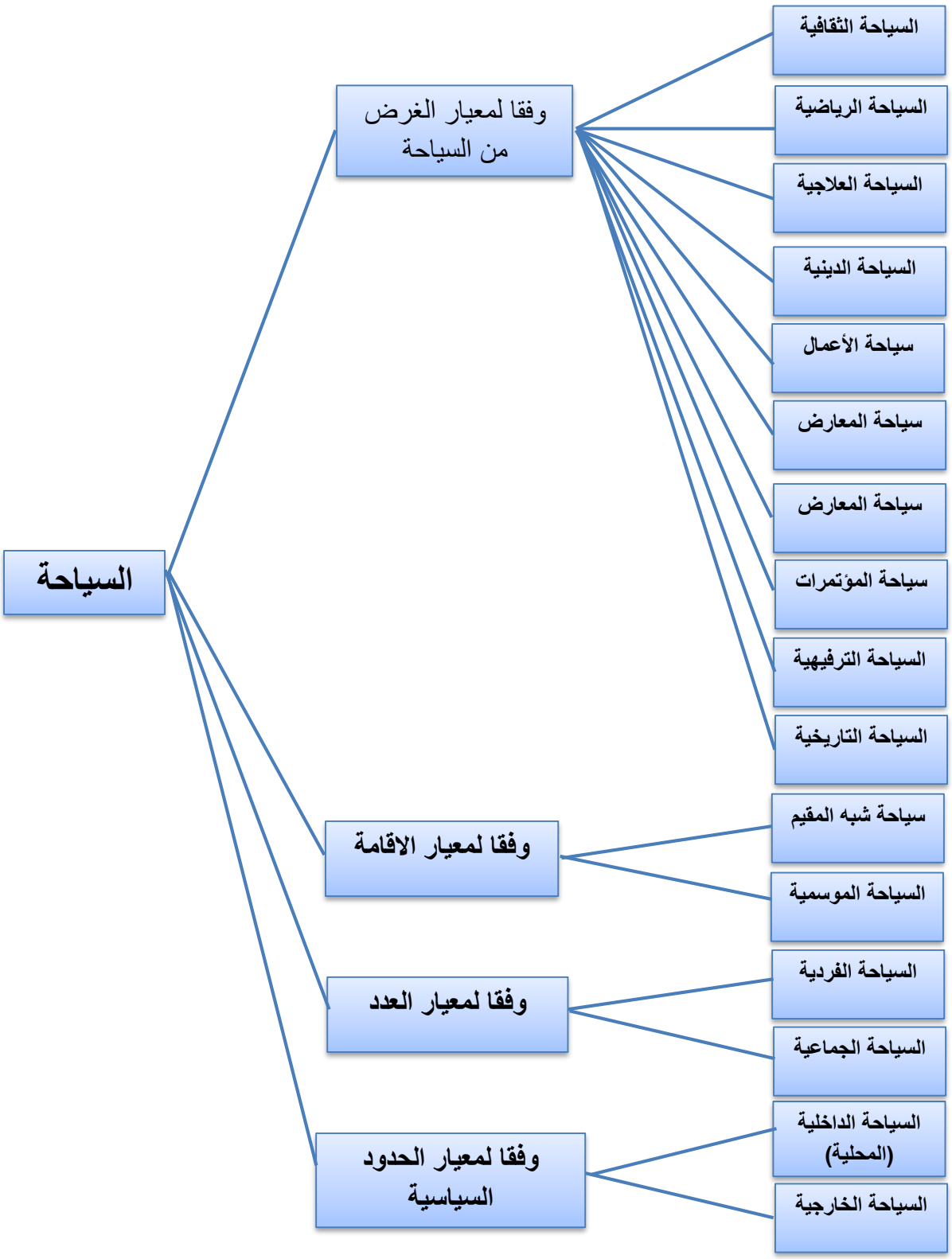

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: خصائص السياحة

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي تنطوي على عدد من الخصائص نذكر منها: [1]

– تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية ...).

– مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا.

– الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية.

– الطلب السياحي يتوقف على وإلى حد كبير على القدرة المالية للسائح (خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية، بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية).

– يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية (كالرواج والكساد) بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير والتحكم فيها.

كما تمتاز السوق السياحية بالخصائص التالية:[2]

– السوق السياحية سوق للتداول بسرعة بسبب ارتباط عملية الإنتاج بالاستهلاك مما يستوجب تنقل المستهلك بحثا عن السلعة أو الخدمة وبالتالي تمثل السياحة قطاعا تصديريا دون الحاجة إلى شحن للمنتج السياحي.

– السوق السياحي سوق قابل للتوسع بسبب تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها، تنوع واختلاف وتشعب الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية.

– صناعة السياحة تمثل حافز للإبداع الثقافي والاجتماعي ومجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة، لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة والتأهيل في ظل وجود منافسة دولية.

كذلك للسياحة مزايا عديدة، نذكر من بينها: [3]

---

[1]– سماعيني نسيبة، مرجع سابق ذكره، ص 21.

[2]– سماعيني نسيبة، مرجع سابق ذكره، ص 21.

[3]– برنجي أيمن، **الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك**، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009، ص 48.

– صناعة السياحة تتطلب استثمارات مالية أقل نسبيا إذا ما قورنت بقطاعات إنتاجية أخرى مثل الصناعات الثقيلة وصناعة التعدين.

– المنتوج السياحي المباع يقوم أساسا على ثروات غير مادية، مثل نوع المناخ وجمال الطبيعة، ووجود أماكن تاريخية وأثرية، وهي ذات إمكانيات كبيرة لتحقيق عوائد مالية غير محدودة، إذا ما أحسن تخطيطها وتسويق المنتج فيها وفقا لقواعد علمية وتجارية.

– تعتبر السياحة أداة فعالة ومؤثرة للنظام العام لخلق تكامل اجتماعي على المستوى الوطني والدولي، وهي سبيل لتنمية صناعات أخرى وبعث نوع من التفاهم الدولي بين مختلف الدول المتجاورة بوجه خاص وعلى المستوى الدولي بوجه عام.

ويمكن إضافة خصائص أخرى للسياحة وهي: [1]

– ارتباط صناعة السياحة كنشاط إنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

– السياحة كصناعة تحتوي على مجموعة من العناصر وهي: المقومات والموارد السياحية، التجهيزات والخدمات السياحية، خدمات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والدولية، الدعاية والترويج السياحي، الطلب السياحي، فهي صناعة مركبة ومتشابكة.

– عدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في كثير من الحالات الخاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة.

– ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين أو بمعنى آخر أن الطلب السياحي في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة. إن توافر الخصائص السابقة وغيرها من القوى والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي تمارس تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على الطلب السياحي يضيف الكثير من الصعوبات التي تواجه القائمين على التخطيط السياحي في دولة ما، فالكثير من العوامل البيئية المؤثرة على الطلب السياحي لا يمكن السيطرة عليها أو التنبؤ بها.

[1]– سماعيني نسيبة، مرجع سابق ذكره، ص 22.

المطلب الثاني: دوافع السياحة

في هذا الزمن العجيب المتقلب المزدحم قد يصعب على الإنسان أن يتماشى مع إيقاعه السريع ومتطلباته المتوالية فيكون نتاج ذلك وجود دافع قوي يؤدي إلى تحركات البشر من مكان لأخر داخليا وخارجيا نتيجة لعوامل روحية واجتماعية أو عوامل نفسية أو اقتصادية،[1] ومن هذه العوامل أو الدوافع التي تؤدي إلى حركة الإنسان من مكان لأخر:

1- دوافع ثقافية، تاريخية، تعليمية:

تتعلق بالرغبات المختلفة للتعرف على الحضارات القديمة ومشاهدة الآثار، والتعرف على حياة الشعوب ومعرفة حياتهم، أعمالهم، ثقافتهم وحياتهم الاجتماعية، الحضارية والثقافية، كحضور بعض الأحداث المهمة بالعالم ومعرفة ما يدور من حوادث الساعة والتقدم العلمي ومشاهدة الأحداث العلمية الجديدة.

2- دوافع دينية:

تتمثل في زيارة الأماكن المقدسة أو زيارة المعابد والأضرحة المختلفة حول العالم، نظرا لما تمثله هذه الأماكن من قيم روحية لمختلف الأديان والمعتقدات. [2]

3- دوافع الراحة والاستجمام والترفيه:

يرتبط هذا الدافع بمحاولة الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن ضجة المدن المزدحمة بالسكان، واللجوء إلى الأماكن الهادئة من اجل الاستمتاع بأوقات الفراغ والترفيه عن النفس بتوفير الوقت والمال.

4- دوافع عرقية:

هذا الدافع ينشأ بقوة لدى المغتربين عن بلدهم، يولد لديهم حافز قوي لزيارة بلدهم الأم وتجديد الروابط الأسرية، أو زيارة مناطق تركت لديهم انطباعا معينا عنها.

5- دوافع صحية:

يرتبط هذا الدافع بالرغبة في العلاج والبحث عن بيئة نقية بعيدة عن التلوث والضجيج والتوجه نحو الأماكن ذات الخصائص العلاجية لغرض الاستشفاء والاسترخاء من اجل الراحة النفسية.

---

[1]- محمد العطا عمر، مرجع سابق، ص 11.

[2]- محمد عبيدات، **التسويق السياحي**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2000، ص 141.

6- دوافع رياضية:

السفر بغرض مشاهدة المباريات الرياضية وتشجيع فرق معينة أو ممارسة الرياضة والمشاركة في المنتديات والتجمعات الرياضية.

7- دوافع اقتصادية:

تتمثل في الاستفادة من انخفاض الأسعار ومن فرق العملة في التحويل وهذا يؤدي توجه السياح إلى البلد الذي انخفضت عملته للتمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل، أو لأسباب مهنية كحضور المؤتمرات أو سياحة رجال الأعمال وعقد الصفقات أو زيارة المؤسسات.

8- دوافع أخرى:

تتمثل في المغامرة، المخاطرة أو شراء وسيلة نقل جديدة ومتطورة أو تجريبها مثل طائرة الكونكورد..... الخ، أو السفر لغرض علمي مثل دراسة الصخور والتربة.

مما هو جدير بالذكر أن هذه الدوافع تختلف من سائح إلى آخر، كما أنه قد يجتمع دافعين أو أكثر لدى سائح معين.

المطلب الثالث: أهمية ودور السياحة

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها:

أولا: الأهمية الاقتصادية

يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

- **خلق مناصب عمل:** إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج. فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و10 مرات قطاع البناء، فمثل فندق ب 50 غرفة (100 سرير) يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و10 عمال موسميين و10 عمال مؤقتين، والمجموعة يكون 12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها مناصب العمل غير المباشرة.[1]

- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:[2]

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة. - المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.

- فروق تحويل العملة.

- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى[3].

---

[1]- Jean Michel Hoemer ; **"Géographie de l'industrie touristique"**, Ellipses, Edition Marketing, Paris, 1997, p40.

[2] – أحمد ماهر عبد السلام أبو قحف، **"تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية"**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999، ص 17.

[3]– أسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص 32.

– **تحسين ميزان المدفوعات:** السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية

من الناحية الاجتماعية:

أ – السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.[1]

ب – تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

من الناحية الثقافية:

أ– تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح بينهم،[2] كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم والمعارف).

ب – تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم.[3]

من الناحية السياسية:

أ– تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

ب– إن النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.[4]

---

[1]– محمد يسري دعيس، **العلاقات الاجتماعية للسائح**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1993، ص 120.

[2]– هالة الرفاعي، **التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1998، ص 223.

[3]– عثمان محمد غنيم، نبيل سعد، **التخطيط السياحي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص 22.

[4] – أحمد ماهر عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق ذكره، ص 67.

المبحث الثالث: ماهية السياحة الداخلية

في العادة عندما نقول أو نطلق لفظ السياحة أو السائح يتبادر إلى الذهن مباشرة أو التركيز بشكل أكبر على السائح الأجنبي خارج الدولة، دون أن نركز على السائح من داخل الوطن أو الاهتمام بالسياحة الداخلية ونشر الوعي لدى الأفراد للقيام بجولات سياحية داخل بلادهم، من هذا المنطق سنحال تسليط الضوء على السياحة الداخلية ومعوقاتها في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم السياحة الداخلية

لقد تعددت التعاريف واختلفت بين الباحثين منها:

أولا: تعريف السياحة الداخلية:

– عرفها **"chaissebourg"**: "هي تنقل السياح مؤقتا من أماكن إقامتهم إلى أماكن سياحية داخل بلدهم ليلة على الأقل بهدف الاستمتاع بالجوانب الثقافية وغيرها.[1]

– كما عرفها سالم وسليمان: "هي النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة لمدنها المختلفة التي يوجد بها جذب سياحي أو معالم سياحية تستحق الزيارة".[2]

– كما عرفت على أنها: "انتقال أفراد الدولة من أماكن إقامتهم إلى أماكن أخرى بغرض السياحة لكن بشرط أن لا يتعدوا الحدود السياسية لبلدهم، وتتمثل في الزيارات القصيرة وزيارة الأرياف وغيرها".[3]

– تشمل حركة السياح المواطنين داخل حدود دولتهم، يكون السائح فيها شخص من مواطني الدولة ينتقل من مكان اقامته ليزور مكان آخر داخل حدود الدولة التي يقيم فيها يقضي ليلة على الأقل في المكان الذي زاره بغرض الترفيه والاستجمام.[4]

– كما تعرف السياحة الداخلية أو كما يسميها البعض السياحة المحلية، هي نشاط سياحي داخلي من نفس الدولة، أي من طرف سكان بلد معين المسافرين من مكان إقامتهم لغرض السياحة،

---

[1] - chaissebourg Fernand, **Conseil économique et social**, édition Depot lagl1996, Paris, p 33.

[2]– سالم حميد سالم وطارق سليمان، **الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة**، في المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مج1، ع2، العراق، 2009، ص 09.

[3]– شنشونة محمد ورحال فاطمة، **التوازن البيئي والتنمية الداخلية المستدامة لولاية عنابة**، ملتقى وطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013، ص 03.

[4]– فريد بن طالبي، جاري فاتح، زهير شلال، **القطاع السياحي في الجزائر واقعه وآفاقه وتحدياته**، مقال متحصل عليه من htt://www.education.com تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/03.

لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزلهم أو مكان إقامتهم داخل حدود البلد نفسه، وفي مدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تتجاوز حدود السنة مع العودة إلى مقر الإقامة الأصلي.[1]

من خلال كل هذه التعاريف يمكن اعتبار السياحة الداخلية ظاهرة ونشاطا يتم داخل الحدود السياسية للدولة من مواطنيها، لزمن ليلة على الأقل لهدف معين.

ثانيا: أهداف السياحة الداخلية:

ونذكر من بينها[2]:

- ❖ زيادة الاتفاق السياحي المحلي (الايرادات)؛
- ❖ زيادة حجم السياحة المحلية؛
- ❖ تعزيز مستوى الثقافة السياحة داخل الوطن؛
- ❖ تغني عن السياحة خارج الوطن وتكون بمثابة فرصة بديلة للسياحة؛
- ❖ تعزيز التدابير والجهود الرامية إلى معالجة موسمية السياحة وأيضا العدالة في التركيز للمناطق السياحية (خلق توازن في المناطق السياحة داخل الوطن)؛
- ❖ تنشيط الحركة الاقتصادية داخل الوطن والتفاعل بين جميع القطاعات الاقتصادية.

[1]– أبو حجر أمنة، **الجغرافيا السياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 70.

[2]– عبد السلام بلبالي، أسماء بللعما، حسين بن العارية، **واقع السياحة الداخلية في الجزائر ومتطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة**، مقال بمجلة الحقيقة، العدد 46، مجلد 17، عدد 03– سبتمبر 2018، ص 338.

المطلب الثاني: أنواع السياحة الداخلية

يعتبر التصنيف الطبيعي أحد أهم الأسس التي على ضوئها يتم تحديد أشكال وأنواع السياحة، ووفقا لهذا المعيار يمكن أن نجد الأنواع السياحية التالية:

- **السياحة الساحلية:** يقصد بالسياحة الساحلية هي تلك السياحة التي تنشأ وتقام من طرف الأفراد على امتداد شواطئ البحار والمحيطات، وتحظى باهتمام الأفراد من أجل الاستجمام أو لأغراض علاجية وذلك عن طريق السباحة أو الاستلقاء على الرمال.[1]

وتشهد السياحة الساحلية في الجزائر توافد العديد من السائحين المحليين، نظرا لما تزخر بها الجزائر من شريط ساحلي على امتداد 1200كم، ومحاذ للبحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن الشواطئ الخلابة، إلا أن الإهمال الذي يطال الشواطئ وانعدام مقومات النظافة، إلى جانب ارتفاع تكاليف الاصطياف في المدن الساحلية الجزائرية، مما أدى إلى عزوف بعض السياح والتوجه إلى مقاصد سياحية أخرى وبأقل تكلفة. وتضم السياحة الساحلية في الجزائر الأنواع التالية:[2]

- **السياحة الشاطئية:** وتضم جميع النشاطات السياحية التي تمارس على الشاطئ، والمتمثلة أساسا في الاستلقاء تحت الشمس وفوق الرمال لأغراض علاجية أو تجميلية، وكذا مختلف الألعاب الشاطئية التي تمارس من طرف الأفراد للترفيه والتسلية أمام البحر. وكذا نوادي ومخيمات الأطفال وجميع النشاطات المتنوعة التي يمكن أن تنشأ وتمارس على الشاطئ.
- **سياحة الأنشطة الرياضية:** ويقصد بها جميع الممارسات الرياضية التي تمارس على الشاطئ، ومن أمثلتها كرة طائرة الشاطئ وكرة القدم كذلك، بالإضافة إلى رياضات أخرى تمارس في البحر كركوب السفن الشراعية، الغطس والصيد البحري.
- **سياحة البيئة الساحلية:** ويقصد بسياحة البيئة الساحلية الاقتراب من البيلة الساحلية ومنها طرق اكتشاف تلال الرمال، بالإضافة إلى التعرف على الأسماك والنباتات التي تنشأ في تلك المناطق دون غيرها، وكذا مختلف الحيوانات البحرية التي تعيش فيها.

---

[1]– مداح عبد الباسط، **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الوطني السابع حول مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 9، 10 جانفي 2017، ص 02.

[2]– وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، الكتاب الثاني، الجزائر، جانفي 2008، ص 08.

- **السياحة الصحراوية:** هي نوع من أنواع السياحة الطبيعية، مجالها الصحراء، بما فيها من مظاهر طبيعية تتمثل في الكثبان الرملية، الجبال الجرداء والأودية الجافة والواحات الطبيعية، ومن مظاهر بشرية تتمثل في أسلوب حياة وثقافة الشعوب الصحراوية المتناغمة والمنسجمة تماما مع طبيعة الصحراء لتشكل في تفاعلها الطبيعي والبشري نمطا غريبا عن أنماط الحياة المألوفة في المدن والأرياف.[1]

وتضم السياحة الصحراوية في الجزائر الأنواع التالية:[2]

- **سياحة العروض المتجولة:** ويقصد بالعرض المتجول إقامة المخيمات الصحراوية في عدة مناطق في الصحراء الجزائرية الشاسعة، حيث تنقل هذه المخيمات في كل مرة إلى منطقة أخرى وذلك حتى يتم التعريف بالصحراء الجزائرية، وبالتالي السياحة التي يمكن أن تقام فيها.
- **السياحة الزراعية الصحراوية:** وتهدف السياحة الزراعية الصحراوية إلى تنمية الإنتاج المصغر حول النخيل والمتمثل في التمور بشتى أنواعه، بالإضافة إلى مختلف الخضر والفواكه التي لا تنمو إلا في الصحراء، وبالتالي تشكل طابعا مميزا للسياحة هنالك.
- **سياحة الجولات على طريق الواحات:** وتتم الجولات على طريق الواحات وذلك من خلال الاستفادة من السلسلة الكبيرة للواحات المشكلة من واحات في عدة ولايات جنوبية والتي تعتبر أماكن للترفيه ومن أهمها الواحات المتواجدة في غرداية والأغواط والبيض.

- **السياحة الحموية:** وهي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند الأفراد، وتسمى بالسياحة الحموية لكونها تقام أساسا على مستوى الحمامات والمنابع المعدنية، حيث تعتبر كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب، وتمارس السياحة الحموية بغرض الشفاء من بعض الأمراض، والتخفيف من الآلام والأوجاع.[3]

---

[1]– خنفري خضير، بورنيسة، **واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء الاحصائيات الوطنية**، الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 10، 11 جانفي، 2018، ص 06.

[2]– وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، مرجع سابق ذكره، ص 12.

[3] – خنفري خضير، بورنيسة، مرجع سابق ذكره، ص 07.

– **السياحة المناخية والجبلية:** يستفاد من السياحة المناخية في بعض الأحيان العلاج عن طريق المناخ، وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال، والبعض الآخر قرب البحار، ونوع آخر في الصحراء، أما السياحة الجبلية فعادة ما يكون لها فصل واحد الا في بعض الجبال التي تكون لها فصل سياحي شتوي من أجل التزلج على الثلج وفصل صيفي للتدفئة.[1]

اضافة إلى ما سبق هنالك أنواع أخرى من السياحة الداخلية في الجزائر:[2]

– **السياحة الثقافية:** تهدف إلى تنمية الذاكرة التاريخية للجزائر، ويكون ذلك من خلال مخططات وطنية لتنظيم وإثراء العرض الحالي، ربط المتاحف بشبكة الطرق مع صيانة مختلف هذه المواقع باستمرار، حيث يتم وضع بنية للإرث الثقافي الجزائري للتعريف به للسياح الجزائريين أولا والأجانب ثانيا، تطوير المواعيد والأحداث المهمة كالمهرجانات والاحتفالات. وتتضمن السياحة الثقافية ما يلي:

- **السياحة الثقافية والاجتماعية:** وهي مرتبطة بالتعرف على التاريخ والمواقع الأثرية والشعوب وعاداتها وتقاليدها، وكذلك التعرف على الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة، حيث أنهما تلعبان دورا كبيرا في ترقية السياحة.
- **السياحة الأثرية:** تتميز الجزائر بالعديد من المزايا الأثرية بفضل ما تحتويه من مناطق يعود تاريخ نشأتها إلى عصور ما قبل التاريخ.
- **السياحة الحضارية:** مرت على الجزائر جملة من الحقبات كالقرطاجية، الرومانية والمملكات النوميدية، وكل مرحلة من هذه المراحل لها أهميتها التاريخية والحضارية.
- **السياحة الدينية:** هناك العديد من المقدسات في الجزائر والتي تعد سببا في السياحة الدينية في الجزائر، كالطريق الروماني، القديس أوغستين، الأب فوكولت التي تجذب السياح غير المسلمين.

– **السياحة الحضرية:** إن السياحة الحضرية هي تلك السياحة التي تتم بأشكالها المختلفة والمتنوعة على مستوى المدن، حيث تضم السياحة الحضرية العديد من الأنواع السياحية كما يلي:

---

[1] – مداح عبد الباسط، مرجع سابق ذكره، ص 02.

[2] – عميش سميرة، **دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015، ص، ص: 128، 131.

- **سياحة التسلية في المدن:** وتتمحور سياحة التسلية في المدن في مختلف أماكن التسلية التي تتواجد على مستوى الفضاءات الخضراء بهدف اللعب والمرح والذي هو أساس التسلية، بالإضافة إلى مراكز الإعداد البدني بمختلف التجهيزات الرياضية والتي تكون سببا في السياحة أحيانا في المدينة.
- **سياحة الأعمال:** إن سياحة الأعمال لها أوجه عديدة ومن أهمها إقامة المؤتمرات والندوات والصالونات، وكذا اكتشاف وسط المدينة من خلال بعض الرحلات الاستكشافية التي تقام لأغراض سياحية.
- **سياحة المرافق النفعية:** وتتمثل سياحة المرافق النفعية أساسا في حركة الأفراد اتجاه مركبات التسلية، وزيارة أهم المطاعم الفاخرة، بالإضافة إلى حركة التجارة بمختلف أوجهها.

المطلب الثالث: مقومات ومكونات السياحة الداخلية

سنتطرق في هذا المطلب لمقومات ومكونات السياحة الداخلية على النحو التالي:

أولا: مقومات السياحة الداخلية:

تتمتع الجزائر بإمكانيات سياحية طبيعية وتاريخية وحضارية تختلف باختلاف مناطقها مما يجعلها تحوز على عوامل جذب لتحقيق سياحة ناجحة إذا استغلت هذه الإمكانيات برشد ومن أهم هذه الإمكانيات نذكر:

❖ **الإمكانيات الطبيعية والجغرافية:**

تقع الجزائر في الجهة الشمالية الغربية من القارة الإفريقية، بحيث تطل من جهة الشمال على البحر الأبيض المتوسط، ومن جهة الشرق تونس وليبيا، كما أن مالي والنيجر يحدانها من الجنوب، بينما يحدها من الغرب المغرب، والجمهورية العربية الصحراوية وموريتانيا، وتتربع على مساحة قدرها حوالي 2،381،741 كم^2، وهي بذلك عاشر أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، بلغت مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر 414،310 كم^2، وهي بذلك تشكل نسبة 17.4 % من مساحة الجزائر، بينما بلغت نسبة المساحة التي تغطيها الغابات 19،560 كم^2 بنسبة % 80، كما تمتد عبر أراضي الجزائر الصحراء الكبرى، التي تغطي 80% من إجمالي مساحتها، فبذلك يجعلها تحوي على تشكيلة من الإمكانيات الطبيعية والجغرافية متمثلة في:[1]

[1]– فراح أسامة، عبد العزيز رحمة، **دور وكالات السياحة والأسفار في تشجيع السياحة الداخلية دارسة حالة وكالة النجاح للسياحة والأسفار بولاية الشلف**، مقالة بمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، المجلد 08، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2019، ص، ص: 103، 104.

- ✓ **الموقع والمناخ:** تتميز الجزائر بثلاثة أنواع من المناخ، مناخ متوسطي على السواحل، مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا، مناخ صحراوي في مناطق الجنوب.
- ✓ **الساحل الجزائري:** يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، وهو يتميز بالارتفاع وتكون صخري، وتشكيلة من الشواطئ صخرية ورملية.
- ✓ **المناطق الجبلية:** أهم ما يميز جبال الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلى والأطلس الصحراوي والمرتفعات كمرتفعات الشريعة وجبال تشيليا بالأوراس بالشرق، قمة لالا خديجة بجبال جرجرة بمنطقة القبائل، فالسياحة الجبلية من أهم عوامل الجذب في البلاد.
- ✓ **المناطق الصحراوية:** تتربع مساحة الصحراء الجزائرية على حوالي 2 مليون كلم^2، وتعتبر محطة جذب سياحية هامة لما تحويه من أثار أهمها الهقار والطاسلي والواحات إضافة للثروة الحيوانية.
- ✓ **المحطات المعدنية:** تتميز الجزائر بالعديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية لأمراض عدة، فلها أكثر من 200 منبع للمياه المعدنية يتركز اغلبها في شمال البلاد ومن أهم هذه الحمامات نجد حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام بوحجر بعين تموشنت.
- ✓ **الحضائر السياحية الوطنية:** تمتلك الجزائر عدة حضائر وطنية موزعة عبر الوطن كالحظيرة الوطنية لجرجرة، الحظيرة الوطنية لثنية الحد.

❖ **الإمكانيات الحضرية والتاريخية:**

تملك الجزائر إرثا تاريخيا وحضاريا، يتميز بتنوع الحضارات وتعدد المواقع الأثرية كالحضارة الرومانية والبربرية والعربية الإسلامية، أما المواقع الأثرية فتذكر الطاسيلي الذي يعتبر موقع عالمي، حي القصبة بالعاصمة، أثار رومانية في جميلة، بالإضافة إلى المساجد العتيقة والمتاحف ... إلخ.[1]

❖ **الإمكانيات والبنى التحتية:**

تدعم البنى التحتية الإمكانيات السابقة الذكر كمقومات لجذب السياحة وتتمثل في[2]:

- ✓ **النقل:** تمتلك الجزائر 54 مطار جوي و 13 ميناء بحري لتنقل السياح سواء داخليين أو خارجيين بالإضافة إلى شبكة نقل بري ونقل بالسكة الحديدية.
- ✓ **الفندقة:** تحوي الجزائر أكثر من 1200 فندق عبر كامل ترابها.

[1]– فراح أسامة، عبد العزيز رحمة، مرجع سابق ذكره، ص 104.

[2]– مرجع سابق ذكره، ص 104.

- ✓ **الوكالات السياحية:** تملك الجزائر أكثر من 750 وكالة سفر تتوزع عبر كامل أقطارها.
- ✓ **البنوك والمؤسسات المالية:** تحوي الجزائر أكثر من 30 بنك ومؤسسات مالية بفروع موزعة عبر كامل ولايات الوطن.

إن مختلف الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر تجعلها وجهة جذب للسياحة الداخلية والخارجية إذا تم استغلالها بعقلانية وتثمينها والمحافظة عليها والذي يجعلها قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية.

ثانيا: مكونات السياحية الداخلية:

السياحة الداخلية تنطوي بصفة عامة على عدد من المكونات أو العناصر أهمها:

- ➢ المقومات والموارد الأساسية.
- ➢ التجهيزات السياحية.
- ➢ خدمات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والدولية.
- ➢ الدعاية والترويج السياحي.
- ➢ الطلب السياحي.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن الخدمات السياحية تنقسم إلى نوعين رئيسيين:

- ➢ **القسم الأول:** هو الخدمات الأساسية كالفنادق وأماكن الإقامة الأخرى (القرى السياحية، بيوت الشباب، المعسكرات وغيرها).
- ➢ **القسم الثاني:** هو ما يطلق عليها الخدمات التكميلية المتمثلة في خدمات المواصلات والاتصالات والوكالات السياحية.

المطلب الرابع: معوقات السياحة الداخلية ومتطلبات تنشيطها

للسياحة الداخلية معوقات ونقائص كثيرة، ولي تنشيطها يجب الالتزام بعدة نقاط سيتم التطرق لها في هذا المطلب.

أولا: معوقات السياحة الداخلية:

لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات أو النقائص من خلال الزيارات للمواقع والمسح الذي قامت به مصالح وزارة السياحة وهذه النقائص تم حصرها في الآتي:[1]

1- غياب نظرة المنتجات السياحة الجزائرية:

- مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية.
- غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التمييز.
- غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة.

2- ضعف نوعية المنتوج السياحي:

أ- ضعف نوعية الخدمات السياحية:

- تدني للنظافة والصيانة في الفضاءات العمومية.
- خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية اقل مقارنة بدول الجوار.
- غياب خدمات جذابة.
- غياب أعمال لإبراز المنتجات المحلية.

ب- إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة:

- عجز في طاقات الاستقبال.
- هياكل إيواء متآكلة وبأسعار مرتفعة نسبيا بالنسبة للسكان المحليين أو مقارنة بمستوى جودتها.
- 10 % فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

ج- ضعف نوعية النقل:

- عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، مع تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار.

---

[1]- وزراة السياحة، البيئة وتهيئة الإقليم، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، فحص وتشخيص السياحة الجزائري**، الكتاب الأول، جانفي 2008، ص 53.

– سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب (نحو المقاصد السياحية، الهقار، وحظيرة الطاسيلي).

– ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

أ– ضعف أداء وكالات الأسفار:

– غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية.

– عدم التكييف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات.

– خضوع استقبال السياح بالجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم.

– غياب مخطط التكوين المستمر.

– عدم وجود تنظيم الوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة.

– أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج (80 % عمرة وأسفار نحو الخارج، 10 % استقبال الوكالات الجنوب و10 % حجز التذاكر).

ب– نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

– نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية.

– نوعية تكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي.

4– تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة:

– عدم كفاية مواقع الانترنيت مع التركيز على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي (السياحة الصحراوية والثقافية).

– صعوبة التكييف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.

5– خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع:

أ– بنوك وخدمات مالية غير متكيفة مع القطاع:

– عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسواح.

– قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح إلى الخارج.

– تعارض في طريقة تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط.

ب– تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية:

– المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات.

– غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.

6- غياب الأمن وعجز في الترقية والتسويق:

أ- غياب الأمن:

- مشاكل متكررة ومتفرقة (غياب الأمن الصحي، الغذائي، اضطرابات، اختطاف السياح).

ب- عجز في الترقية والتسويق:

- ضعف تسويق الوجهة الجزائرية.
- ضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة.
- ومسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث.
- غياب أنشطة إعلامية، كالمشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج.

ثانيا: متطلبات تنشيط القطاع السياحي الداخلي:

- ابتكار عروض جديدة وتحديد وتثمين المعالم السياحية عبر الوطن؛
- ادخال منتجات جديدة تغني عن السياحة الخارجية كالاهتمام بالسياحة الطبية؛
- نشر ثقافة السياحة الداخلية؛
- تقديم عروض سياحية للمناطق داخل الوطن بأسعار معقولة وفي متناول الجميع؛
- تظافر الجهود بين القطاعات (النقل، الأمن، الاشغال العمومية ....) لتحقيق الاستراتيجية السياحية عامة وتحفيز السياحة الداخلية خاصة؛
- الاهتمام بالمرافق والمناطق السياحية (الحدائق، المتنزهات العمومية، المتاحف، المسرح ...) وضمان تقديم أفضل الخدمات وبجودة عالية؛
- ادخال تكنولوجيا المعلومات في التسهيل للتواصل (الحجز عبر الانترنت، طلب خدمات، استفسارات ....)؛
- تسريع المشاريع والبرامج التي تستهدف السياحة عامة والسياحة الداخلية خاصة؛
- تطوير وتحسين خدمات وكالات السياحة والاسفار عبر الوطن؛
- تحسين جودة البحوث السياحية عامة والسياحة الداخلية خاصة وضرورة التنسيق بين الأكاديميين وأصحاب المصلحة. [1]

[1]- عبد السلام بلبالي، أسماء بللعما، حسين بن العارية، مرجع سابق ذكره، ص، ص: 338، 339.

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح بان السياحة أصبحت أحد أكبر وأهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم، فبعد أن كانت السياحة نشاطا يقتصر على فئة قليلة من الأثرياء في مستهل القرن العشرين أصبحت ظاهرة جماهيرية خاصة في البلدان الأكثر نموا بحلول السبعينات وغدت في متناول فئات أوسع من الناس في معظم البلدان بسبب تحسن ظروف المعيشة والعمل، وتطور وسائل النقل، وظهور الحاجة إلى الراحة والترفيه أثناء العطل والإجازات.

فالسياحة بإجماع جميع الباحثين في هذا المجال بمختلف جنسياتهم، ماهي إلا تعبير عن انتقال الأفراد سواء خارج بلدانهم وهو ما يعرف بالسياحة الخارجية أو داخل بلدانهم وهو ما يعرف بالسياحة الداخلية.

فالسياحة الداخلية لها أهمية كبر في اقتصاديات أكبر الدول في العالم، فهي تعد عامل جذب مهم للسياح، فهي صمام الأمان لنمو القطاع السياحي والناتج الوطني، وكذلك مساهم فعال في زيادة فرص الاستثمار وخلق وظائف ومهن جديدة.

ويستفاد أيضا بان السياحة صناعة قائمة ومتكاملة، تتضمن التخطيط والاستثمار في المرافق التي لها علاقة بالنشاط السياحي والتسويق والترويج، وهذا ما أضفى على النشاط السياحي خصوصية من حيث اتساع مفاهيمه وأنشطته التي تميزه عن باقي الأنشطة الاقتصادية.

الفصل الثاني: واقع السياحة في الجزائر

تمهيد الفصل:

تعتمد السياحة اعتمادا يكون كليا على البنى التحتية المرتبطة بها، فكلما تطورت هذه الأخيرة، كلما ساهم ذلك في تحقيق نتائج ايجابية، وتتضمن البنى التحتية ما للبلد من مقومات حضارية وتاريخية وخدمات متنوعة كالنقل والاتصال وتوفير الأمن والطمأنينة للسائح وغيرها.

وتندرج هذه الأنشطة ضمن استراتيجيات الدول الهادفة إلى إبراز مقومات الجذب السياحي، وتدعيم دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المعنية.

وفي الواقع فان المقومات السياحية تمثل تلك الإمكانات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي ويعتبر التمييز بين الدول في مدى توافر هذه الموارد والمقومات شرطا ضروريا، أو أحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في أغلب الأحيان ولبعض الأنماط السياحية بشكل خاص مثل: السياحة التاريخية والدينية، أما الخدمات السياحية فتعتبر شرط كفاية التحقيق الجذب السياحي المطلوب.

لذلك جاء هذا الفصل ليلقي نظرة على واقع السياحة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والتطرق لبعض الإجراءات المتخذة، للنهوض بالقطاع السياحي الجزائر، وتباين الآثار المترتبة على أداء قطاع السياحة بين الايجابية والسلبية في الجزائر. وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مقومات وأنماط السياحة في الجزائر

المبحث الثاني: المراحل التاريخية للسياحة في الجزائر

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر ومعوقاتها

المبحث الأول: مقومات وأنماط السياحة في الجزائر

إن لكل بلد خصائصه ومميزاته، سواء تعلق الأمر بما هو موهوب من الله عز وجل، كالموقع الجغرافي والمناخ والتضاريس أو ما هو متعلق بما صنعه الإنسان من تاريخ وآثار وحضارات التي تزيد من جمال البلد، والجزائر بفضل موقعها المميز ومساحتها الشاسعة، تنفرد بمقومات طبيعية، وحضارية جد مميزة، إذ سعت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال لاستغلال هذه الإمكانيات وتطويرها.

المطلب الأول: المقومات السياحية

الجزائر تعد من البلدان التي تتميز بطبيعة خاصة جعلتها اهتمام الباحثين والرحالة العرب والغرب، وهذا ما يؤكده الدكتور عبد الله ركيبي في مؤلفه "الجزائر في عيون الرحالة الانجليز" الذي ذكر العديد من الرحالة الذين زاروا الجزائر وكتبوا عنها أمثال:

Hilton Simon في كتابه "رحلة في ربوع الأوراس" (1912–1920)، وكذلك R.V.C.Bodlley في كتابه "ريح الصحراء" (1944)، وM.D.Stot في كتاب "الجزائر على حقيقتها"[1] وغيرهم من الكتاب الغرب الذين وصفوا الجزائر بأنها فسيفساء حضاري وثقافي وتحفة نادرة.

أولا: الإمكانيات الطبيعية

تتميز الجزائر بالإمكانيات الطبيعة التالية:

1- الموقع والمناخ:

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي.

تتربع الجزائر على مساحة تقدر ب 2381741 كلم مربع، إن هذه المساحة التي تتراوح في المسافات من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب بين 1500 و 2000 كلم تجعل من الجزائر أوسع بلد إفريقي[2] ويبلغ عدد سكانها المقيمون داخل الجزائر ب 38.7 مليون نسمة، وهذا في اخر تقرير كشف عنه وتتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

---

[1]- عبد الله ركيبي، **الجزائر في عين الرحالة الانجليز**، الجزء الأول، دار الحكمة، الجزائر، 1999، ص 113.

[2]- خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص 216.

– مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18 درجة، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة، ويكون الجو حارا ورطبا.

– مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.

– مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السواح في فصل الشتاء. [1]

2- الساحل الجزائري:

يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد: القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تيبازة، تنس، بني صاف.....الخ. [2]

3- المناطق الجبلية:

أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة (البليدة) والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى محطة تيكجدة، وجبال "شيليا" بالأوراس بالشرق (بارتفاع قدره 2328 مترا)، قمة "لالا خديجة" بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى (2308 مترا). [3]

إن خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المرتفعات والمغارات والكهوف فحسب، وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة

---

[1]– عيسى مرازقة، **دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر**، الملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة، مارس 2012، ص ص: 8–9.

[2]- Office Nationale du Tourisme; Plages d'Alger ; guide des plages d'Algérie.

[3]– عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة –دراسة مقارنة بين الجزائر**، تونس والمغرب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2005، ص 28.

والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاءا وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح عندما تثير فيهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكنونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.

4- المناطق الصحراوية:

تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم، وهي موزعة على أربع محطات كبرى في الجنوب وهي:

- أدرار: الواقعة في الجنوب الغربي للصحراء وتعرف هذه المنطقة بتمازج مختلف الثقافات وقلاعها القديمة.

- إيليزي: والتي تمثل الطاسيلي الذي يقع في أقصى الجنوب الشرقي، تعرف هذه المنطقة بالحضيرة الوطنية للطاسلي والتي صنفت سنة 1982 تراثا عالميا من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). [1]

- وادي ميزاب: والتي تتوفر على معالم تاريخية ومعمارية وقد صنفت ضمن التراث العالمي، وتتمثل في مدن بني يزقن، بونورة، وبساتين النخيل.

- تمنراست: التي تتميز بوجود الحضيرة الوطنية للهقار وما تتمتع به من تضاريس، ثروة غابية، حيوانية ونقوش حجرية التي تمثل موارد أساسية للسياحة.

كل هذه المناطق التي تم ذكرها تكتنز معالم أثرية غنية بالتماثيل والأحجار المصقولة وتعتبر وقفة هامة لاستفراد التاريخ، لذلك لا بد من الحفاظ عليها حتى تكون قادرة على تلبية الطلب السياحي في المنطقة.

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية**، الدورة 16، نوفمبر 2000، ص 66.

الشكل رقم (02): أهم الموارد الطبيعية في الجزائر

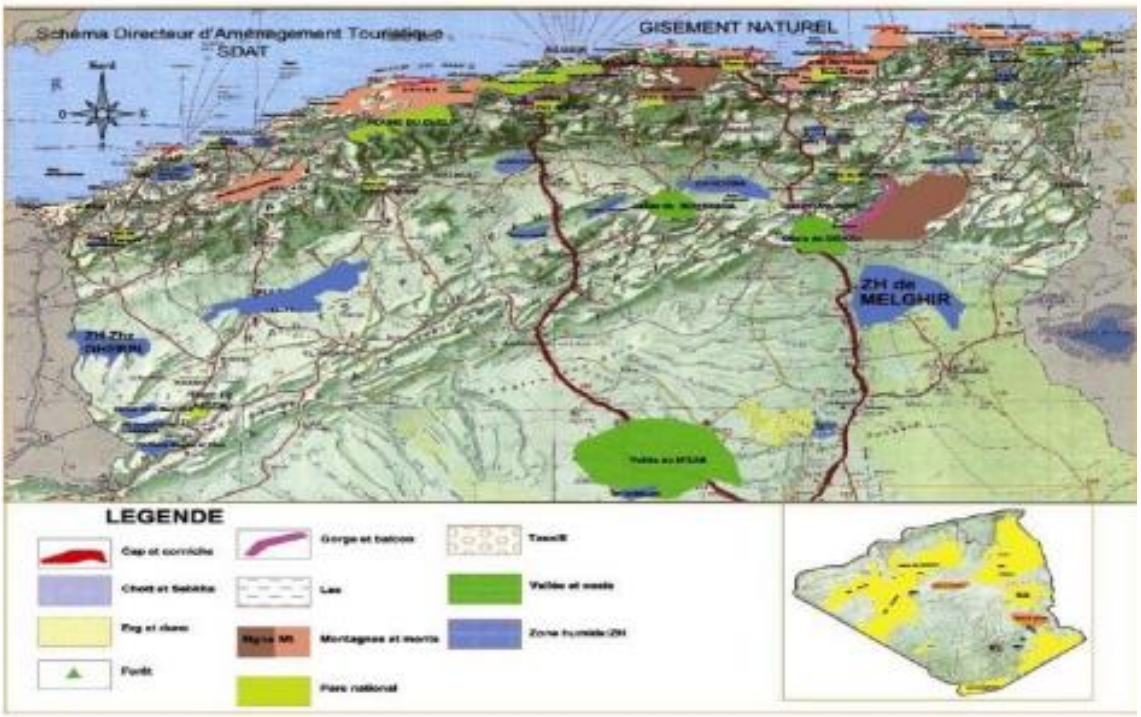

Source : Schéma Directeur d'aménagement Touristique ; SDAT 2025-livre 1-

5- المحطات المعدنية:

الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة وحتى الطبيعة كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة، كما وهبتها العديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية مؤكدة، تبنى حسب الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز اغلبها في شمال البلاد ومن أهم هذه الحمامات نجد:

حمام ريغة بعين الدفلى الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار، حمام بوحنيفية معسكر، حمام الشلالة قالمة، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بخنشلة، وحمام ربي بسعيدة. [1]

[1]- OFFICE National du Tourisme, Algérie sources Thermales, p4.

الشكل رقم (03): خريطة المحطات المعدنية في الجزائر

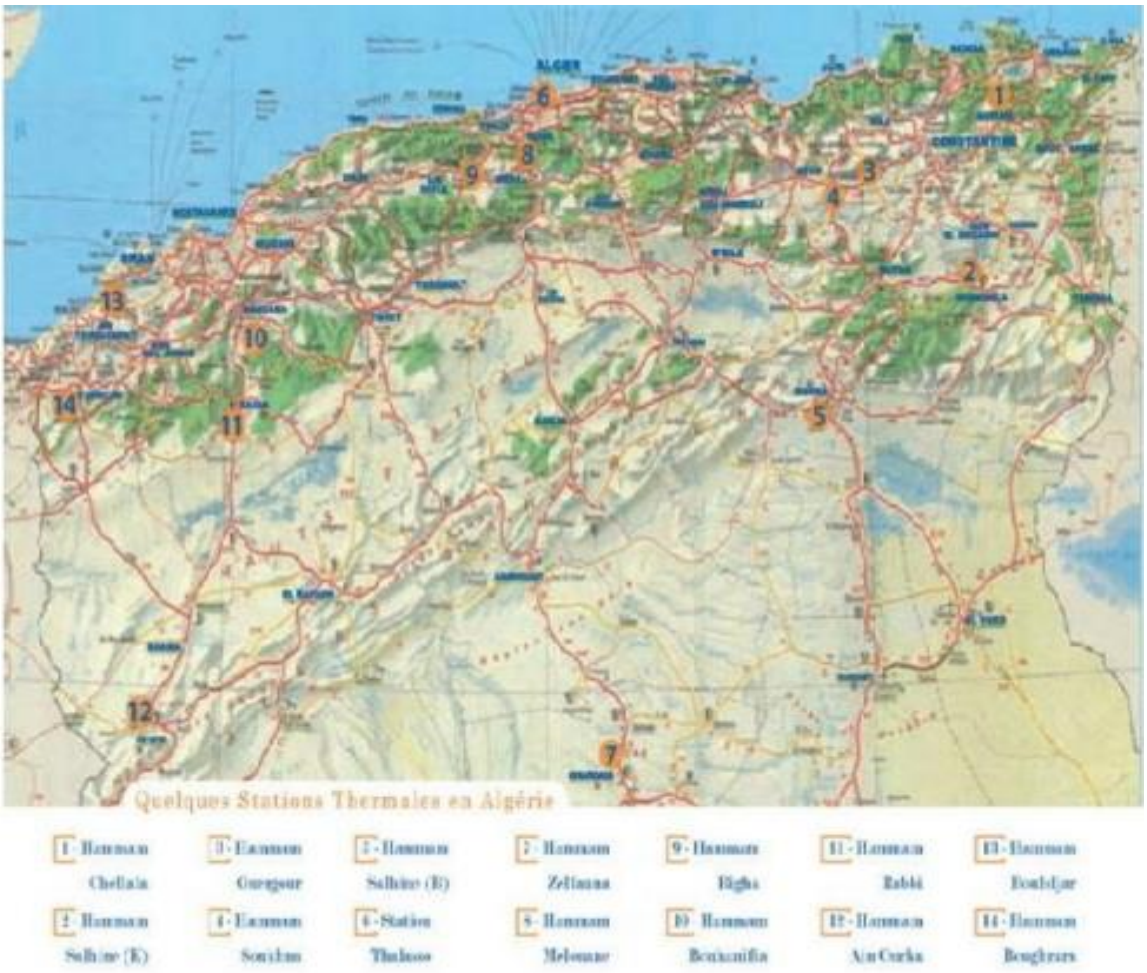

Source : OFFICE National du Tourisme, Algérie sources Thermales

6- الحظائر السياحية الوطنية:

تمتلك الجزائر العديد من الحظائر الوطنية المتواجدة في مختلف أرجاء الوطن وهي كالتالي:

- الحظيرة الوطنية لجرجرة، تغطي مساحة 185000 كلم^2.
- الحظيرة الوطنية لثنية الحد، تغطي مساحة 38000 كلم^2.
- الحظيرة الوطنية لبلازما، تغطي مساحة 26000 كلم^2.
- الحظيرة الوطنية للشريعة، تغطي مساحة 26000 كلم^2. [1]
- الحظيرة الوطنية لقوراية، تغطي مساحة 3000 كلم^2.
- الحظيرة الوطنية للقالة، تغطي مساحة 76438 كلم^2.

[1]- عادة رشيدة، **التسويق في المؤسسة الخدمية، دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 156.

هذه الحظيرة مصنفة ضمن المناطق الرطبة من طرف منظمة اليونسكو «UNESCO».

"كما أدرجت هذه المنظمة الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل ضمن الشبكة العالمية لمحميات المحيطات الحيوية نظرا لما تتميز به هذه الحظيرة من منحدرات صخرية، شواطئ، جبال، ووديان يعيش فيها قردة مهددة بالانقراض تعرف باسم ماغو".[1]

ثانيا: الإمكانيات التاريخية الحضارية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقع الأثرية التي تمثل حضارات مختلفة مرت على الجزائر عبر حقبة زمنية طويلة تركت آثارا ثقافية واجتماعية متنوعة في الوسط الاجتماعي، من بينها الحضارة الرومانية،[2] البربرية، والعربية الإسلامية، والتي تعكس غني هذا الإرث الثمين.

وأهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليه الجزائر "موقع التاسيلي"، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة.

وأيضا ثمة "حي القصبة" العريق (تم تسجيل هذا الموقع تراثا عالميا سنة 1992) [3] في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى وأجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وتطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد.

وكذلك "قصر ميزاب" بغرداية والذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة، إضافة إلى "موقع تيمقاد"،[4] الذي كان يعرف باسم "ثاموقاديو"

---

[1]– بوهالي محمد الشريف، **تصنيف الحظيرة الوطنية لتازة بجيجل ضمن المحميات العالمية**، مجلة سنمات الكورنيس، العدد 03، ديسمبر 2004، ص 23.

[2]– محمد البشير شنبي، **التغيرات الاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 162.

[3]- Algérie; le pays lumière; office National de Tourisme; p 43.

[4]– عبد الله شريط، محمد الميلي، **تاريخ الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988، ص 201.

Thamugadi يوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كيلومتر من مدينة باتنة على طريق روماني يصل بين مدينتي "لامبار" و "تبسة".

كما تعتبر "قلعة بني حماد" من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى آثار إسلامية، وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة. (يوجد هذا الموقع بمدينة المسيلة).

ويوجد بولاية سطيف "موقع جميلة" (يوجد هذا الموقع شمال شرق مدينة سطيف وعلى مقربة من جبال فرجيوة) والذي كان يعرف قديما باسم "كويكول" Cuicul وهي تسمية ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية، ويتشابه تصميم هذه المدينة مع نظيره المدينة "التيمقاد" الأثرية.

أما الجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية، التي تشهد عن تاريخ هذه المنطقة، ومن أهم هذه المعالم والمواقع التاريخية:

- "دار عزيزة": عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال بعض ضيوف القصر.
- "مسجد كتشاوة": الذي تم بنائه في عهد الباي لارباي التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من أربعة قرون مضت.
- "**الجامع الكبير**": الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة، تم بنائه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما في المتاحف منها: [1]

– المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة: ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، جاءت فكرة إنشاء هذا المتحف الجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المنطقة وعلى مستوى منطقة الشرق ككل.

– متحف باردو الوطني: يوجد بالجزائر العاصمة، وتعرف به حفريات عن أصل الشعوب (اثنوغرافيا)، وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية افريقية.

– المتحف الوطني زبانة: يوجد بمدينة وهران، يشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعن علوم الطبيعة وعن أصل الشعوب.

– المتحف الوطني للجهاد: يوجد بالجزائر العاصمة، تتمثل معروضاته في آثار عن الثورة التحريرية.

[1]– الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، طبعة 1985، ص 339.

– المتحف الوطني للفنون الجميلة: يوجد بالحامة الجزائر العاصمة، تعرض به ألوانا من الفن العصري، كالرسم، التصوير، النحت.....

– متحف تيمقاد: يوجد بمدينة تيمقاد–باتنة، يضم قطعا من الفسيفساء وآثار قديمة منها نقود وأسلحة قديمة وتماثيل.

– متحف هيبون: يوجد بمدينة عنابة، يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.

إلى جانب هذا التراث الحضاري والثقافي الذي تتوفر عليه الجزائر فإنها تملك تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في ارث من العادات والتقاليد والأعياد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية، مثل صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد، مثل منطقة غرداية، الجلفة، الأوراس، وصناعة النحاس التي تعرف بها مدينة قسنطينة، وصناعة الفخار المتواجدة في عدد من مناطق البلاد سيما منطقة القبائل.

وعليه فإن الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والحضارية للجزائر لا يستهان بها، مما يستوجب المحافظة عليها واستغلالها بعقلانية وتثمينها، للنهوض وتطوير هذا المنتج السياحي (النفس) وجعله قادرا على المنافسة في سوق السياحة العالمية.

الشكل رقم (04): تنوع الموارد الثقافية في الجزائر

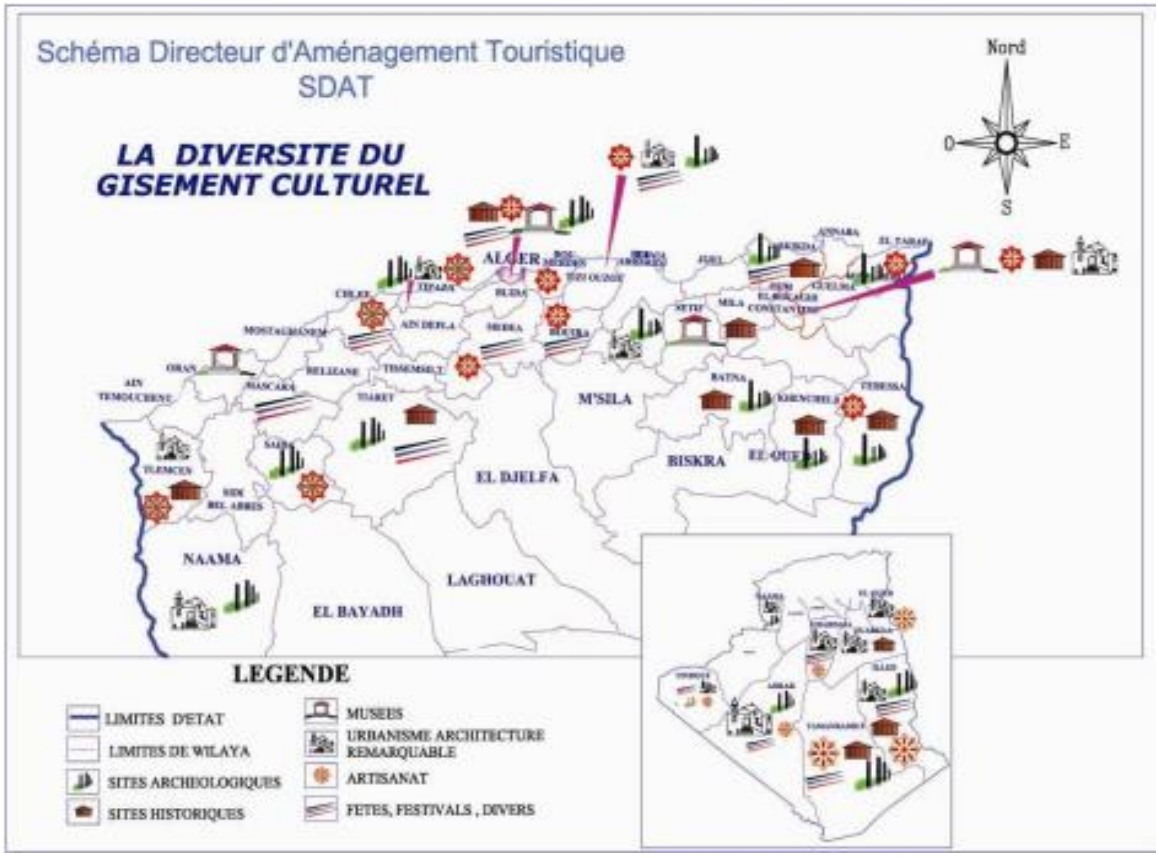

Source : Schéma Directeur d'aménagement Touristique ; SDAT 2025-livre p50.

ثالثا: الإمكانيات والبني (الهياكل) القاعدية

تمتلك الجزائر هياكل قاعدية هامة تتمثل فيما يلي:

1- النقـــل: لقـد تـم الاهتمـام بالنقـل وتجسـيده فـي المنجـزات الخاصـة بشـبكات الطـرق والمطـارات والمـوانئ، فكثافـة شـبكات الطـرق البحريـة، الجويـة والبريـة المحققـة فـي الجزائـر، تشـكل عامـل هـام التشجيع السياحة في مختلف المناطق، واهم هذه الشبكات:

❖ **شبكة الطرقات:**

يصـل طـول شـبكة الطرقـات فـي الجزائـر إلـى 109452 كلـم، تتميـز بتركزهـا فـي المنطقـة الشـمالية للبلاد، وهي مقسمة حسب ما يلي: [1]

- الطرق الوطنية 28375 كلم.
- الطرق الوطنية 28275 كلم.
- الطرق الفرعية الولائية 23926 كلم.
- الطرق البلدية 57251 كلم.

وتجـدر الإشـارة إلـى مشـروع القـرن فـي الجزائـر وهـو الطريـق السـيار شـرق غـرب الـذي يمتـد مـن شرق البلاد إلى غربها على مسافة 1216 كلم.

الشكل رقم (05): الطريق السيار شرق غرب

المصدر: وزاني محمد، **السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، ص 123.

[1]- Ministère du Tourisme: schéma directeur d'aménagement touristique «SDAT 2025 - livre 1 - la diagnostic: audit du tourisme Algérien-2008-p48.

❖ **شبكة السكك الحديدية:** [1]

طول السكك الحديدية تقارب 4500 كلم، تعبر حوالي 200 محطة تغطي على الخصوص شمال البلاد.

هذا النمط من وسائل النقل لا يمكن اعتباره كوسيلة نقل خاصة بالسياح.

❖ **النقل الجوي:**

إن الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل الجوي في الجزائر قد شهدت تطورا ملحوظا تميز في انجاز عدة مطارات على مختلف التراب الوطني.

شركة الخطوط الجوية الجزائرية هي الرائدة في مجال النقل الجوي، حيث تغطي حوالي 37 رحلة حول العالم، إضافة إلى 31 مدينة في الداخل.

الشبكة التي تغطيها الشركة تقدر ب 96400 كلم. إضافة إلى 150 وكالة في الجزائر وخارجها.

أيضا هناك عدة شركات أخرى تقدم خدماتها في هذا المجال مثل: الخطوط الجوية التونسية (Tunis Air)، شركة طيران طاسيلي (Tassili Air line) ... إلخ.

❖ **النقل البحري:**

إن العمل البحري في الجزائر يعتمد على 13 ميناء للعديد من الخدمات التجارة والصيد البحري، إضافة إلى ميناءين 02 متخصصين في المحروقات بالإضافة إلى العديد من الموانئ الصغيرة التي تستعمل للصيد البحري والترفيه، كما تحتوي على حجرات البحرية الأمن الملاحة ومحصنات الدفاع الساحلي، وأهم الموانئ: الجزائر – وهران –عنابة –جن جن والتي تضمن 75% من نسبة حركة الملاحة.

[1]-Ministère du Tourisme: schéma directeur d'aménagement touristique «SDAT 2025 > livrella diagnostic: audit du tourisme Algérien-2008-p49.

الشكل رقم (06): شبكة النقل في الجزائر

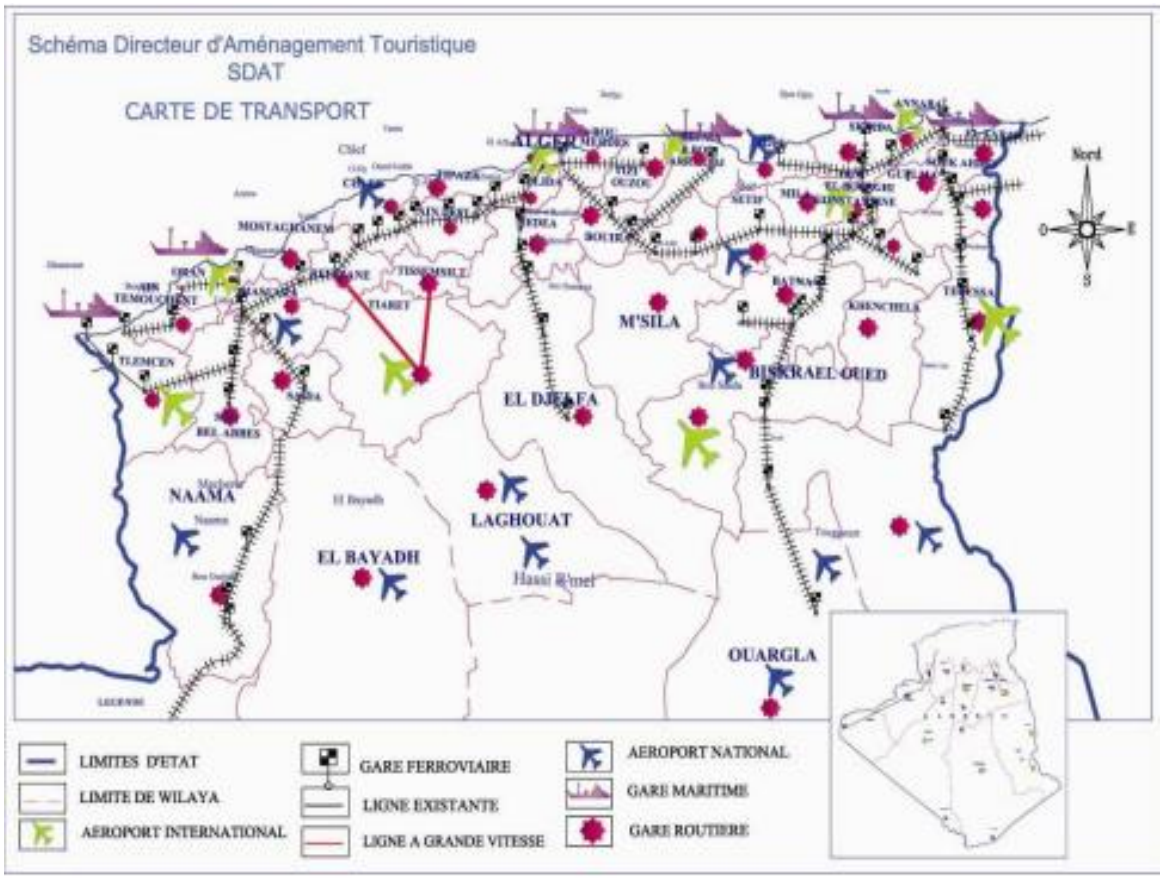

Source : Schéma Directeur d'aménagement Touristique ; SDAT 2025-livre 1-p46.

2- الطاقة الفندقية:

تمثل الطاقة الفندقية القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، وتعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين. وخلال فترة الاحتلال لم تكن السياحة تحظى إلا بقدر ما يخدم المستوطنين الأوربيين في الجزائر، ولذا لم يتجاوز عدد الأسرة سنة 1962، 5922 سرير موزعين في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة، حيث تتواجد الجاليات الأوروبية سيما الأقدام السوداء.

وكانت هذه الأسرة موزعة حسب نوع المنتج السياحي بالنسب التالية 50%: المنتج الشاطئ، 40%: للمنتج الحضري، والباقي توزع بين المنتجين الصحراوي والمناخي الجبلى بنسبة 8% و 2 % على الترتيب. [1]

وبعد استقلالها سنة 1962 اعتمدت الجزائر، في توجيه سياستها الاقتصادية، على المخططات التنموية ابتداء من المخطط التمهيدي 1967/1965، ومع بداية عقد السبعينات شرعت الجزائر في تنفيذ المخطط

[1]-Heddar Belkacem Rôle socio-économique du Tourisme cas de l'Algérie, Edition ENAP/ENAL/OLU, Alger- 1988,p48.

الرباعي الأول 1973/1970، والمخطط الرباعي الثاني 1977/1974 مع بقاء الهيمنة للقطاع العام، في حين استبعد القطاع الخاص من المساهمة وذلك لاعتبارات إيديولوجية محضة.

وبعد هذه المرحلة وخلال الثمانينات عمدت الدولة إلى المخططات الخماسية، (حيث عرفت مخططين خماسيين) من 1980 إلى 1989، وفي نهاية هذه العشرية وصلت الطاقة الإيوائية للفنادق في الجزائر 48302 سرير منها 25842 سرير للقطاع العمومي، وهنا يبدو وكأن القطاع الخاص بدأ يأخذ نصيبه من الاهتمام خلال هذه الفترة، إذ قدرت مساهمته ب 46.50% من إجمالي الطاقة الفندقية مع نهاية هذه العشرية.

ويعتبر عقد التسعينات مرحلة تحول سياسي واقتصادي شهدته الجزائر شمل كل المجالات، أهمها التخلي عن النهج الاشتراكي ودخول البلاد اقتصاد السوق، وذلك تماشيا مع التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم وما يميز هذه الفترة هو تقلص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وتخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية، وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار بشكل واسع في كل القطاعات بما فيها القطاع السياحي.

وفي الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2009 كان تطور الطاقة الفندقية في الجزائر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور الطاقة الفندقية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

Répartition des hôtels et établissements assimilés

par catégorie

	2005	2006	2007	2008	2009
1ère catégorie (*****)	13	13	13	13	13
2ème catégorie (****)	23	54	54	53	57
3ème catégorie (***)	76	145	145	142	152
4ème catégorie (**)	69	155	157	160	148
5ème catégorie (*)	57	97	97	99	101
6ème catégorie (sans *)	867	670	674	680	680
Total	**1 105**	**1 134**	**1 140**	**1 147**	**1 151**

Répartition de la capacité des hôtels
et établissements assimilés par catégorie

Unité : Places lits

	2005	2006	2007	2008	2009
1ère catégorie (*****)	4 590	5 455	5 455	5 455	5 455
2ème catégorie (****)	3 383	3 743	3 743	3 743	3 950
3ème catégorie (***)	14 807	11 225	11 225	11 601	11 700
4ème catégorie (**)	5 800	5 843	5 843	5 843	6 044
5ème catégorie (*)	2 315	2 378	2 378	2 378	2 378
6ème catégorie (sans *)	53 000	56 225	56 356	56 856	56 856
Total	**83 895**	**84 869**	**85 000**	**85 876**	**86 383**

Répartition de la capacité des hôtels

et établissements assimilés par vocation

Unité : Places lits

	2005	2006		2007		2008		2009	
		Nbre d'hôtels & établiss. assimilés	Nbre de places lits	Nbre d'hôtels & établiss. assimilés	Nbre de places lits	Nbre d'hôtels & établiss. assimilés	Nbre de places lits	Nbre d'hôtels & établiss. assimilés	Nbre de places lits
Urbaine	50 311	749	44 561	754	44 592	758	44 700	801	44 905
Balnéaire	22 000	173*	23 148*	174	23 248	177	23 500	141	23 604
Saharienne	4 431	161*	11 639*	161	11 639	161	11 639	157	11 649
Thermale	5 742	34	4 608	34	4 608	34	4 918	35	4 906
Climatique	1 411	17	913	17	913	17	1 119	17	1 119
Total	**83 895**	**1 134**	**84 869**	**1 140**	**85 000**	**1 147**	**85 876**	**1 151**	**86 383**

* **Année 2006 :** Chiffres corrigés par rapport à l'édition précédente.

Nombre d'établissements et de places lits

	2005	2006	2007	2008	2009
Hôtels et établissements assimilés	1 105	1 134	1 140	1 147	1 151
Places - lits	83 895	84 869	85 000	85 876	86 383
Taux d'utilisation des places - lits	67,3	68,2	67,0	68,0	69,2

1 Source : Ministère du Tourisme.

Source : http//www.ons.dz/ Tourisme_pdf

المطلب الثاني: أنواع السياحة في الجزائر

بفضل تنوع الثروات الطبيعية من حيث تضاريسها ومناخها من منطقة إلى أخرى، أدى ذلك إلى ظهور أنواع كثيرة من السياحة في الجزائر وهي:

1- السياحة الساحلية:

هي أكثر أنواع السياحة انتشارا في الجزائر، بفضل الشريط الساحلي الممتد على مساحة 1200 كلم، ولقد حظي هذا النوع من السياحة بالاهتمام وجهزت بمركبات سياحية ما بين فنادق وبيوت الاصطياف والفيلات الصيفية، وقد اختيرت مناطق كبرى من اجل التوسع السياحي وهي:[1]

* غرب مدينة الجزائر: موريتي، نادي الصنوبر، سيدي فرج، زرالدة وتيبازة.

* في الغرب: الأندلسيات في وهران.

* في الشرق: بجاية، عنابة، سرايدي، القل، سكيكدة والقالة.

2- السياحة ذات الطابع العائلي والاجتماعي:

هذا النوع من السياحة يتميز بطابعه الأخلاقي لكونها موجهة للعائلات وتسمح بالاندماج مع السكان المحليين، كما أنها تسمح بتطوير النشاطات الاقتصادية في المناطق المحدودة التي تفتقر للمناطق السياحية.

3- السياحة الثقافية:

تكاد تنعدم هذه السياحة في الجزائر ولا نجد إقبال كبير عليها من طرف السكان المحليين وتبقى حكرا على السياح الأجانب.

4- السياحة الصحية والمعدنية:

تمتلك الجزائر إمكانيات هامة من الحمامات المعدنية والتي تسمح لها باستقبال السياح المهتمين بهذه السياحة بهدف صحي أو الاستجمام والراحة، " ولقد تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1986 "[2]، ومن بينها حمام ربي بسعيدة، حمام الشلالة بقالمة، حمام الصالحين ببسكرة، حمام بوحنيفية بمعسكر وهي مركبات سياحية مجهزة بمرافق صحية ومرافق ترفيهية.

---

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16 نوفمبر 2000، ص 27.

[2]- المرجع السابق، ص 11.

5- السياحة في المناطق الريفية:

تعتبر هذه السياحة سلوك مألوف لدى الجزائريين حيث تسمح لهم بالتجوال والصيد والزيارات الدينية ... الخ، هذه السياحة مهمة نظرا لأنها تسمح باستغلال الإمكانيات المحلية كالصناعات التقليدية والنشاطات الفلكلورية وتغيير التحرك السكاني والتخفيف من العزلة هذه الأخيرة التي ينتج عنها آثار سلبية.

6- السياحة الحضرية:

هي سياحة نهاية الأسبوع وترتبط بالسياحة الثقافية كما أنها تحتاج إلى وسائل النقل والاتصال وتستدعي انجاز منشآت فندقية، ولقد جهزت في الجزائر عدة مناطق حضرية بفنادق سياحية مثل: فندق الهضاب بسطيف، شيلية بباتنة، مرمورة بقالمة، سيرتا بقسنطينة، الفندق الكبير بوهران، فندق زيري بالغزوات، الزيانيين بتلمسان وعمراوة بتيزي وزو.

7- السياحة الشبابية:

يتشكل المجتمع الجزائري من نسبة كبيرة من الشباب وهذا ما سمح بانتشار هذا النوع من السياحة وازدياد الطلب على جولات الترفيه والنشاطات الثقافية والرياضية، ويبدو انه من الضروري إيجاد الظروف المناسبة لتطويرها حتى لا تسمح بتدفق السياح الجزائريين نحو البلدان المجاورة.

8- السياحة الصحراوية:

تمثل السياحة الصحراوية خاصية مميزة تضاف إلى التراث السياحي في الجزائر فالمناطق الصحراوية تتمتع بمناظر جميلة وأثار ونقوش صخرية وهذا ما جعلها قطب سياحي حقيقي لجلب السياح الأجانب، ولقد أنشأت في هذه المنطقة فنادق نذكر منها: فندق القائد ببوسعادة، الزيبان ببسكرة، سوف بالوادي، الرستميين والجنوب بغرداية وفندق طاهات بتمنراست.

9- السياحة ذات الطابع الديني:

تتمثل هذه السياحة في زيارة المناطق التي تتواجد بها الأضرحة المحلية المشهورة، والتي تعتبر محل اهتمام السياح الأجانب لمشاهدة الطقوس والتظاهرات التي تقام فيها من قبل مختلف الطوائف التي اعتادت على زيارتها.

10- سياحة المؤتمرات والأعمال:

لقد ظهر هذا النوع من السياحة خاصة بعد تطور وسائل الاتصال وتحرير الاقتصاد وما نجم عنه من تنظيم الندوات والمؤتمرات، الأسواق، المعارض والزيارات الشخصية.

المبحث الثاني: المراحل التاريخية للسياحة في الجزائر

منذ مدة طويلة وحتى أثناء الاحتلال والجزائر محل اهتمام السياح وذلك نظرا للموارد السياحية التي تزخر بها، نتناول بإيجاز تطور النشاط السياحي في الجزائر عبر مراحل معينة مرت بها ونتطرق بداية بالمرحلة الاستعمارية وما ورثته الجزائر غداة الاستقلال.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال

بوادر النشاط السياحي في الجزائر تعود إلى سنة 1897 عندما تكونت اللجنة الشتوية للسياحة، والتي قامت بجلب العديد من السواح الأجانب خاصة الأوربيين وذلك لزيارة الصحراء الجزائرية ثم أنشأت السلطات الاستعمارية هيئات أخرى تسعى من أجل نفس الغرض منها:

- نقابة سياحية في مدينة وهران سنة 1914.
- نقابة سياحية في مدينة قسنطينة سنة 1916. [1]
- لجنة سياحية لحل مشاكل السواح وتنسيق الأعمال السياحية.

وفي سنة 1919 تكونت اتحادية النقابات السياحية التي تحتوي على عشرين نقابة سياحية، ثم أنشئت في نفس السنة الاتحادية الفندقية بالجزائر.

ثم في سنة 1928 تم إنشاء القرض الفندقي وهو مختص في منح القروض للمهتمين بالمجال السياحي.

وبعدها تم إنشاء الديوان الجزائري للعمل الاقتصادي والسياحي سنة 1931، والذي لم يتوقف عن النشاط السياحي حتى الاستقلال.

وقدر عدد السياح الذي وفد على الجزائر سنة 1950 ب 150 ألف سائح،[2] ثم سجل انخفاض في هذا العدد في سنوات حرب التحرير، وأمام هذا التدفق الكبير لعدد السياح وإدراك السلطات الاستعمارية الأهمية القدرات السياحية في الجزائر، قامت بوضع برنامج موسع يهدف إلى توسيع قدرات الاستقبال وتجهيزها، ففي مخطط قسنطينة لسنة 1957 سطرت الحكومة الفرنسية بناء 17200 غرفة سياحية 17% منها موجود بالجزائر العاصمة و1130 غرفة في المحطات المعدنية والمناخية والباقي موزع بين مناطق حضرية وصحراوية، لكن هذا البرنامج لم يتم انجازه كليا بسبب تكثيف العمليات الحربية من قبل جيش التحرير.

---

[1]– خالد كواش، مرجع سابق ذكره، ص 224.

[2]– نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

عند الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر طاقات إيواء تقدر 5922 سرير موزعة حسب الجدول التالي: [1]

الجدول رقم (02): توزيع طاقات الإيواء السياحي في سنة 1962

نوع السياحة	الحضرية	الصحراوية	الشاطئية	المناخية	المجموع
عدد الآسرة	2377	486	2969	90	5922
النسبة المئوية	40	08	50	02	100

Source : Heddar Belkacem Rôle socio-économique du Tourisme cas de l'Algérie, p48.

من خلال هذا الجدول نلاحظ تركز الطاقات الإيوائية في السياحة الشاطئية بنسبة 50%، والسياحة الحضرية 40%، وهو ما يعكس توجهات المستعمر في تنمية السياحة الشاطئية والحضرية على حساب الأنواع الأخرى تبعا لطبيعة ونوعية الزبائن المقصودة.

المطلب الثاني: وضعية السياحة بعد الاستقلال ومخططات التنمية الوطنية

عرفت هذه الفترة إعداد برنامج عمل من خلال ميثاق 1966 وثلاثة مخططات التنمية السياحية هي:

- المخطط الثلاثي 1967-1969.
- المخطط الرباعي الأول 1970-1973.
- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

أولا: ميثاق السياحة 1966

في الفترة 1962-1966 بقيت الدولة مهتمة بتقديم وتقويم الموارد السياحية، وفي سنة 1966 حاولت الجزائر تنظيم قطاع السياحة حيث صدر في هذا الشأن الأمر 66/62 المؤرخ في 26/03/1966، وكان يتضمن ذلك الأمر على العموم ما يلي:

- اهتمام السلطات العمومية بإدراج النشاطات السياحية بشكل منسجم ضمن تهيئة الإقليم.
- برنامج تثمين وتنمية الموارد السياحية.
- تنظيم المناطق السياحية وحمايتها.
- جذب العملة الصعبة.
- خلق مناصب شغل.
- التعريف بالجزائر في السوق العالمي للسياحة.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف فان الميثاق حدد الشروط الفورية للتنمية السياحية وهي كما يلي:

[1]- خالد كواش، مرجع سابق ذكره، ص 225.

- وجود مواقع طبيعية بشروط مناخية موافقة.
- تنوع ثقافي، تاريخي، تقليدي، فلكلوري وديني.
- توفر وسائل الإقامة ووسائل النقل والاتصالات.
- ضرورة تكوين الموظفين.
- سياسة سعرية مناسبة.
- التسهيلات المختلفة (تسهيلات إدارية، أسعار صرف موافقة، ...الخ).
- اتفاقيات إشهارية فعالة.
- استقرار اجتماعي وسياسي يضمن أمن السياح.
- حسن استقبال السكان المحليين.

وتم تحديد البنى التحتية الواجب استحداثها آنذاك وتمثلت أساسا في اختيار مناطق التوسع السياحي.

وشملت أولى مناطق التوسع السياحي في تلك الفترة ثلاث مناطق هي:

- منطقة غرب العاصمة: موريتي، سيدي فرج، تيبازة.
- منطقة وهران: الأندلسيات.
- المنطقة الشرقية: الحماديت، سرايدي، القالة.

بالإضافة إلى إصلاح حوالي 20 حمام معدني. ولكن ولعدة أسباب، منها نقص التنظيم التشريعي المنظم والمسير للقطاع، والكفاءات المشرفة عليه بالإضافة إلى الظروف والتوجهات السياسية آنذاك لم تمكن من تحقيق البرنامج المسطر بكامله.

ثانيا: المخطط الثلاثي (1967-1969)

هذه المرحلة لم تعرف فيها السياحة اهتماما كبيرا ولم تعطي لها الأولوية في البرنامج التنموي للبلاد، وهذا ما يبينه الجدول التالي من خلال قيمة الاستثمارات المخصصة لكل قطاع.

الجدول رقم (03): توزيع الاستثمارات على القطاعات خلال المخطط الثلاثي 67-69

القطاعات	المبلغ لكل قطاع "مليون دج"	النسبة المئوية
الصناعة	5400	48.74
الزراعة	1869	16.87
الهياكل الأساسية	1124	10.14
التربية	912	8.23
السكن	413	3.72
السياحة	282	2.54
التكوين	127	1.14
الضمان الاجتماعي	295	2.66
الإدارة	441	3.98
متفرقات	215	1.94
المجموع	11078	100

المصدر: بودي عبد القادر، **أهمية التسويق في تنمية القطاع السياحي بالجزائر (السياحة بالجنوب الغربي)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 99.

وبرمجت الدولة انجاز 13081 سرير لم يتحقق منها على أرض الواقع سوى 22.5% والجدول أدناه يبين لنا هذا البرنامج من أجل تنمية قدرات الاستقبال.

الجدول رقم (04): حصيلة برنامج الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي 67-69

الأنواع المقررة	عدد الأسرة المقررة	النسبة المئوية	عدد الأسرة المنجزة	النسبة المئوية	العجز في عدد الأسرة	العجز بالنسبة المئوية
الشاطئ	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
الحضري	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
الصحراوي	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
المعدني	2847	21.8	0	0	2847	100
المجموع	13081	100	2946	22.5	10235	77.5

المصدر: بودي عبد القادر، مرجع سابق ذكره، نفس الصفحة.

من خلال الجدول نلاحظ بان الأولوية في الانجاز أعطيت للمحطات الشاطئية بنسبة 35.5% أي 2406 سرير، وفي نهاية البرنامج سجل عجز كبير قدر ب 10135 سرير أي بنسبة 77.5%.

ثالثا: المخطط الرباعي الأول (70-73)

كان هدف هذا المخطط هو رفع قدرات الإيواء بإنجاز 35000 سرير، وهذا لتلبية متطلبات السياحة على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي نهاية المخطط تم انجاز 9000 سرير وقدر العجز ب 26000 سرير بنسبة 74.29% (انظر الجدول الاتي).

الجدول رقم (05): عدد الأسرة المنجزة خلال الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني	المجموع
عدد الأسرة	4300	1250	710	300	300	6860
النسبة المئوية	62.68	18.22	10.34	04.37	04.37	100

المصدر: بودي عبد القادر، مرجع سابق ذكره، نفس الصفحة.

وقد نال هذا القطاع حظه من التهميش دائما، إذ خصص له ما يعادل 2.5% من إجمالي الاستثمارات كما نبينه في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): توزيع الاستثمارات على القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول 70-73

القطاعات	المبلغ لكل قطاع "ملون دج"
الصناعة	12400
الزراعة	4140
الهياكل الأساسية	2307
التربية	2718
السكن	1520
السياحة	0700
التكوين	0585
الضمان الاجتماعي	0934
الإدارة	0870
متفرقات	0760
المجموع	27736

المصدر: بودي عبد القادر، مرجع سابق ذكره.

رابعا: المخطط الرباعي الثاني (74-77)

تزامن هذا المخطط مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إلا أن القطاع السياحي بقي مهمشا كما كان عليه في المخطط السابق وانخفضت الاستثمارات المخصصة له من 2.5% مجموع الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول إلى1.4 % وكان من بين أهدافه:

- إنجاز 25000 سرير.
- تكملة المشاريع المسجلة وفي طريق الانجاز والمتبقية من المخططات السابقة.
- توسيع السياحة البحرية والجهوية والصحراوية.
- توزيع شبكة الفنادق الصحراوية في الوادي، بسكرة، بشار وتمنراست التي استفادت بتسجيل وانجاز فندق طاهات بطاقة استيعاب 300 سرير.
- تلبية الاحتياجات والطلبات وتشجيع السياحة الداخلية للطبقات العمالية والمتوسطة، وهذه الأهمية المعطاة للسياحة الداخلية أو ما يسمى الشعبية منصوص عليها في الميثاق الوطني في سنة 1976. [1]
- إيجاد صيغ جديدة للمنشآت السياحية الداخلية كالمخيمات والقرى العائلية وجعل هذه السياحة أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ترقية الحرف التقليدية والحفاظ عليها من الاندثار.
- تطوير السياحة الخارجية وجعلها أكثر ملائمة مع متطلبات السياح.
- تشجيع المبادرات الخاصة بخصوص الاستثمار في القطاع السياحي من طرف الخواص.

ونوضح في الجدولين التاليين توزيع الاستثمارات وطاقات الإيواء المنجزة في هذا المخطط.

[1]- Hachimi Madouche; le tourisme en Algérie -jeu et enjeux- Edition Houma, Alger-2003, pól.

الجدول رقم (07): توزيع الاستثمارات على القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني 74-77

القطاعات	المبلغ لكل قطاع "مليون دج"	النسبة المئوية
الصناعة	48000	43.5
الزراعة	12005	10.9
المياه-الراي	4600	04.2
السياحة	1500	01.4
الصيد	0155	0.1
البنية الاقتصادية	15500	1.4
التربية- التكوين	9947	09
الشؤون الاجتماعية	14610	13.3
الإدارة	1399	1.3
دراسات مختلفة	2520	2.3
المجموع	110236	100

المصدر: بودي عبد القادر، مرجع سابق ذكره.

الجدول رقم (08): عدد الأسرة المنجزة خلال 74-78 حسب نوع المنتج السياحي

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني	المجموع
عدد الأسرة	4300	800	2620	300	1700	8820
النسبة المئوية	38.54	09.07	29.70	03.04	19.27	100

المصدر: بودي عبد القادر، مرجع سابق ذكره.

وخلال سنة 1978 بلغ مقدار الاستثمارات المخصصة لها بـ: 328.5 مليون دج بحيث تم انجاز 860 سرير.

لقد شهدت الفترة من 1970 إلى 1978 استقرارا نسبيا في عدد السياح حيث تراوح عددهم ما بين 220 ألف سائح إلى 260 ألف سائح أجنبي، أما في تونس فقد بلغ عددهم 1.140 مليون سائح،[1] ومنه يتضح مدى الاهتمام بالقطاع السياحي بتلك البلدان السياحية المغاربية وما توفره من هياكل الاستقبال وخدمات مرافقة والمهنية السياحية وتفعيل عوامل الجذب السياحي لكل بلد.

[1]- وزاني محمد، **السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص 153.

المطلب الثالث: وضعية السياحة بعد الإصلاحات للفترة 1980-1990

تميزت هذه الفترة ببداية عهد الإصلاحات الاقتصادية وعرفت إعداد وتنفيذ مخططين خماسيين هما:

-المخطط الخماسي الأول: 80-84.

- المخطط الخماسي الثاني: 85-89.

كما عرفت أيضا صدور الميثاق الوطني لسنة 1986 والذي أكد ما جاء به الميثاق الوطني لسنة 1976، وبالتالي فإن هذا الميثاق أكد على تنمية السياحة الداخلية الجماعية والتي يرعى فيها تلبية رغبات المواطنين وعائلتهم وخاصة الشباب مع توسيع مهام السياحة من خلال ترقية الثقافة، والصناعة التقليدية المحلية، والميراث الوطني بصفة عامة. [1]

أولا: المخطط الخماسي الأول 80-84

كانت تدور العمليات الأساسية لهذا المخطط حول:

- برمجة الفنادق الحضرية.
- توسيع الفنادق الصحراوية.
- توسيع المحطات المعدنية.
- تهيئة مناطق التوسع السياحي والمشاريع المستقبلية واعتمادها من طرف المتعاملين الآخرين (جماعات محلية، قطاع خاص).

أما بخصوص الميزانية المخصصة في هذا المخطط الخماسي فقدرت ب 3400 مليون دينار برمجت من اجل تغطية تكاليف المشاريع السابقة وانجاز المشاريع الجديدة من أجل بلوغ طاقة إيواء قدرها 51000 سرير، منها:

- 25000 سرير قيد الإنجاز.
- 12000 سرير ما تبقى انجازه والتابعة لمخططات التنمية السابقة.
- 14000 سرير جديد والمقررة في هذا المخطط.

[1]- Hachimi Madouche; opcit, p 63.

وخلال هذا المخطط صدر القانون 11/82 المؤرخ في 20 أوت ويعتبر الأول من نوعه لينظم تدخل القطاع الخاص على أن يكون مكملا للقطاع العمومي ومصدر الخلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة. [1]

ولكن المخطط تزامن مع أزمة انخفاض أسعار البترول التي أثرت بشكل مباشر على موارد الدولة من العملة الصعبة والتي كانت عائقا في تمويل المشاريع المبرمجة وكانت السياحة ضحية الاختيارات الاستراتيجية للدولة، إضافة إلى التغير الحاصل في الوصاية حيث انتقلت مؤسسة الأشغال السياحية إلى وزارة العمران والبناء والإسكان في 1 جانفي 1983 وتم إعادة هيكلتها إلى أربع مؤسسات جهوية.[2]

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني 85-89

في هذا المخطط أعطيت الأولية للسياحة الداخلية، مع الشروع في برامج خاصة لاستقبال السياح الأجانب، وتمحورت أهداف هذا المخطط من اجل: [3]

- متابعة سياسة التهيئة السياحية.
- تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية.
- برمجت انجاز مشاريع سياحية جديدة خاصة في الولايات المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984.

وكانت احتمالات الانجاز لهذه الفترة كما يلي:

⟵ سنة 1986 من المقرر أن يتم فيها:

- انجاز مشروع خاص بالمنتج المناخي محطة تيكجدة 1000 سرير.
- إنشاء 600 سرير بوهران (فندق الشاطوناف).

⟵ سنة 1987 من المقرر أن يتم فيها:

- انجاز فندق ب 300 سرير بمدينة جيجل.
- انجاز فندق ب 300 سرير بمدينة أرزيو.
- برنامج تجديد بعض الوحدات الصحراوية.

⟵ سنة 1988 برمج فيها، انجاز 4 مشاريع:

---

[1]- وزاني محمد، مرجع سابق ذكره، ص 155.

[2]- منى لخساف، **دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر – 2003، ص 54.

[3]-Conseil National Economique et Social (CNES), rapport : «Contribution pour la redéfinition - de la politique nationale du tourisme, Alger, Novembre 2000, p35

- فندق بمدينة غرداية 600 سرير.
- فندق بمدينة الوادي 300 سرير.
- مركب سياحي في سوق الاثنين 444 سرير.
- توسيع الفنادق السياحية بتيميمون 120 سرير.

في 12 جويلية 1988، صدر القانون 25/88 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة ليعطي دفعا جديدا للنشاط السياحي ودخول المتعاملين الخواص الذي يعول عليهم لتخفيف الأعباء على الدولة وخاصة بعد انخفاض أسعار البترول الموارد المالية وازدياد أعباء المديونية.

وعرف القطاع الخاص تحقيق طاقة إيواء تقدر ب 22160 سرير من مجموع 48300 سرير أي بنسبة 46% من طاقة الاستقبال الوطنية وهذا في نهاية 1989 وبلغت طاقة الاستقبال الصحراوية نهاية 1989 حوالي 6331 سرير منها 2250 تابع للقطاع الخاص، وشكلت الفندقة الحضرية ما يقارب نصف الطاقة الإجمالية بنسبة 46.87%.

ويمكن تفصيل طاقة الإيواء هذه حسب نوع المنتج كما يلي:

- منتج حضري 22428 سرير.
- منتج شاطئ 13327 سرير.
- منتج مناخي 6331 سرير.
- حمامات 5116 سرير.
- منتج صحراوي 1130 سرير.

ولكن هذه الانجازات لم تكن كما قرر لها، وبقيت الجزائر تعاني عجز في طاقة الاستقبال والإيواء إذا ما قارناها بالتدفقات السياحية المقدرة سنويا ما يقارب 300.000 سائح وخاصة سنة 1986 التي شهدت أكبر تنفق سياحي قدر بـ 1200.000 سائح منهم 653 ألف أجنبي.

ورغم ما شهدته الجزائر في هذه المرحلة من تغيرات هيكلية وتنوع للأهداف وإقرار للبرامج بهدف تنشيط القطاع السياحي، إلا أن كل المؤشرات تدل على أن القطاع لم يرقى إلى النتائج المرجوة منه وهذا يظهر من خلال المؤشرات التالية:

– انتقل عدد السياح الأجانب في الجزائر من 260000 سائح سنة 1978 إلى 661000 سائح سنة 1989 بينما انتقل عدد السياح في المغرب لنفس الفترة من 1.477 مليون سائح إلى 3.2 مليون سائح.[1]

– بالنسبة للمداخيل فقد قدرت المداخيل الجزائرية سنة 1976 ب 88 مليون دولار وانتقلت إلى 104 مليون دولار سنة 1986 (انظر الجدول التالي) بينما انتقلت في المغرب ولنفس الفترة من 386 مليون دولار إلى 800 مليون دولار.

– وبخصوص طاقة الإيواء فقد انتقلت من حوالي 6000 سرير بعد الاستقلال إلى ما يقارب 50 ألف سرير سنة 1989 وهذا ما يدل على عدم انجاز كل المشاريع المقررة في المخططات، وضعف وتيرة الانجاز حيث أي مخطط يأتي ببرنامج لتكملة سابقه.

– كما أن سياسة تشجيع السياحة الشعبية في فترة الثمانينات أدى إلى استغلال الفنادق من طرف السياح المحليين والعائلات الجزائرية وهذا ما أدى إلى غلق الباب أمام السياح الأجانب بسبب ضعف طاقة الإيواء مما تسبب في تغيير وجهة السياح واغلبهم من فرنسا واسبانيا وهولندا إلى دول الجوار التي كانت توفر شروط إقامة تليق بهم.

الجدول رقم (09): تطور الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة في الجزائر

خلال الفترة 85-89 **الوحدة: مليون**

السنوات	الإيرادات بالدولار الأمريكي	الإيرادات بالدينار الجزائري
1985	91	460
1986	104	489
1987	101	487
1988	85	502
1989	95	720

المصدر: وزاني محمد، مرجع سابق ذكره، ص 158.

وفقا للجدول أعلاه نلاحظ بان الإيرادات السياحية عرفت تراجعا بداية من 1987 في حين الإيرادات بالدينار الجزائري شهدت تزايدا مستمرا، ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع قيمة العملة الوطنية.

[1]– التقرير الإحصائي حول السياحة في الجزائر، وزارة الثقافة والسياحة، سنة 1987.

وتعود أسباب عدم نجاعة الإجراءات المطبقة والسياسة المنتهجة إلى ما يلي:

- ارتفاع عدد العمال الإداريين حيث مثلوا 24 % بينما المقاييس العالمية لا تسمح إلا ب 7 %.[1]
- النقص الفادح في توظيف العنصر النسوي وإشراكه في القطاع.
- قلة التكوين.
- ضعف تأهيل العمال وعدم المواكبة والمساهمة في تطوير القطاع ومتابعة التطورات التي يعرفها.

المطلب الرابع: وضعية السياحة ابتداء من 1990

تميزت هذه المرحلة بتطوير الإطار القانوني الضروري لزيادة الاستثمارات الخاصة لكن تدهور الأوضاع الأمنية حال دون ذلك، كما أثر ذلك سلبا على مؤشرات السياحة.

1- توافد السياح:

انخفض عدد السياح في الجزائر من 359895 سائح في سنة 1990 إلى 18000 سائح سنة 1996، وقد كان الحرب الخليج في سنة 1991 أثار سلبية على النشاط السياحي في البلدان العربية وحتى البلدان الأوروبية ولقد انخفض توافد السياح إلى الجزائر بنسبة 70 % سنة 1991، لكن منذ نهاية 1999 ومع تحسن الأوضاع الأمنية، فقد أدى ذلك إلى تحسين النشاط السياحي وارتفاعه بنسبة 26 % وازدادت القيمة المضافة بنسبة 31%،[2] إذن فيتوفر ظروف الاستقبال المناسبة فانه يتوقع تدفق سياحي معتبر، ولقد سجلت مؤسسة الأوراسي أعلى رقم أعمال خلال هذه الفترة.

وفيما يلي جدول يوضح تطور السياح خلال هذه الفترة:

[1]- بودي عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 108.

[2]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، مرجع سابق ذكره، ص 46.

الجدول رقم (10): توزيع توافد السياح ابتداء من 1990

الوحدة: سائح

السنة	الأجانب	الجزائريون المقيمون في الجزائر	المجموع
1990	685815	451103	1136918
1991	722682	470528	1193210
1992	624096	795452	1119578
1993	571993	555552	1127545
1994	336226	468487	804713
1995	97648	421916	519576
1996	93491	511477	604968
1997	94832	539920	634752
1998	107213	571234	678448
1999	147611	607675	755268
2000	–	–	865984
2001	–	–	901416
2002	–	–	988060
2003	–	–	1166287
2004	–	–	1200000
2005	420000	980000	1400000
2006	480000	1160000	1640000
2007	–	–	1743000
2008	–	–	1771749
2009	655810	1255696	1911506
2010	654987	1415509	2070496
2011	901642	1493245	2394887

Source : - Schéma directeur d'aménagement Touristique «SDAT »2025, livrel- p32.
- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat ; synthèse des flux touristiques en Algérie, Année 2009 2010 2011.

نلاحظ من خلال هذا الجدول انه ابتداء من 1991 بدا انخفاض عدد السياح الإجمالي بسبب الأوضاع الأمنية، حتى سنة 1997 أين بدأت هذه الأوضاع في التحسن وكذلك بسبب تحسين صورة الجزائر في الخارج وبالتالي بدا يرتفع عدد السياح منذ سنة 1997 ليصل إلى 257 634 سائح ثم ارتفع إلى 286 755 سائح سنة 1999، وبقي عدد السياح في الارتفاع من سنة إلى أخرى ليصل سنة 2011 إلى 2394887 سائح، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الأوضاع الأمنية من جهة وزيادة الاهتمام بقطاع السياحة من جهة أخرى.

لكن هذه الأرقام تبدو ضئيلة إذا ما قورنت بالأرقام المسجلة للبلدان المجاورة كالمغرب وتونس اللذان يتمتعان بنفس الخصائص والمميزات الجغرافية، التاريخية والثقافية ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي: [1]

الشكل رقم (07): تطور عدد السياح في البلدان المغاربية للفترة 1990-2008

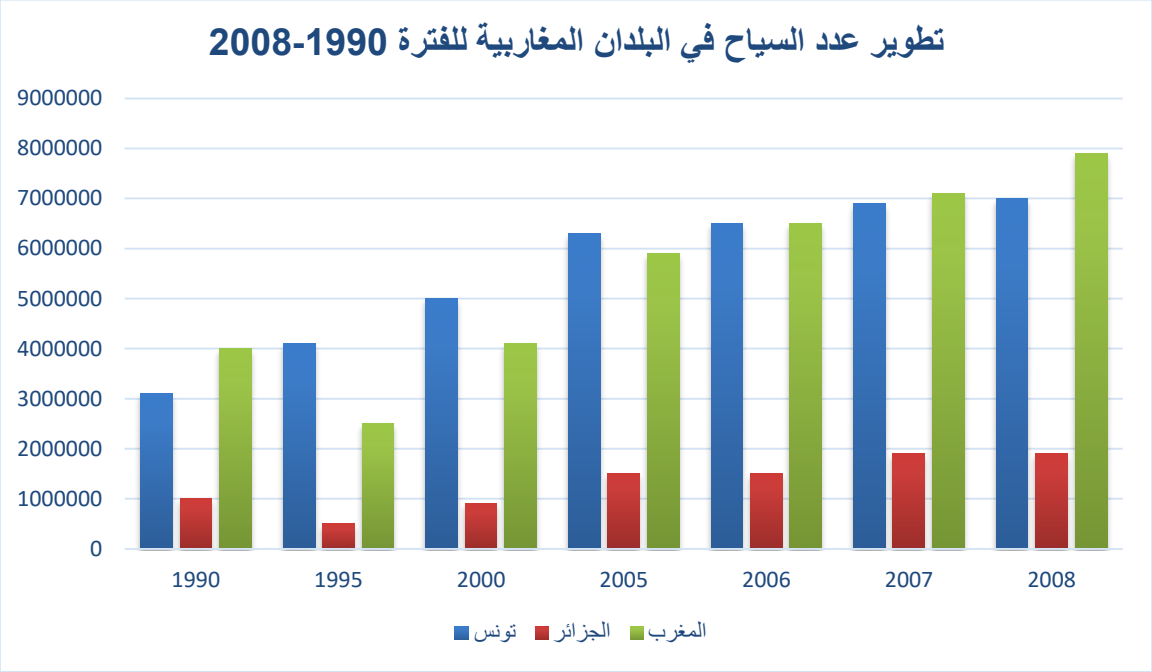

المصدر: عشي صليحة، مرجع سابق ذكره، ص 142.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن تونس والمغرب احتلتا المراتب الأولى خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2008، حيث بلغ عدد السياح في سنة 2008، 7049000 و7879000 سائح على الترتيب، في حين أن الجزائر احتلت المرتبة الأخيرة خلال نفس الفترة وفي اغلب السنوات حيث بلغ عدد السياح فيها 1772000

[1]-Ministère du Tourisme et de l'Artisanat ; Synthèse des flux touristiques en Algérie - Année 2011, p2.

سائح في سنة 2008،[1] ورغم أن عدد السياح في تزايد مستمر لكنه يبقى بعيدا جدا عن الأرقام المسجلة مقارنة بالبلدان المجاورة وهذا ما يدل على الفارق الكبير في المجهودات المبذولة لرفع مستوى السياحة الدولية، وتدل أيضا على أن الجزائر ما زالت على هامش النمو السريع لهذه الصناعة.

كما أن هذه الأرقام والتي تمثل دخول السياح إلى الجزائر غالبا ما يكون بسبب رحلات الأعمال وليس بسبب الاهتمام بالجانب السياحي لكنه في السنوات الأخيرة نجد أن السياح بدؤوا يهتمون بهذا الجانب، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): دخول السياح عبر الحدود الجزائرية حسب الغرض لسنة 2011

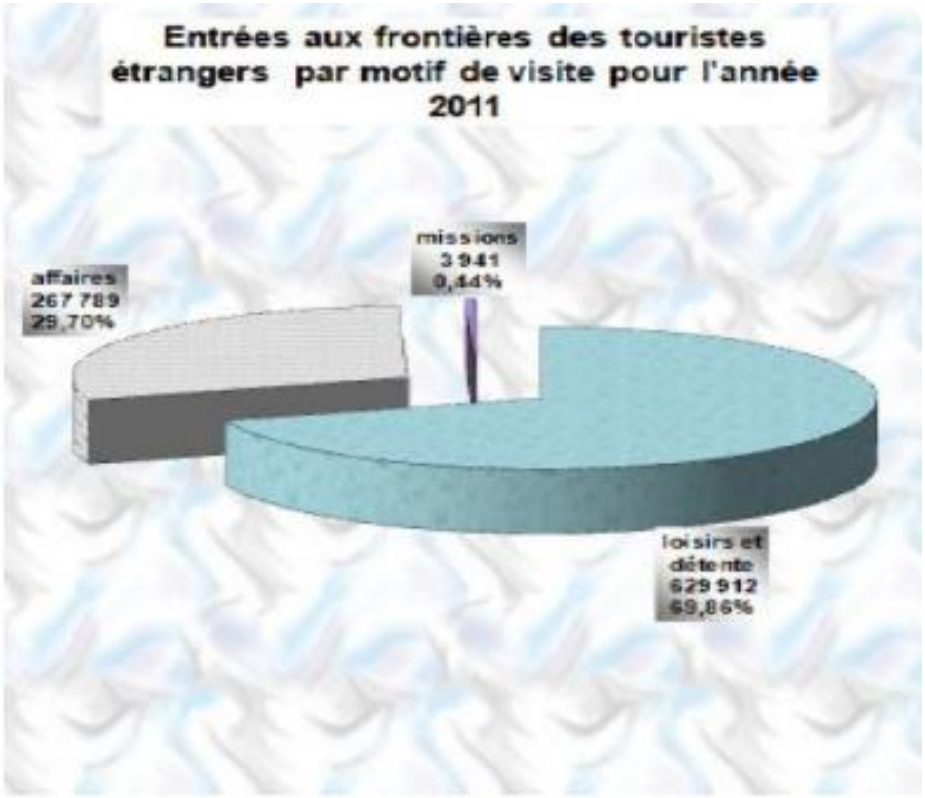

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, synthèse des flux touristiques en Algérie Année 2011.

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن نسبة توافد السياح إلى الجزائر لغرض الاستجمام والراحة من سنة 2011 قدرت بـ 69.86%، وتمثل نسبة توافد السياح لغرض الأعمال 29.70%، في حين بلغت نسبة توافد السياح لغرض القيام بمهمة ب 0.44%،[2] وهذا ما يدل على زيادة الاهتمام

[1]-Office National des Statistiques (Algérie) et Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, << Tourisme: les entrées aux frontières des touristes par nationalités pour l'année 1990-2008 >> www.ons.dz/them sta.htm.

[2]- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Synthèse des flux touristiques, en Algérie - Année 2011 - p4.

بالجزائر كمنطقة سياحية وقد يعود سبب ذلك إلى تحسن الأوضاع الأمنية خاصة وإلى تحسن شروط الاستقبال مقارنة بالسنوات الماضية.

2- المنشآت الفندقية:

بالرغم من التدابير القانونية لتحسين الاستثمار في السياحة، إلا أن منشأت الإيواء لم تعرف تطورا كبيرا سواء بالنسبة للقطاع الخاص أو القطاع العام ولقد قدرت طاقات الاستقبال 67087 سرير حتى سنة 1999، وهناك حوالي 522 فندق غير مصنف أي ما يمثل 71%، و11 فندق فقط مصنف في فئة 5 نجوم أي ما يمثل نسبة 1%.[1]

وفي سنة 2003 لم يحدث تغيير كبير في المنشآت الفندقية، " حيث بلغ عدد الفنادق من الدرجة الأولى 13 فندقا أي بنسبة 15 % وعدد الفنادق الغير مصنفة 800 فندق أي بنسبة 77 %،[2] رغم أنه تم إصدار قانون رقم 01-99 الصادر في جانفي 1999 والذي ينظم عقد الفندقة ولكن تطبيقه بقي مشكلا مطروحا.

أما في "2009 فقد بلغ عدد الفنادق الغير مصنفة 680 فندق، بينما بقي عند الفنادق من الدرجة الأولى على حاله ب 13 فندق فقط".[3]

كما أن قدرات الاستقبال تتمركز في السياحة الحضرية في حين تبقى السياحة الصحراوية تواجه ضعف المنشآت الفندقية رغم ما تملكه الجزائر من موارد طبيعية ومناظر رائعة مصنفة ضمن التراث العالمي، ويمكن توضيح نصيب كل نوع من السياحة وما هو مخصص لها من منشئات فندقية من خلال الشكل التالي:

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ذكره، ص 52.

[2]- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، إحصائيات 2000-2003.

[3]- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، إحصائيات 2000-2003.

الشكل رقم (09): توزيع سعة الفنادق حسب نوع السياحة لفترة 1999-2010

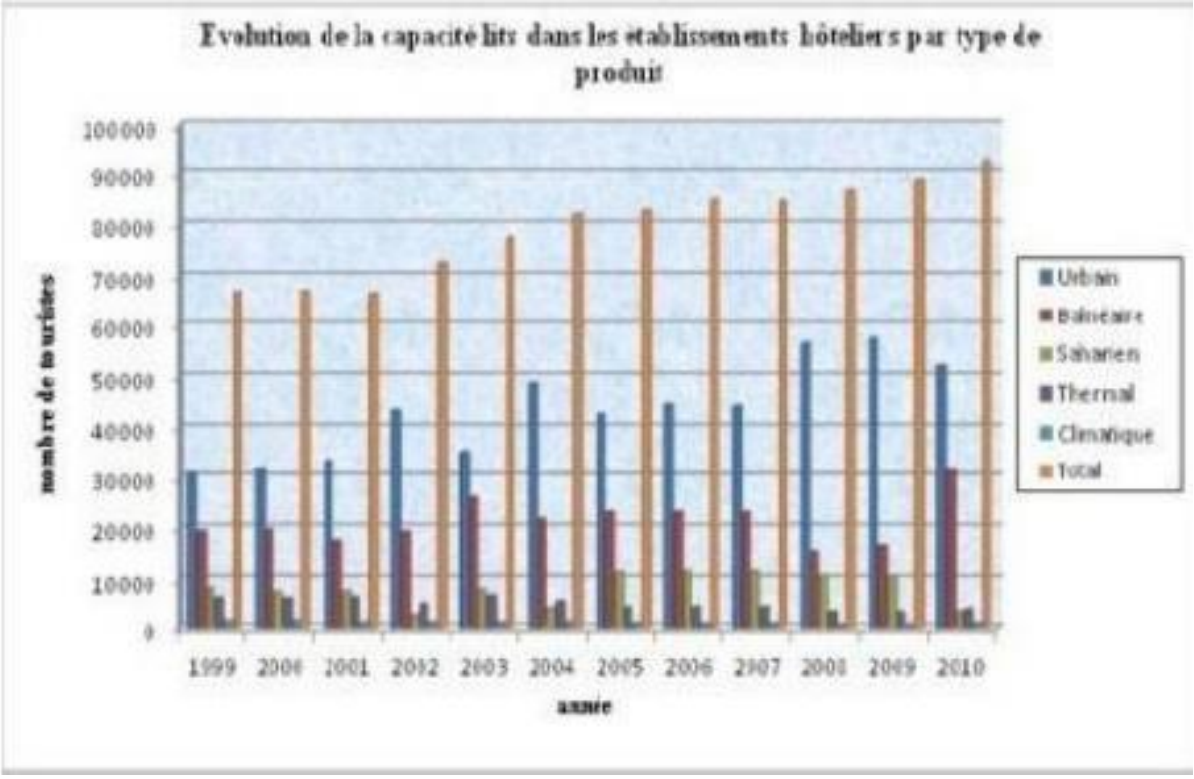

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Situation du Parc Hôtelier National- Année 2010.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن السياحة الحضرية تحتل نسبة 56.38% وهي نسبة كبيرة مقارنة بباقي الأنواع الأخرى من السياحة، ثم تأتي في المرتبة الثانية السياحة الساحلية بنسبة 33.90% لكن هذه النسبة تعد منخفضة إذا ما قورنت بما تمتلكه الجزائر من شريط ساحلي مهم ومتنوع، ثم تأتي باقي الأنواع الأخرى بنسب منخفضة بدا بالسياحة الصحراوية بنسبة 4.08% هذا ما يدل على عدم اهتمام الدولة بهذا النوع من السياحة رغم ما تملكه من صحراء واسعة، أما بالنسبة للسياحة المعدنية والمناخية فنسبهما أيضا تعتبر منخفضة إذ يمثلان 4.45% و 1.17% على الترتيب.

3- الإيرادات ومناصب الشغل:

لقد سجل خلال هذه الفترة ارتفاع مناصب الشغل في قطاع السياحة والذي انتقل من 82 ألف عامل في سنة 2000 ليشهد ارتفاعا، وليصل سنة 2010 إلى 396 ألف عامل،[1] وذلك بسبب زيادة التوجه نحو الاستثمار في قطاع الفنادق ووكالات السياحة والأسفار،[2] خاصة بعد صدور القانون رقم 99-06 الصادر

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، إحصائيات 2000-2003.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، 07 أفريل 1999، ص 12.

في 04 افريل 1999 والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، بالإضافة إلى ما قدمه من تشجيعات للمستثمرين في هذا المجال. في حين كانت إيرادات العملة الصعبة الناتجة من السياحة الدولية خلال سنة 1990 تمثل 150 مليون دولار لتصل سنة 1998 إلى 20 مليون دولار أي ما يمثل نسبة انخفاض 81%،[1] وهذا الانخفاض مرتبط أساسا بتدهور الأوضاع الأمنية وتضخيم الوضع من طرف وسائل الإعلام الغربية مما أدى إلى تشويه صورة الجزائر، أما في سنة 2004 فقد ارتفعت الإيرادات إلى 200 مليون دولار[2] ليصل في سنة 2010 إلى 400 مليون دولار،[3] وهذا بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي، ولكن نجد أن مساهمة الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة تعتبر ضئيلة جدا.

[1]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ذكره، ص 51.

[2]– وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004–2013، ص 42.

[3]– الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر ومعوقاتها

في هذا المبحث سيتم تناول آثار قطاع السياحة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، من خلال معرفة الإيرادات التي تم تحقيقها على مستوى هذا القطاع، ومدى مساهمة هذه الإيرادات في الناتج المحلي، وفرص العمل التي تتيحها السياحة أمام مواطنيها، ثم التطرق لآثار هذا القطاع على الجانب الاجتماعي وتحديدا على المستوى المعيشي للسكان.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر

من الطبيعي أن يفرز أداء قطاع السياحة أثارا اقتصادية على مستوى الاقتصاد والتي تتوقف بدورها على إمكانات هذا القطاع،[1] وعلى أهميته في السياسات الاقتصادية المنتهجة، وسيتم التركيز على أثار القطاع السياحي من خلال ثلاث عناصر أساسية:

- مساهمة السياحة في تحقيق إيرادات بالنقد الأجنبي.
- مساهمة السياحة في الناتج المحلي.
- ميزان السياحة والسفر.

أولا: إيرادات السياحة في الجزائر

تعتبر الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير هذا القطاع بمختلف أنشطته، وتعد أيضا من العناصر التي تستغلها الحكومات في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، سيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكل قدرا معتبرا في الناتج الوطني، إذ يصبح من الضروري التركيز على العوامل الأساسية المؤثرة في حجم الإنفاق السياحي الذي يؤثر في حجم الإيرادات السياحية.

ومن البديهي القول أن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السائحين في الدول السياحية المضيفة على مختلف السلع والخدمات السياحية، وأيضا من مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، إذ كلما اتسع نطاق الخدمات السياحية كلما ازدادت الإيرادات المتأتية منها.

وفي حالة الجزائر لم يحدث تطور في حجم الحركة السياحة الدولية الوافدة إليها، وكان ذلك نتيجة حتمية لضعف مكونات العرض السياحي من فنادق وخدمات سياحية وبنى أساسية وغيرها، إضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال عقد التسعينات. ولا شك أن هذا الوضع ساهم في تعقيد

[1]– عايدة سيد خطاب، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص 35.

أوضاع القطاع ومن ثم أثر سلبا على حجم الإيرادات المتأتية منه، والجدول التالي يوضح تطور إيرادات القطاع السياحي في الجزائر للفترة: 1999-2010.

الجدول رقم (11): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1999-2010

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الإيرادات السياحية	معدل التغير (%)
1999	80	-
2000	102	27.50
2001	100	2-
2002	111	11
2003	112	0.9
2004	178.5	59.37
2005	184.3	3.24
2006	215.3	16.82
2007	218.9	1.67
2008	300	37.04
2009	330	10
2010	400	21.21

Source: ONS; "Evolution de la balance de paiement poste voyages"

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تطور الإيرادات السياحية من 1999-2001 عرفت نموا متذبذبا في البداية ثم تطورا متزايدا بعد 2001 إلى أن تجاوز الضعف في نهاية الفترة، ويعود ذلك إلى محاولة البلاد بناء صورتها في الخارج كوجهة سياحية مثل غيرها من الدول في منطقة المغرب العربي، حيث تبنت في هذا الإطار استراتيجية شاملة طويلة المدى،[1] لتطوير السياحة وجذب استثمارات القطاع الخاص نحو هذا القطاع.

ومما سبق يتضح بان أداء السياحة في أي بلد يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات التي تنتهجها الحكومات، وبالأوضاع الأمنية السائدة والتي ساهمت في تعميق أزمة القطاع السياحي في الجزائر، مما أثر سلبا على حجم إيرادات هذا القطاع التي لم تتجاوز 400 مليون دولار أمريكي مع نهاية سنة 2010.[2]

[1]- استراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر والتي اعتمدتها وزارة السياحة إلى آفاق 2013، انظر: "الجزائر سياحة"، نشرة إعلامية تصدر عن الديوان الوطني للسياحة، رقم 26-2004، ص ص: 21-22.

[2]- الديوان الوطني للإحصائيات، (ONS).

ثانيا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وبشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10 % وبالنسبة للجزائر،[1] فان مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها تفسره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع مقاسة بالنسب المئوية التي تعد جذ ضعيفة، كما يتضح من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (10): مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1999-2010

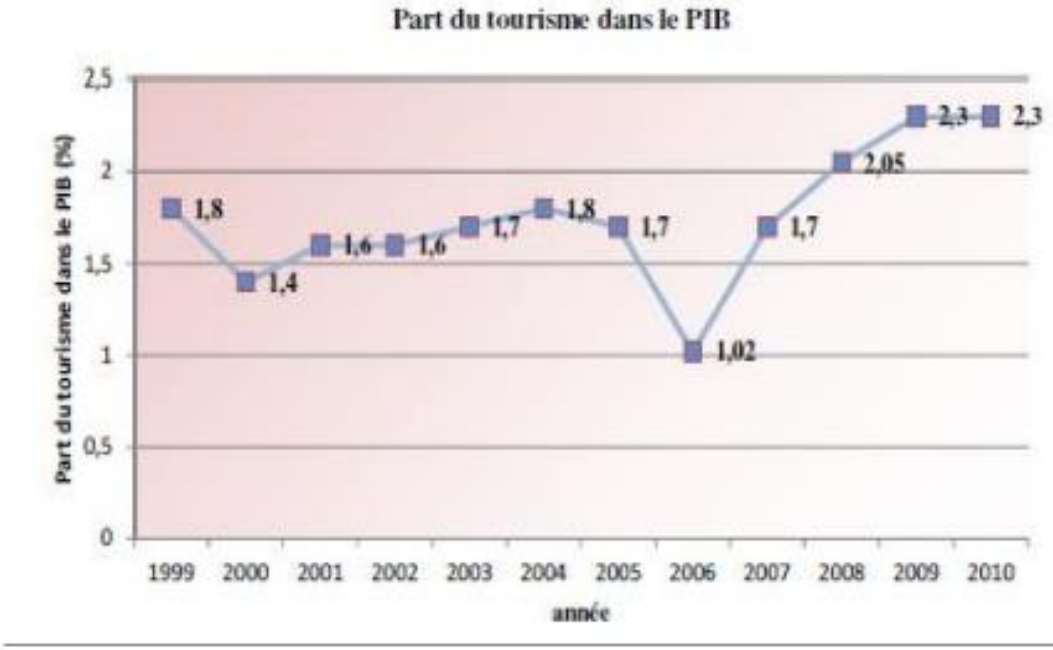

Source : ONS ; « Evolution de la part du secteur du tourisme dans le PIB »

يتضح من خلال الشكل السابق بان مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1999-2010، شهدت نمو مهم بحصة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 2.05% سنة 2008 واستقرار في سنة 2009 و 2010 بـ 2.3 % كحد أقصى خلال هذه الفترة، كما كانت هذه المساهمة في ادنى مستوى لها في سنة 2006 بنسبة 1.02%، نظرا لقلة الإيرادات في هذه السنة.

[1] -World Travel & Tourism council, "Travel and Tourism leaders forecast continued growth for 2008". www.vttc.org/eng/Tourism_News/Press_Releases_2008/Travel_and_Tourism_leaders_forcast_continued growth_for_2008_/

إن ضعف مردودية القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى أن هذا القطاع لم يكن له أي دور في التنمية الاقتصادية منذ استقلال الجزائر، ومرد ذلك اعتماد الدولة الكلي على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية بوتيرة أسرع، ومن ثم مساهمته في تطوير القطاعات الأخرى بما في ذلك السياحة.

ثالثا: ميزان السياحة في الجزائر

يعتبر ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم يتكون من جانبين، جانب دائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي، وجانب مدين تدرج به كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من العالم الخارجي،[1] ويعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة حركة التبادل الدولي للسلع والخدمات وحركة رأس المال في المدى القصير.[2]

وتمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات شانها شان الملاحة، التأمين، المعاملات المصرفية وغيرها.

أما ميزان السياحة والسفر فهو ذلك الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج (سياحة المواطنين خارج بلدانهم).[3]

وبتفحص وضعية ميزان السياحة والسفر للجزائر خلال الفترة 1999-2010 يجد القاري في هذا الشكل ما يلي:

---

[1]- نبيل الروبي، **اقتصاديات السياحة، مجموعة الدراسات السياحية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 93.

[2]- مخلد خالد الفراج، **السياحة في المملكة العربية السعودية في عصر العولمة**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2005، ص 139.

[3]- زيتون محيا، **السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الدهر**، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص 73.

الشكل رقم (11): ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة 1999-2010

Source : ONS ; Evolution de la balance de paiement poste voyages

يبدو من خلال الشكل أعلاه بان ميزان السياحة شهد عجزا دائما خلال الفترة 1999-2010، نظرا الضعف إيرادات السياحة مقارنة بمدفوعاتها، حيث كان تطور المدفوعات السياحية بوتيرة أكبر من إيراداتها خلال نفس الفترة.

إن هذا الارتفاع في حجم المدفوعات السياحية في الجزائر للفترة 1999-2010 يمكن إرجاعه أساسا إلى عدة أسباب منها:

- ارتفاع قيمة الواردات السياحية عن صادراتها.
- ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين إلى الخارج).
- سوء تسيير المرافق السياحية وندرة الخدمات التي يحتاجها السائح.
- ضعف المنتوج السياحي للجزائر، وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بالك السياح الأجانب.
- الظروف الأمنية وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي خاصة خلال التسعينيات.
- غياب استراتيجية سوقية فعالة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري داخل وخارج البلد، سيما عامل الترويج.

كل هذه العوامل وغيرها ساهمت فب ارتفاع مدفوعات السياحة عن إيراداتها، وبالتالي تعميق الفارق بينهما لغير صالح ميزان المدفوعات للسياحة والسفر للجزائر، مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات للدولة.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للسياحة في الجزائر

كما للسياحة آثارا على الجوانب الاقتصادية للبلدان السياحية، فلها آثارها على الجوانب الاجتماعية والثقافية لهذه البلدان، وهي لا تقل أهمية عن سابقتها بالنسبة للمجتمعات السياحية المضيفة.

ويمكن اعتبار البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة أحد مكونات المنتوج السياحي في البلدان السياحية، وأيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية، وما يترتب عنها من أثار قد تكون ايجابية أو سلبية على المجتمعات المضيفة، وذلك بفعل احتكاك السائحين بمواطني البلدان السياحية، والذي تنشأ عنه علاقات بين مختلف الأجناس والقوميات والسلوكيات.

ونظرا لصعوبة قياس الآثار الاجتماعية التي تفرزها مختلف الأنشطة السياحية على شعوب البلدان السياحية، ارتأينا التركيز على بعض العناصر الكمية التي تعود على هذه المجتمعات، سيتم تناول الأداء الاجتماعي للسياحة والآثار المترتبة على ذلك من خلال العناصر التالية:

أولا: السياحة والتشغيل

تعد السياحة واحدة من أكبر القطاعات توليدا للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، حيث تعتبر السياحة صناعة كثيفة العمالة، كما يعد معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنحو 1.5 مرة،[1] ويؤدي النشاط السياحي دورا هاما في إيجاد فرص التوظيف سواء بشكل مباشر داخل قطاع السياحة ذاته، أي ما يتصل باستغلال المقاصد السياحية، كالعمالة المخصصة للنقل السياحي، والإرشاد السياحي، وحماية السياح، وحفظ شؤونهم، أو بشكل غير مباشر، بالمساهمة في توفير فرص العمل بالقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع و الخدمات، كالعاملين في البنى الأساسية، والزراعة، وتجارة المواد الغذائية والصحة.

وشير دراسات مكتب العمل الدولي" أن معدل إيجاد وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين 0.5 إلى 1 فرصة عمل لكل غرفة جديدة في فندق، ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبيا ليصل إلى 1.5 فرصة عمل أو أكثر، وتقدر دراسات أخرى أن إضافة

[1]– وفاء عبد الباسط، **التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 95.

سرير جديد في فندق، يسهم في توظيف سنوي لنحو 2.7 شخص في قطاع البناء والتجهيزات الأساسية، كتجهيزات المطابخ وغيرها من المنقولات المنزلية، بالإضافة إلى خلق مزيد من فرص التوظيف من خلال مضاعف التشغيل، وأن إضافة غرفة جديدة لفندق، يساعد على توفير 1.8 وظيفة عمل. [1]

ويمكن القول، بان السياحة تعتبر صناعة خدمات لعمل مكثف ومصدر هام للتوظيف، إذ تهيئ مجالا واسعا للتشغيل في مختلف المجالات والمستويات العلمية المؤهلة وغير المؤهلة، وفي هذا المجال أكدت إحدى الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة وفسح المجال واسعا للتشغيل. وأوضحت الدراسة التي أجريت في دول أوروبية وأمريكية بما في ذلك منطقة الكارايبي أن الإنفاق في قطاع السياحة يؤدي إلى توفير مناصب عمل تعادل ضعف العمالة المتولدة عن نفس الإنفاق في أي قطاع آخر، وتشير ذات الدراسة بان بناء غرفة فندقية جديدة تمكن من إيجاد ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. [2]

وبالنسبة للتكلفة النسبية لخلق هذه الوظائف في قطاع السياحة مقارنة بقطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى لا تتوفر بيانات تفصيلية عنها سيما في الدول العربية، و ما يتوفر منها على مستوى دول العالم يتباين في تقدير هذه التكلفة النسبية، وتؤكد دراسات أخرى أن تكلفة توفير وظيفة في قطاع السياحة اقل منها في القطاعات الصناعية التقليدية الأخرى بنحو 20 مرة، وتبين دراسة البنك الدولي أن تكلفة إيجاد منصب عمل في المجال السياحي تتراوح ما بين 20-40 ألف دولار أمريكي، وتعد تلك التكلفة اقل من مثيلتها في بعض الصناعات الثقيلة، مثل صناعة الحديد والصلب، صناعة الكيماويات و لكنها، أكثر ارتفاعا من توفير منصب عمل في قطاع الصناعات الصغيرة. [3]

وهكذا تمثل السياحة أحد القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية القيام النشاط السياحي، عكس الصناعة والزراعة التي يمكنها أن تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية والتقليل من رأس المال البشري، كما يعتبر تأمين العنصر البشري عن طريق التأهيل والتدريب أحد الركائز التي يقوم عليها قطاع السياحة باعتباره نشاط خدماتي بالدرجة الأولى، ويستدعي توافر يد عاملة مدربة ومؤهلة لأداء خدمات ذات نوعية وجودة تتناسب والمقاييس الاحترافية الدولية المعمول بها في هذا المجال.

---

[1]- جامعة الدول العربية، التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل الثاني عشر، 2007، ص 219.

[2]- جامعة الدول العربية، المجلس الوزاري العربي للسياحة، الدليل السياحي العربي، مناخ وحوافز الاستثمار في الدول العربية، ص 5، www.patq.com/6.htm

[3]- جامعة الدول العربية، التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل الثاني عشر، 2007، ص 220.

ومن هذا المنطلق، يعتبر الاستثمار السياحي في كثير من الدول النامية مخرجا لأزمة البطالة، وحافزا لتوسيع نطاق التوظيف، وما يترتب عن ذلك من تحسن في المستوى المعيشي والثقافي لبعض فئات هذه المجتمعات التي أصبحت تتقاضى دخولا جديدة من هذا القطاع، وحسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة فإن صناعة السياحة استوعبت أكثر من 163 مليون شخص في سنة 2000 بشكل مباشر وغير مباشر على المستوى العالمي، بمعدل 7.5 % من إجمالي العمالة، وتشكل العمالة المباشرة منها حوالي 58.5 مليون منصب، بنسبة 2.7 % من إجمالي العمالة في الاقتصاد العالمي، وتوظف مع نهاية سنة 2008 أكثر من (241.45 مليون عامل)، أي ما يعادل 8.4 % من حجم العمالة في الاقتصاد العالمي، وتشكل 1 إلى 12 من كل فرصة عمل عالمية، و منها 81.22 مليون منصب مباشر، أي ما نسبته 2.8 % من إجمالي العمالة.

ويتوقع أن يرتفع العدد الإجمالي للعمالة في صناعة السياحة على المستوى العالمي إلى 303.02 مليون فرصة عمل بحلول سنة 2020، بنسبة 9.2 % من حجم العمالة في الاقتصاد العالمي، منها 104.74 مليون وظيفة مباشرة، أي ما يعادل 3.1 % من العدد الكلي للعاملين على المستوى العالمي.

أما فيما يخص الجزائر، فتعتبر الفنادق والأسرة من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التوظيف، إلا أنها مع ذلك لا يمكن أخذها كمقياس جيد ووحيد، وبالنسبة للجزائر فان إجمالي عدد العاملين بالقطاع السياحي لم يكن يتجاوز 82 ألف مستخدما في سنة 2000 ليصبح هذا العدد 396 ألف في سنة 2010،[1] كما سيتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] -World Travel & Tourism council, "Travel and Tourism leaders forecast continued growth for 2008". www.vttc.org/eng/Tourism_News/Press_Releases_2008/Travel_and_Tourism_leaders_forcast_continued growth_for_2008_/

الشكل رقم (12): تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

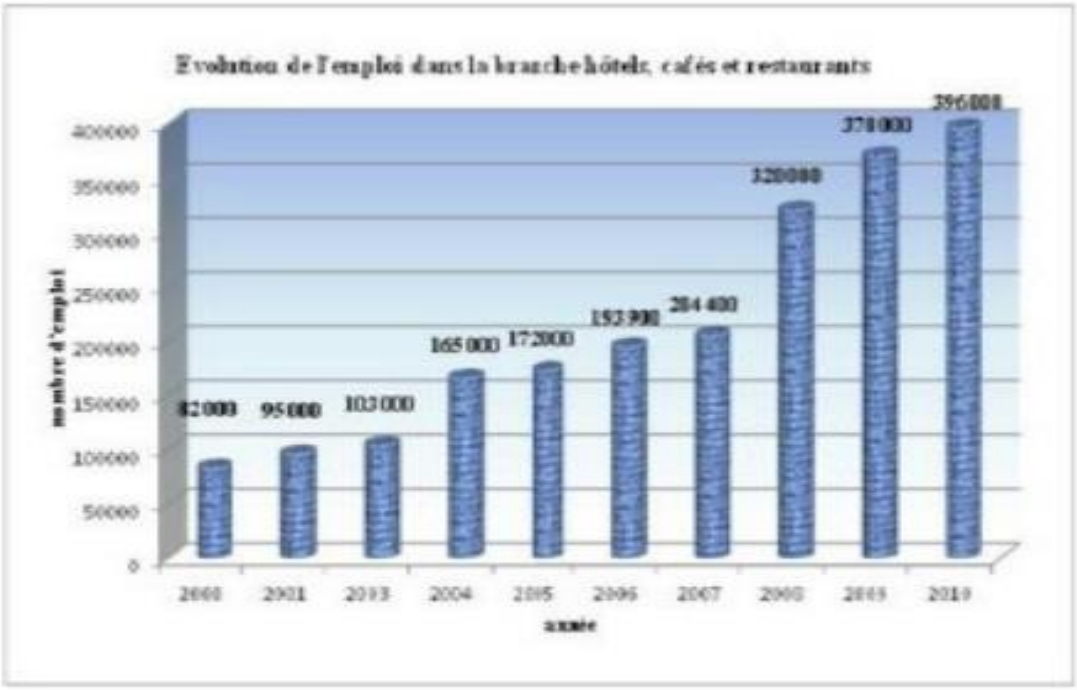

Source : ONS ; L'emploi dans le secteur du tourisme

يظهر الشكل السابق بان العمالة في قطاع السياحة في الجزائر تزايدت خلال الفترة 2000-2010 بنحو 314 ألف منصب عمل، ويعتبر هذا الرقم ضئيلا مقارنة بطاقات البلاد السياحية غير المستغلة.

وما يؤخذ على نمط التشغيل في هذا القطاع في الجزائر هو ارتفاع عدد العاملين على مستوى الإدارات، في حين أن معايير التشغيل في هذا القطاع تشير إلى عدم تجاوز هذه النسبة 7 % في المجال الإداري من مجموع المشتغلين به،[1] كما يعاني هذا القطاع من نقص التأهيل في أوساط العاملين به، إذ لا يتوفر معظم هؤلاء المستخدمين على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي ساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية التي تعتبر إحدى المنتوجات السياحية التي لها دورها المميز في جذب السياح أو في إبعادهم.

وحسب دراسة أعدتها المنظمة العالمية للسياحة فان نسبة العمالة غير المؤهلة تقدر ب 66 % من مجموع المشتغلين في هذا القطاع في الجزائر، في حين أن المقاييس الدولية المطبقة في قطاع السياحة تتيح فقط ما

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، مرجع سابق ذكره، ص 40.

نسبته 20 % لهذا الصنف من العمالة،[1] نظرا لما هذا النشاط من حساسية الارتباط خدماته بالعنصر البشري أكثر من غيرها من العناصر الأخرى.

إن انخفاض مستوى التأهيل والتكوين في أوساط العاملين بالقطاع السياحي في الجزائر يعود أساسا إلى أن جهاز التكوين غير مكيف مع حاجات هذا القطاع سواء من حيث العدد أو من حيث النوع، إضافة إلى وجود نقص في مؤسسات ومعاهد التكوين في مجال السياحة والفندقة.

وفي إطار تكوين وتأهيل الموارد البشرية لما لها من دور في تسيير المؤسسات السياحية الفندقية، وتحسين نوعية الخدمات في القطاع السياحي في الجزائر تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة لتطوير السياحة موضوع التكوين في تخصصات مختلفة ومتفاوتة المستويات، بدءا من تقني سامي إلى تقني عال، وأخيرا شهادة ليسانس في الفندقة والسياحة، وذلك من خلال تدعيم الطاقة البيداغوجية للبلاد الموجودة والمقدرة بثلاث معاهد عمومية بإنجاز أربع معاهد جديدة ابتداء من 2006، إضافة إلى إدخال شعبة الاقتصاد السياحي على مستوى الجامعات،[2] كما تقدم الدولة تشجيعات للقطاع الخاص من اجل الاستثمار في هذا المجال، لفتح مدارس خاصة للتكوين السياحي في مختلف التخصصات المهنية.

ويظل مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهونا بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة، وبوزن الاستثمار الخاص في هذا المجال، وما يحمله ذلك من فرص عمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بالسياحة.

ثانيا: أثار السياحة على المستوى المعيشي للسكان

تنشأ عن النشاط السياحي، انعكاسات على المواطنين، سواء أكان ذلك على مستوى معيشتهم أو على مستواهم الثقافي والأخلاقي، فالسياحة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمعات، وتحسين نمط حياتهم، وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين والوافدين من السياح وتنشأ نتيجة الاحتكاك بين السكان المحليين والسياح بمختلف جنسياتهم ودياناتهم صلات وعلاقات تكون لها أثار ايجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين، غير أنها قد تكون سلبية في أحيان أخرى عندما تؤدي إلى تدمير الروابط الأسرية في شقيها الاجتماعي والثقافي، وقد تؤدي إلى ضعف الوازع الوطني في بعض الأحيان.

---

[1]– مليكة حفيظ، مرجع سابق ذكره، ص 119.

[2]– مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص–بيروت– ديسمبر 2003، ص 49.

ونظرا لصعوبة القياس الكمي لهذا النوع من الآثار سيتم التركيز على آثار السياحة على المستوى المعيشي من جانب انعكاسات عائدات السياحة على مجتمعات الدول السياحية، وتحديدا من خلال معرفة نصيب الفرد من هذه الإيرادات.

إن للسياحة تأثيرا مباشرا على المستوى المعيشي لمواطني البلدان السياحية المضيفة اذ يؤدي النشاط السياحي إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع، التي يرتبط نشاطها بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ومن خلال المؤشرات السياحية التي سبق تناولها والمتعلقة بالقطاع السياحي في الجزائر والتي أكدت ضعف هذا القطاع نتيجة تهميشه ضمن المخططات التنموية من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، وقد ترتب على هذا التهميش واللامبالاة انخفاض نصيب الجزائر من السياحة الدولية، وبالتالي تدني مستوى الطلب السياحي على مختلف السلع والخدمات المرتبطة بالقطاعات الأخرى (كالنقل، السكن، الترفيه، المواد الغذائية، العلاج)، مما أدى بالضرورة إلى انخفاض دخول الأفراد والمؤسسات القائمة على عرض هذه السلع والخدمات.

وكان نصيب الفرد من هذه الإيرادات ضعيفا ولم يتعدى خلال السنوات الأولى من القرن الحالي بعض الدولارات لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، حيث بلغ نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في سنة 2000، 3.35دولار أمريكي، و لم يتجاوز 8.5 من الدولارات الأمريكية في نهاية سنة 2008،[1] وقد انعكس هذا الوضع سلبا على مستوى دخول الأفراد، ومن ثم على تدهور مستوى معيشتهم.

[1]– عشي صليحة، مرجع سابق ذكره، ص 186.

المطلب الثالث: معوقات السياحة الجزائرية

لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات أو النقائص من خلال الزيارات للمواقع والمسح الذي قامت به مصالح وزارة السياحة وهذه النقائص تم حصرها في الآتي: [1]

1- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية:

- مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية.
- غياب مواد مثيرة للجانبية وقادرة على التمييز.
- غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة.

2- ضعف نوعية المنتوج السياحي:

أ- ضعف نوعية الخدمات السياحية:

- تدني للنظافة والصيانة في الفضاءات العمومية.
- خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية اقل مقارنة بدول الجوار.
- غياب خدمات جذابة.
- غياب أعمال الإبراز المنتجات المحلية.

ب- إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة:

- عجز في طاقات الاستقبال
- غياب أعمال لإبراز المنتجات المحلية.
- هياكل إيواء متآكلة وبأسعار مرتفعة نسبيا بالنسبة للسكان المحليين أو مقارنة بمستوى جودتها.
- 10 % فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

ت- ضعف نوعية النقل:

- عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، مع تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار.
- سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب (نحو المقاصد السياحية، الهقار، وحظيرة الطاسيلي).

[1]- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص 53.

3- ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

- غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية.

- عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات.

- خضوع استقبال السياح بالجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم.

- غياب مخطط للتكوين المستمر.

- عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة.

- أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج (80% عمرة وأسفار نحو الخارج، 10% استقبال لوكالات الجنوب و10% حجز التذاكر).

ب- نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية.

- نوعية تكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي.

4- تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة:

- عدم كفاية مواقع الانترنيت مع التركيز على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي السياحة الصحراوية والثقافية).

- صعوبة التكييف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.

5- خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع:

أ- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة مع القطاع:

- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك و المؤسسات المستقبلة للسواح.

- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح إلى الخارج.

- تعارض في طريقة تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط.

ب- تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية:

- المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات.

- غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.

6- غياب الأمن وعجز في الترقية والتسويق:

أ- غياب الأمن:

- مشاكل متكررة ومتفرقة (غياب الأمن الصحي، الغذائي، اضطرابات، اختطاف السياح).

ب- عجز في الترقية والتسويق:

- ضعف تسويق الوجهة الجزائرية.
- ضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة.
- وسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث.
- غياب أنشطة إعلامية، كالمشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف الإمكانيات التي تملكها الجزائر من مقومات طبيعية ومقومات تاريخية وحضارية والتي سمحت بظهور أنواع مختلفة من السياحة في الجزائر، ثم تعرضنا إلى مختلف المراحل التاريخية التي مر بها قطاع السياحة بإبراز مميزات كل مرحلة والتغيرات التي طرأت عليها، ومختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر وذلك من أجل معرفة موقع هذا القطاع. واخيرا قدمنا مختلف التنظيمات والأجهزة ودور كل منها والمهام الموكلة إليها ولاحظنا أن هناك تداخل في المهام.

وما نلمسه أيضا من خلال هذا الفصل هو أن الجزائر تمتلك الكثير من مقومات السياحة سواء أكانت مقومات طبيعية أو معالم تاريخية أو حضارية، والتي تمكنها من المنافسة على المستوى الإقليمي في حين نجد أن كل السياسات والمخططات السابقة تعتبر هذا القطاع ثانويا، فنجدها تحتل المراتب الأخيرة في برامج التنمية الوطنية.

حيث كان لتهميش القطاع السياحي ضمن استراتيجيات التنموية أثره البين في ضألة قيمة عائدات هذا القطاع، وبالتالي في تدني مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تسجيل ميزانها السياحي لعجز دائم ومن ثم تأثيره السلبي على نتيجة ميزان المدفوعات للدولة الجزائرية.

كما يظهر تأثير هذا القطاع في الجزائر سلبيا على الجانب الاجتماعي، من خلال عدم قدرته على توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع القادرين على العمل، بسبب ضعف إمكاناته، مما لم يسهم في تحسين المستوى المعيشي لعدد أوسع من فئات المجتمع التي ما زالت تنتظر حظها في التشغيل في هذا القطاع أو في غيره.

الفصل الثالث: واقع وآفاق تطوير السياحة

(دراسة حالة ولاية بومرداس)

تمهيد الفصل:

لكل صناعة مواد أولية ضرورية لقيامها، فلا يمكن لأي صناعة أن تزدهر دون توفر المقومات الأساسية لها، كما لا يمكن لأي إقليم استقبال صناعة ما إن لم تتوفر فيه عوامل قيامها، السياحة صناعة معقدة تحتاج إلى مواد أولية ومقومات لتنميتها، فبحكم تعدد أشكالها تتعدد أيضا المقومات التي يلزم توفرها، فالسياحة الساحلية تحتاج إلى وجود شواطئ لاحتضائها، السياحة الحموية تشترط منابع حموية لتطورها، والسياحة الثقافية تحتاج إلى توفر تراث ثقافي ثري والسياحة الجبلية تحتاج إلى توفر مواقع جبلية ملائمة لتطوير مختلف النشاطات الترفيهية والرياضات الجبلية، فلكل شكل من اشكال السياحة مؤهلات يجب أن تتوفر في الإقليم الذي يراد تنميتها به مما سبق يمكن القول أن المواد الأولية التي يلزم توفرها لقيام الصناعة السياحية هي مجمل المؤهلات السياحية التي تتمثل في التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي التي تزخر بها الأقاليم، فكما لا تكفي المواد الأولية وحدها القيام أي صناعة، فالمؤهلات السياحية وحدها لا تكفي أيضا لقيام الصناعة السياحية فهي كغيرها تحتاج إلى توفر منشآت وشركات مناولة لتطورها. كما تشترط الصناعة السياحية كغيرها من الصناعات موارد بشرية مدربة ومؤهلة لتسيير المنشآت وتصميم الإنتاج ولذا بإن الإقليم المراد تطوير السياحة به يجب أن يتوفر على مؤسسات التكوين اليد العاملة.

ويتميز المنتج السياحي عن باقي منتجات الصناعات الأخرى بأنه غير قابل للنقل فاستهلاكه يتطلب انتقال المستهلك إلى مكان تواجده، ولذا مستوى أداء القطاع السياحي يقاس بعدد السياح الذي تم استقطابه، ولا تتوقف عملية استقطاب السياح على نوعية المنتج السياحي فقط بل يجب أيضا الأخذ في الحسبان خصائص الطلب السياحي الذي يتميز بالمرونة والحساسية، فاستهلاك المنتجات السياحية مرتبط بمستوى دخل الأشخاص و"لأن الإنفاق السياحي يمثل بند من بنود أخرى للإنفاق .... فإن السمة المميزة لهذا الطلب السياحي أن يكون مرنا بالنسبة للدخل من ناحية وبالنسبة إلى التكلفة من ناحية أخرى كما يتأثر أيضا بالعوامل الأمنية وكل العوامل السلبية كالتلوث، تدني مستوى الخدمات، تدهور المواقع السياحية إلى غير ذلك من العوامل.

المبحث الأول: مقومات وجهود التنمية السياحية في ولاية بومرداس

المطلب الأول: مقومات التنمية السياحية

أولا: تقديم عام لولاية بومرداس

بومرداس ولاية ساحلية تقع في الشمال المركزي للجزائر، تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 1456.16 كم^2، بشريط ساحلي يبلغ طوله قرابة 107 كم، ممتد من بلدية بودواو البحري غربا إلى بلدية أعفير شرقا. أما حدودها الإدارية، فمن الجهة الشمالية للولاية يحدها البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق ولاية تيزي وزو (منطقة جبلية)، ومن الناحية الغربية ولاية البليدة. وتشكل الولاية منطقة عبور بين العاصمة ومنطقة القبائل والجهات الشرقية للوطن، عن طريق وسائل مواصلات متعددة، فهي تبعد عن العاصمة ب50 كم، عن المطار الدولي للجزائر (هواري بومدين) ب35كم، وسميت الولاية بهذا الإسم نسبة للعالم والرجل الصالح "سيدي علي بن محمد بن أحمد البومرداسي"، الذي يعتبر أحد أعيان المدينة، ويعود نسبه إلى الخليفة علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء رضي الله عنهما .

وقد انبثقت ولاية بومرداس بموجب القانون 84-09 مؤرخ في 4 فيفري 1984 والمتعلق بالتقسيم الإقليمي للبلاد، الذي قسمها إلى 38 بلدية و11 دائرة، غير أن الأمر 97-14 لسنة 1997 المتعلق بالتنظيم الإقليمي لولاية الجزائر (محافظة الجزائر الكبرى آنذاك)،ضم بلديات ودوائر تابعة لولاية بومرداس، لتصبح الولاية تشكل من 9 دوائر و32 بلدية موزعة على الشكل التالي :

جدول رقم (12): قائمة بلديات ودوائر ولاية بومرداس

الدوائر	بلدياتها	المساحة كم^2
بومرداس	بومرداس-قورصو-تيجلابين	83,53 كم^2
برج منايل	برج منايل – جنات – لقاطة – زموري	275,13 كم^2
بودواو	بودواو-بودواو البحري-بوزقزة قدارة-خروبة-أولاد هداج	193,51كم^2
يسر	يسر-شعبة العامر-سي مصطفى-تيمزريت	190,31 كم^2
خميس الخشنة	خميس الخشنة-حمادي-الأربعطاش-أولاد موسى	189,85 كم^2
الثنية	الثنية-عمال-بني عمران-سوق الحد	167,87كم^2
بغلية	بغلية-تاورقة-سيدي داود	151,15كم^2
الناصرية	الناصرية-أولاد عيسى	85,38كم^2
دلس	دلس- بن شود -أعفير	129,93كم^2

المصدر: من إعداد الطالبة.

وتعتبر دائرة برج منايل أكبر دوائر الولاية مساحة، أما أصغرها فهي دائرة بومرداس عاصمة الولاية ودائرة الناصرية المحاذية لولاية تيزي وزو.

ثانيا: المقومات الطبيعية

التضاريس: ان التنوع الطبيعي الذي ميز منطقة بومرداس جاء نتيجة لتنوع تضاريسها المشكلة من:

_منطقة الأراضي المستوية بنسبة 36,5

_منطقة الهضاب والمرتفعات بنسبة 26,5

_ المنطقة الجبلية بنسبة 26

المناخ: يسود ولاية بومرداس مناخ الأبيض المتوسط المتميز بالدفيء والرطوبة شتاءا، الحرارة والجفاف صيفا، فيما تسجل كمية تساقط الأمطار تتراوح بين 500 إلى 1300 ملم سنويا.

يقدر المعدل الحراري السنوي ب18° على خط الشريط الساحلي و25° بالمناطق الداخلية للولاية.

الشواطئ:

إن الواجهة البحرية لولاية بومرداس تمتد من بلدية بودواو البحري غربا الى بلدية أعفير شرقا على طول 107 كلم مشكلا من شواطئ، يتميز بحرها بمد وجزر ضعيف وعمق متوسط أما رمالها الناعمة وحصاها الرقيقة فهي نتاج عوامل التعرية للصخور، وتجلبها مياه الوديان على غرار واد يسر وواد سيباو. أكثر الشواطئ تميزا تلك التي تنتهي برؤوس وامتدادات صخرية داخل الماء مثل شاطئ الصخرة السوداء، وشاطئ راس جنات.

هذه الشواطئ التي يبلغ عددها 64 منه 47 شاطئ مسموح للسباحة أعطت للولاية صبغتا سياحية ساحلية بامتياز، حيث تستقطب ملايين من المصطافين في كل سنة مما جعلها تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المصطافين بعد ولاية وهران سنة 2018.

الجدول رقم (13): قائمة الشواطئ الممنوعة للسباحة

البلدية	الشاطئ	سبب الغلق
بودواو البحري	شاطئ قوراري شاطئ الكودية	انعدام المسلك للشاطئ (وجود منحدر ذات 50م) تواجد ثكنة عسكرية
الثنية	المغارات	شاطئ صخري
لقاطة	جزء من شاطئ مندورة	غير مهيأ
جنات	شاطئ دار منديل	المدخل تابع لملكية خاصة
سيدي داود	دار الفرم أولاد طالب	المساحات المخصصة لوضع التجهيزات تابعة لمستثمرة فلاحية. المساحات المخصصة لوضع التجهيزات تابعة لملكية خاصة.
دلس	شاطئ قنقات شاطئ سيدي المجني شاطئ دار الحمام شاطئ الميناء القديم شاطئ الميناء	شواطئ صخرية غير متوفرة على مداخل
أعفير	شاطئ الروسي شاطئ واد حسار شاطئ الزاوية شاطئ غابة ميزرانة شاطئ سيدي سليمان	شواطئ صخرية غير متوفرة على مداخل
المجموع	**17 شاطئ**	

يتواجد على مستوى ولاية بومرداس 17 شاطئ ممنوعة للسباحة لأسباب متعددة منها:

- شواطئ صخرية تشكل خطر على المصطافين.
- شواطئ لا تتوفر على مداخل.
- شواطئ متاخمة لأراضي ذات ملكية خاصة مما يحول دون توفير مدخل عمومي للشاطئ.

الجدول رقم (14): قائمة الشواطئ المسموحة للسباحة لموسم الاصطياف 2019

البلدية	الشاطئ	الطول (م)
بودواو البحري	مويلحة	600م
	بوزقزة	400م
	سيدي الخيثر	1000م
	الماماريين	400م
	بن عبد الله	1400م
قورصو	القرصان	600م
	الربوة الخضراء	1000م
بومرداس	النورس	400م
	الصخرة السوداء	700م
	الدلفين	600م
	الشاطئ الأزرق	800م
	الياسمين	700م
	الجوهرة	600م
	الشاطئ الأصيل	500م
	حديقة النصر	500م
	الصخرة المفتتة	800م
الثنية	الصغيرات	450م
	واد الليم	400م
لقاطة	البحرية	600م
	اليد الذهبية	600م
زموري	الدزيرة	700م
	التخييم	1000م
	الكثبان الرملية	1000م
	الرمال الذهبية	800م
	القبقاب	700م
	غابة الساحل	700م
	بن يونس	700م

	الشويشة	1000م
	حاج أحمد	1200م
جنات	السطارة	1000م
	واد الغراف	900م
	المساكن السياحية جنات	1000م
	مازر	900م
	الحمادنة	1000م
	عبد الويرث	900م
	أولاد بونوة	800م
	المرجة	900م
	الأزرق الكبير	900م
سيدي داود	الأزرق	800م
	المنظر الجميل	1000م
	الساحل	800م
	عين السانية	700م
دلس	صالين الغربي	800م
	حجرة الزاوش	400م
	شاطو فور	200م
	تاقدامت	1200م
أعفير	صالين الشرقي	900م
المجموع	47	35 850 م

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

السدود:

يتواجد بولاية بومرداس ثلاث سدود رئيسية تكتسي أهمية كبيرة للنشاط السياحي وهي سد قدارة ببلدية خروبة، سد الحميز ببلدية الربعطاش وسد بني عمران يمكن تطوير العديد من النشاطات السياحية على مستواها مثل السياحة الرياضية، السياحة الجبلية والاستجمام، سياحة المغامرات والصيد.

يقصدها السكان المحليون لممارسة هواية صيد الأسماك، الاستجمام وممارسة السباحة رغم أنها ممنوعة على مستواها، بالإضافة إلى سدود ثانوية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): السدود المتوفرة بالولاية

السدود الموجودة	البلدية	قدرة الاستيعاب
قدارة	خروبة	142.39 م^3
سد الحميز	خميس الخشنة	15.52 م^3
سد بني عمران	بني عمران	11.85 م^3
سد شندر	الناصرية	1.38 م^3
واد الأربعاء	سيدي داود	0.6 م^3
واد العمارة	جنات	0.6 م^3

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

- **الوديان:** تعتبر الوديان ومصباتها دعائم للتنمية السياحية نظرا لما لها من إمكانيات لتطوير النشاطات السياحية كسياحة الإستجمام وممارسة الرياضات المائية والصيد السياحي. يتواجد على مستوى ولاية بومرداس عدة وديان دائمة وأهمها واد سيباو، واد يسر، واد الحميز.

- **المنابع الحموية:** تتوفر ولاية بومرداس على امكانيات لتطوير السياحة الحموية حيث يتواجد على ترابها منبع حموي ذو خصائص علاجية مهمة وقد أسفرت التحاليل على أن هذا المنبع صالح لمعالجة العديد من الأمراض (انظر الجدول رقم 16).

الجدول رقم (16): خصائص مياه المنبع الحموي ثلاث

تعيين المنبع	البلدية	التدفق	درجة الحرارة	الخصائص العلاجية
ثلاث	عمال	5 ل/ثا	30	علاج الأمراض التنفسية والشعب الهوائية

– الغابات: تتربع الغابات بولاية بومرداس على مساحة 49، 22951 هكتار اهمها غابة الساحل غابة الكحلة، غابة بني خلفون، غابة ميزرانة، غابة بغلية. وتتكون أنواع الأشجار السائدة بها من الفلين، الصنوبر الحلبي، الأرز وشتى أنواع البلوط.

تكتسي هذه الغابات أهمية بالغة للتنمية السياحية حيث يمكن استغلالها لتطوير العديد من النشاطات السياحية كالسياحة الترفيهية، التجوال على الأقدام والتجوال على الأحصنة، الصيد السياحي وكذا سياحة المغامرات...الخ.

لكن حسب مصالح محافظة الغابات لولاية بومرداس، لا توجد أية غابة مصنفة كغابة للتسلية كي يتم تهيئتها لاستقبال النشاطات السياحية، ولتجاوز هذا العائق تم اقتراح ثلاث موقع غابية لتصنيفها كغابات التسلية، كما يبينها الجدول رقم 17.

الجدول رقم (17): قائمة المواقع المقترحة للتصنيف كغابات التسلية

الموقع	المساحة (هكتار)
غابة سيدي سوسن(جزئ من غابة بوعربي)	10ها 09 أر 61 سا
غابة القصر(جزء من غابة بغلة ببرج منايل)	8 ها 97 أر 29 سا
غابة أولاد سالم (جزئ من غابة خميس الخشنة)	08 ها 93 أر 23 سا
المجموع	

المصدر: محافظة الغابات لولاية بومرداس 2019.

– **<u>مناطق التوسع السياحي:</u>** يلعب العقار دورا أساسيا في تطوير أي قطاع اقتصادي ويمثل دعامة أساسية للمنشآت، فبدونه لا يمكن انجاز أي منشأ. يتوفر القطاع السياحي بولاية بومرداس على 13 منطقة توسع سياحي بمساحة اجمالية تقدر بـ 4893,3 هكتار، تقع 11 منطقة منها على الشريط الساحلي . للحد الان لم يتم استغلال هذا العقار نظرا لعدم تهيئته في انتظار انطلاق عملية تهيئة 3 مناطق خلا 2019 وهي الكرمة، صالين وتاقدامت.

الجدول رقم (18): قائمة مناطق التوسع السياحي لولاية بومرداس

الرقم	منطقة التوسع السياحي	البلدية	المساحة
1	بودواو	بودواو البحري و قورصو	419هـ
2	قورصو	قورصو	173هـ
3	قورصو2	قورصو و بومرداس	226هـ
4	بومرداس	بومرداس	194هـ
5	الكرمة	بومرداس و الثنية	175هـ
6	زموري غرب	زموري و الثنية	406هـ
7	زموري شرق	زموري و لقاطة	1862هـ
8	رأس جنات	جنات	463هـ
9	واد سباو	سيدي داود	520هـ
10	تاقدمت	دلس	162,5هـ
11	صالين	دلس و أعفير	137,5هـ
12	الكحلة زيما	الاربعطاش	140هـ
13	ثلاث	عمال	15,30هـ
	المجموع		4893,3هـ

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس 2019.

– **الثروة الفلاحة:** تعتبر الثروة الفلاحية عنصر أساسي لتطوير القطاع السياحي لأن هذا الأخير من أكبر القطاعات احتياجا لمنتوجات الفلاحية . تقدر مساحة الاراضي الزراعية بولاية بومرداس ب 98454 هكتار. وتتمثل أهم المنتوجات الزراعية في ولاية بومرداس في الخضراوات، العنب، التين والزيتون، الحمضيات، الحبوب، الكروم .

– **الثروة الحيوانية:** حسب مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس فإن الثروة الحيوانية بالولاية تعتبر قليلة بالمقارنة مع إمكانيات حيث لا تتوفر الولاية إلا على 32741 رأس من البقر 45980 رأس من الغنم و6020 رأس من الماعز .

– **الثروات الصيدية:** إن ساحل ولاية بومرداس الذي يبلغ 07 كم في الطول يوفر للولاية ثروة سمكية متنوعة وقد قدرت الكمية التي يمكن صيدها سنويا ب5292،377 طن.

الجدول رقم (19): حجم الانتاج الحيواني بولاية بومرداس

النوع	الإنتاج (طن)	النسبة المئوية
السمك الأبيض	259،124	5,03
القنر (السمك الازرق)	4841،223	93,97
Crustaces	372،40	0،78
Mollusques	109،406	2،12
المجموع	5151،125	

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية بومرداس 2018.

يبين الجدول أن الولاية تنتج أنواع عديدة من السمك، إلا أن حجم إنتاج السمك الأزرق الذي يبلغ 4841، 223 طن والذي يمثل نسبة 93،97 % من الإنتاج الإجمالي، يجعلها اختصاصية في هذا النوع من السمك.

ثانيا: موارد البشرية: يعتبر المورد البشري العنصر الأساسي في أي عملية تنموية. ودراسة التركيبية البشرية لإقليم ما يمكن من معرفة الحركة الديمغرافية واستقاء مؤشرات التنمية وكذا الحاجيات المختلفة للسكان مما يساعد القائمين على التنمية في تخطيط المشاريع التنموية. يعتبر القطاع السياحي من القطاعات التي تعتمد بدرجة كبيرة على أداء المورد البشري.

- الحركة الديمغرافية بولاية بومرداس

حسب تقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بومرداس، بلغ عدد سكان هذه الاخيرة نهاية سنة 2016 حوالي 940945 نسمة /كلم^2 بزيادة 18864 نسمة وبكثافة سكانية تقدر ب646 نسمة/كم^2.

تعتبر بلديات خميس الخشنة، بودواو، برج منايل، أولاد موسى، وحمادي الأكثر سكانا بـ 365905نسمة، وهو ما يمثل 38،88% من مجموع سكان الولاية. إضافة إلى بلديات أولاد هداج وبومرداس وهي الأكثر كثافة ب3745نسمة/كلم^2 و2577نسمة/كلم^2 على التوالي بينما بلدية عمال الأقل كثافة ب165نسمة/كلم^2

- **توزيع السكان حسب التجمعات السكانية**

الجدول رقم (20): توزيع السكان حسب التجمعات السكانية

تجمعات سكانية	عدد السكان	النسبة المئوية
تجمعات السكانية الرئيسية	544323	%58
تجمعات السكانية الثانوية	280272	%30
المناطق مبعثرة	116350	%12
مجموع	940945	%100

المصدر: الدليل الإحصائي لولاية بومرداس 2018.

إن معطيات الجدول رقم 20 تبين سكان ولاية بومرداس حسب التجمعات السكانية غير متوازن لا أغلبية سكان الولاية يقنطون في التجمعات السكانية الرئيسية، حيث تستقطب هذه الأخيرة 58% من السكان. بينما الجزء المتبقي فيتوزع على التجمعات السكانية الثانوية التي يتركز فيها 30% والمناطق المبعثرة التي لا يقطنها إلا 12%. يمكن تفسير هذا التوزيع بقدرة التجمعات السكانية الرئيسية على جذب السكان إليها نظرا لما توفره من ظروف أحسن للحياة، حيث تتركز فيها معظم المرافق الضرورية والخدمات العامة كما توفر فرص أكثر للسكن والعمل.

ثالثا: التراث الثقافي والصناعة التقليدية

الأعياد المحلية والتظاهرات الثقافية: تعتبر الأعياد المحلية والتظاهرات من العوامل التي تساعد على تنمية النشاط السياحي لاسيما السياحة الثقافية والريفية. يحتفل سكان ولاية بومرداس بعدة أعياد محلية وهي رأس السنة الأمازيغية يناير، عيد الزيتون، عيد التين، عيد العنب، عيد السردين.

- **الصناعة التقليدية والحرف:** هي صناعة وحرف تتوارثها الأجيال عبر العصور، وتعتبر مظهر من مظاهر التعبير عن عبقرية الإنسان وإحدى طرق استعراض المعارف والمهارات المحلية، كما تعبر أيضا حضارة وثقافة المنطقة وكانت في الماضي القريب أحد أعمدة النشاط الاقتصادي.

مازالت ولاية بومرداس تحافظ على العديد من الصناعات التقليدية منها صناعة الخزف الفني، السيراميك، السلالة، الدوم، الفخار، الحلي التقليدية والنفخ على الزجاج.

بلغ عدد المسجلين لدى غرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية بومرداس سنة 2018، حوالي 6631 حرفي، منهم 4345 في الصناعة التقليدية الخدماتية، أي ما يمثل 65،52% من الحرفين 1241 في صناعة المواد ما يمثل 1871% من الحرفيين و1045 في الصناعة التقليدية الفنية ما يمثل 1871% من الحرفين.

- **المطبخ البومرداسي التقليدي:** من أهم الاكلات الشعبية التي تميز المطبخ البومرداسي نجد الكسكسي بالحوت، رشتة بالعصبان، كما تأثرت الولاية بالأكلات الشعبية التي تميز المطبخ العاصمي والقبائلي مثل: لحم الحلو، المثوم، شطيطحات، دولمات، بركوكس وغيرها.

رابعا: المواقع التاريخية

للمنطقة ودورها في صنع الحضارة قائمة إلى يومنا هذا منها مصنف ومنها ما ينتظر التصنيف ونظرا لأهمية التاريخية تم تصنيف عدد من المواقع كتراث وطني وهي قصبة دلس، الموقع الأثري لزموري، والبلدة المسماة الصخرة السوداء مقر تأسيس أول حكومة جزائرية مؤقتة والتي أصبحت تعرف باسم بومرداس.

كما تم تسجيل عدة مواقع في الجرد الإضافي للولاية وهي المدرسة القرآنية سيدي عمار بقصبة دلس، الموقع الأثري ذراع زق الطير بقرية بلدية يسر، المعلم التاريخي المسجد الكبير بقصبة دلس، الموقع الأثري ماركون ببلدية أعفير وضريح الولي الصالح سيدي محمد الحرفي بقصبة دلس.

خامسا: المنشآت القاعدية، المرافق العمومية والنقل

- **شبكات الموصلات**

- **شبكة الطرقات:** تمتلك ولاية بومرداس شبكة كثيفة من الطرقات تغطي جميع بقاعها تتكون من الطرق الوطنية التي تربطها بالولايات الأخرى، طرق ولائية تربط مختلف المدن وطرق بلدية تعمل على تسهيل التواصل بين مختلف أرجائها.

12 طريق وطن يقدر طولها بـ 281,965 كم، طرق ولائية بطول 383.664 كم وطرق بلدية بطول 1348.5 كم.

- **السكة الحديدية:** يبلغ طول السكة الحديدية بولاية بومرداس 67.5 كم تربط عاصمة الولاية بالشبكة الوطنية وبها 07 محطات و05 مواقف.

- **الموانئ:** تتوفر ولاية بومرداس على03 موانئ مخصصة للصيد البحري وهي دلس، زموري البحري وجنات الذي يعتبر مناء للصيد البحري والترفيه.

- **شبكة المياه الصالحة للشرب:** يبلغ طول شبكة المياه الصالحة للشرب بولاية بومرداس 2645.8كم منها 1522 كلم قنوات محورية المياه و1123.8 كلم تمثل طول شبكة التوزيع.

بلغت نسبة الربط المتوسطة 96%، لكن هذه النسبة ليست منتظمة على جميع تراب الولاية وتتفاوت من بلدية إلى أخرى، المناطق التي لا تتوفر على شبكات التوزيع تتزود بالمياه من السدود الينابيع والآبار.

كما تتوفر الولاية على محطة لتحية ماء البحر ببلدية جنات، تصل طاقة انتاجها اليومية الى 10000م^3 توجه لتزويد بلديات الولاية، والجزئ المتبقية المتبقي يوجه للجزائر العاصمة.

– **شبكة الصرف الصحي:** يبلغ طول الشبكة 1740.03 كلم بنسبة ربط متوسطة تقدر بـ 86.50% ما يعني إن شبكة لا تغطي جميع التجمعات السكنية فلباقي يستعملون الحفر.

– **شبكة الكهرباء:** تتوفر بومرداس على محطة إنتاج الكهرباء على مستوى بلدية جنات تلبي كل حاجيات الولاية وتصدر الفائض إلى الولايات المجاورة. لقد بلغت نسبة الربط إلى الشبكة 99.5% وحسب مصالح مديرية الطاقة فإن معظم السكنات التي لم يتم ربطها بشبكة الكهرباء هي سكنات تقع في الأحياء الجديدة أو سكنات منفردة تقع في مناطق النائية.

– **شبكة الغاز:** عرفت التغطية بالغاز الطبيعي لولاية بومرداس قد تطورا كبيرا خلال العشرية الاخيرة، حيث بلغ عدد المنازل المربوطة 130433 وحدة مما يرفع نسبة الربط بالغاز الطبيعي إلى 62.65% هذا التأخر يشكل عائقا للتنمية السياحية لأن هذه المادة تعتبر ضرورية للمنشآت السياحية.

– **شبكة الهاتف:** يعتبر الهاتف من أكثر وسائل الاتصال استعمالا في عصرنا هذا وقد انتشر بصفة مذهلة بعد اختراع الهاتف النقال. تتوفر الولاية على امكانيات معتبرة للاشتراك في الهاتف بنوعيه.

– **شبكة الهاتف الثابت:** تتوفر الولاية في هذا النوع من الهاتف على 134207 خط، وقد وصل عدد المشتركين 62491 مشترك إلى غاية ديسمبر 2017 بنسبة 46.56% وهذا يعني أن خطوط الهاتف الثابت متوفرة.

– **شبكة الهاتف النقال:** تغطي هذي الشبكة كافة تراب الولاية بمتعامليها الثلاث حيث يمكن لكل شخص أن يقتني خط هاتفي بمجرد التقرب من نقاط البيع المنتشرة عبر كل أنحاء الولاية.

– **شبكة الأنترنت ADSL:** تعتبر شبكة الأنترنت من الوسائل الأكثر أهمية، لأنها لا توفر امكانيات التواصل فحسب بل تمكن مستعمليها من الوصول إلى معلومات في شتى المجالات، في أي وقت وفي أي مكان.

تتوفر ولاية بومرداس على امكانيات معتبرة للربط إلى هذي الشبكة وبالتدفق العالي (ADSL)، حيث تبلغ طاقة التجهيزات المتوفرة 103168 جهاز ويبلغ عدد المشتركين 44568 مشترك.

كما يمكن الربط إلى الانترنت باستعمال أجهزة متعاملي الهاتف النقال حيث يمكن لكل شخص أن يقتني شريحة بمجرد التقرب من نقاط البيع المنتشرة عبر كل تراب الولاية.

➢ **المرافق الصحية**

– **المستشفيات:** يضم القطاع الصحي خمسة مؤسسات عمومية استشفائية (EHP) تقع ببومرداس الثنية، برج منايل، دلس والاربعطاش، وأربعة مؤسسات عمومية للصحة الجوارية EPSP بكل من بلديات بومرداس، خميس الخشنة، برج منايل ودلس.

تضم المؤسسات العمومية الاستشفائية الخمسة ثلاثة مستشفيات بطاقة 845 سرير.

➢ **المرافق الثقافية**

– **دور الثقافة والمركز الثقافية:** تتوفر ولاية بومرداس على دار لثقافة تقع على مستوى مركز الولاية، تنضم بها التظاهرات الثقافية المهمة حيث تبلغ سعة قاعة العرض 500 مكان.

كما يتواجد على مستوى ولاية بومرداس 08 مراكز ثقافية تتوزع على التجميعات السكانية المهمة. تتكفل هذه المنشآت بالنشاطات الثقافية كالمسرح، الموسيقى، الرسم، والقراءة، كما تحتضن التظاهرات الثقافية المبرمجة على مستوى الولاية، وتساهم بصورة بصورة كبيرة في التنشيط الثقافي هو الجانب الذي يكتسي أهمية بالغة للقطاع السياحي، كما تتوفر الولاية على المسرحين ببرج منايل 90 مقعد وبلدية يسر 450 مقعد.

– **المرافق الرياضية:** تعتبر نشاطات قطاع الشبيبة والرياضة عامل محرك للتكفل بفئة الشباب المحصورة اعمارهم بين 05 و35 سنة والمقدر عددهم بولاية بومرداس (545334 شباب) بنسبة 56.79% من مجموع السكان. من اجل التكفل الامثل بهذه الفئة العمرية من السكان وسد العجز في هذا المجال تم تسخير مجهودات من طرف السلطات الولائية ترجمتها عمليات اعادة تهيئة المؤسسات المتوفرة وتطويرها بما يتماشى والمعايير العالمية. وكذا برمجة مشاريع جديدة رامية لسد العجز في هذا المجال.

المؤسسات المتوفرة في هذا القطاع تتمثل في:

- 32 ملعب بلدي 16 منها مغطاة بالعشب الاصطناعي
- 08 قاعات متعددة الرياضات
- 06 قاعات متخصصة ببومرداس، أولاد هداج، برج منايل، بغلية، سيدي داود وحمادي.
- 73 أرضية متعددة الاستعمالات.
- 12 مساحة ملعب.
- 02 مسابح نصف اولمبية ببومرداس ويسر.
- ملعب متعدد الرياضات ببومرداس.
- 06 دور شباب.

- 12 بيوت الشباب.
- 12 قاعة متعددة الخدمات.
- 10 مركبات رياضية جوارية.
- 01 مركب للتنس بقورصو.

➢ **النقل**

تتوفر الولاية على العديد من وسائل النقل نلخصها في التالي:

1- النقل البري:

أ- الخطوط الوطنية: الخطوط بين الولايات التي تربط ولاية بومرداس بباقي ولايات الوطن تتميز بالتالي:

- ➢ عدد الخطوط المستغلة: 72
- ➢ عدد المتعاملين: 751
- ➢ عدد المركبات:
- ➢ 1002 عدد المقاعد المتوفرة: 32441

ب- الخطوط المحلية: وهي خطوط مستغلة في حدود الادارية للولاية:

- ➢ عدد الخطوط المستغلة: 285
- ➢ عدد المتعاملين: 1727
- ➢ عدد المركبات: 2074
- ➢ عدد المقاعد المتوفرة:46937

2- النقل بالسكك الحديدية: هذا النوع من النقل مضمون بـ 32 تنقل في اليوم مضمونة عن طريق 07 محطات وخمسة مواقف للقطارات.

3- النقل الجوي: بالرغم من عدم توفر الولاية على المطار، يضمن التنقل الجوي للمسافرين من والى الولاية غير ان قرب المطار الدولي للجزائر مطار هواري بومدين يوفر خدمات النقل الجوي لسكان الولاية بطريقة سهلة نسبيا.

المطلب الثاني: تأطير التنمية السياحية وانجاز منشآت الاستقبال

أولا: تأطير التنمية السياحية

مديرية السياحة والصناعة التقليدية يسيرها مدير السياحة والصناعة التقليدية وتتشكل من ثلاث مصالح وهي مصلحة الإدارة والوسائل، مصلحة السياحة ومصلحة الصناعة التقليدية.

حسب المرسوم التنفيذي رقم 10_257 المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها، تكلف بالمهام التالية:

❖ **في المجال السياحة:**

– المبادرة بكل اجراء من شأنه انشاء محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة للنشاطات السياحية المحلية.

– السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية.

– تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية.

– تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها.

– جمع وتحليل وتزويد الية الرصيد الاحصائي للقطاع في مجال المعلوماتية والمعطيات الاحصائية حول النشاطات المرتبطة بالاقتصاد السياحي والحمامات المعدنية وضمان نشرها.

– المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية والاجنبية لاسيما في ميادين الاستثمار وتكوين الموارد البشرية.

– ادماج النشاطات السياحية ضمن ادوات تهيئة الاقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي.

– توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع هيئات المعينة.

– السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقرر في هذا المجال.

– المساهمة في تحسين الخدمات السياحية لاسيما التي لها تلك صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن المرتبطة بالنشاط السياحي.

– السهر على تلبية حاجيات المواطنين وتطلعات المسرح في مجال الراحة والاستجمام والترفيه.

– ضمان تنفيذ ميزانيات التجهيز والتسيير في جانبه السياحي.

– ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وترقية وجودة النشاطات السياحية.

المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل النشاطات السياحية بصناديق الجنوب والهضاب العليا.

– تنشيط وتأطير المصالح الخارجية والفضاءات الوسطية والحركة الجمعوية التي تنشط في السياحة على المستوى المحلي.

– المشاركة بالاتصال مع القطاعات المعنية، في إعداد وتنفيذ أعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف وتثمين الموارد البشرية.

– المساهمة في إعداد المخطط السنوي والمتعدد السنوات لتنمية السياحة في الولاية.

– إعداد حصائل النشاطات الثلاثية والسنوية للنشاط السياحي.

❖ **في مجال الصناعة التقليدية:**

– إعداد مخطط عمل سنوي ومتعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية.

– المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية.

– المساهمة في حماية التراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار إليه.

– السهر على تطبيق واحترام القوانين والتنظيمات والمقاييس والنماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج وممارسة أنشط الصناعة التقليدية.

– المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

– المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل نشاطات الصناعة التقليدية بصناديق الجنوب والهضاب العليا.

– المشاركة في جهود إدماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية.

– تدعيم أعمال المنظمات والتجمعات المهنية والفضاءات الوسيطة الناشطة في الميدان الصناعة التقليدية وتنشيطها.

– المبادرة بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتقييم الانشطة الحرفية.

– جمع المعلومات والمعطيات الاحصائية في مجال الصناعة التقليدية وضمان توزيعها.

– ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير المسجلة بعنوان الصناعة التقليدية.

– إعداد الحصائل الثلاثية والسنوية لنشاط الصناعة التقليدية.

ثانيا: انجاز منشآت الاستقبال

تعتبر الحضيرة الفندقية حجر الزاوية في التنمية السياحية، فلا يمكن الخوض في موضوع السياحة دون التطرق لهياكل الاستقبال. تتوفر ولاية بومرداس على حظيرة بندقية تتكون من 19 مؤسسة فندقية بطاقة استيعاب كلية بـ 2416 سرير، كلها تابعة للقطاع الخاص ولا يمتلك القطاع العام أي مؤسسة على مستوى الولاية هذا يعكس بوضوح الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في إنجاز المؤسسات الفندقية.

- توزيع المؤسسات الفندقية حسب النوع

الجدول رقم (21): توزيع المؤسسات الفندقية حسب النوع

الطبيعة	العدد	طاقة الإيواء (سرير)	النسبة المئوية
الفندق	16	1416	%58.60
قرى العطل	01	900	37.25%
نزل الطريق	02	90	%3.72
المجموع	19	2416	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس

من الجدول رقم 21 نلاحظ أن المؤسسات الفندقية الغالبة في ولاية بومرداس هي الفنادق التي تبلغ عددها 16 فندق بطاقة إستعاب تقدر بـ 1416 سرير ما يمثل 58% من طاقة إستعاب الحظيرة الفندقية.

- تصنيف الحظيرة الفندقية حسب الصبغة:

الجدول رقم (22): تصنيف الحظيرة الفندقية حسب الصبغة

الصبغة	عدد المؤسسات الفندقية	طاقة الايواء	النسبة المئوية
شاطئي	04	1062	43,95
حضري	15	1354	56,04
المجموع	19	2416	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

تبين معطيات الجدول رقم 22 أن أكثرية المؤسسات الفندقية ذات صبغة حضرية، حيث يبلغ 15 مؤسسة تتسع لـ 1354 سرير بما يعادل 56% من سعة الحظيرة الفندقية، يمكن تفسير هذا التركز على مستوى الحضري لكون الطلب على مؤسسات الإيواء يكون على طول السنة (الفرق الرياضية، مؤسسات التكوين، رجال الأعمال، ..... الخ) إضافة لاستعمالها من طرف الكثير من المواطنين كنقطة عبور إلى الجزائر العاصمة، إما المؤسسات ذات الصبغة الشاطئية فلا يكون الطلب عليها سوى خلال موسم الاصطياف.

- تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب:

من بين 19 مؤسسة فندقية ناشطة على مستوى الولاية يتم تصنيف خمسة عشر مؤسسة، لكن الملاحظ أن جل هذه المؤسسات تتراوح درجة تصنيفها بين النجمة الواحدة والنجمتين (12) مؤسسة بنسبة 83% من طاقة استعاب المؤسسات الفندقية المصنفة المقدرة بـ 1243 سرير، وهو ما يعكس المستوى المتواضع لهذه المؤسسات في حين تبقى أربعة مؤسسات فندقية بسعة 1173 سرير غير مصنفة إن عزوف المتعاملين عن تصنيف مؤسساتهم يرجع لكون الكثير منها لا يستجيب لمعايير التصنيف، وثانيا لعدم وجود حوافز تدفعهم للتصنيف.

الجدول رقم (23): توزيع الفنادق المصنفة حسب درجة التصنيف

درجة التصنيف	عدد المؤسسات الفندقية	طاقة الإيواء	النسبة المئوية
دون نجمة	06	499	40.14
نجمة واحدة	06	534	42.96
نجمتين	01	48	3.86
ثلاثة نجوم	02	162	13.03
أربع نجوم	00	00	00
خمس نجوم	00	00	00
المجموع	15سرير	1243 سرير	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

ما يلاحظ من الجدول رقم 23 أن ولاية بومرداس تتوفر على مؤسستين فندقيتين مصنفتين في 03 نجوم، بطاقة استيعاب تقدر بـ 162 سرير ما يمثل 13,03% من طاقة الإجمالية للمؤسسات الفندقية للمؤسسات الفندقية المصنفة وهي نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة بحجم التوافد على الولاية، هذا الأمر له تأثير سلبي على الإيرادات التي تحققها المؤسسات للولاية رغم العدد المعتبر للسياح المتوافدين فان هذا لكم من يشكل في الغالب نشاط سياحي ذا نوعية محدودة.

- **المخيمات الصيفية:**

يتواجد على مستوى الولاية 12 مخيم مستغل خلال موسم الاصطياف 2018 سرير ويترقب دخول 03 مخيمات أخرى الاستغلال خلال موسم الاصطياف 2019 ليصل طاقة الإيواء إلى 7303 سرير. ولقد لجأت الدولة لتشجيع الاستثمار في مثل هذه المؤسسات من تسهيل عملية الحصول على العقار عن طريق عقود كراء لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد وهذا بغية الرفع من طاقة الإيواء وكذا خلق مناصب شغل، من أجل الحد من العجز في طاقة الإيواء خلال موسم الاصطياف.

- **الاقامة لدى الساكن**

يعتبر هذا النمط من الانماط الأكثر تفضيلا من العائلة الجزائرية، حيث تقوم باستئجار مساكن لدى الخواص في فصل الصيف لقضاء العطل. وقد شهد هذا النوع عدم رواج في ولاية بومرداس، لكن نظرا لصعوبة حصر هذه الظاهرة لا توجد معطيات دقيقة عليها وبغية حصر هذه الظاهرة وتقييم مفعولها وكذا إعطائها طابع قانوني قامت وزارة السياحة بسن قرار وزاري لتنظيم هذا النشاط لكن إقبال ملاك المنازل كان محتشما.

- **المطاعم السياحية**

رغم تواجد المئات من المطاعم على مستوى ولاية بومرداس، إلا إن عدد المطاعم السياحية المصنفة منعدم، فإن مالكي المطاعم لا يقبلون على تصنيف مؤسساتهم لنفس الأسباب السالفة الذكر.

- **الحمامات المعدنية**

تتوفر ولاية بومرداس منبع حموي ذات خصائص علاجية مهمة، وقد أسفرت التحاليل على أن مياه هذه المنابع صالحة لمعالجة العديد من الأمراض منها الرضوض المفصلية، الأمراض، الإمراض المعوية، تجدر الإشارة أن الموقع الذي يحتوي على هذا المنبع قد صنف كمنطقة توسع سياحي وغير أنها لم يستفيد من دراسة مخطط تهيئة.

المطلب الثالث: التكوين والترقية السياحية

أولا: التكوين

يعتبر التكوين حجر الزوايية في كل عملية تنموية، ولا يمكن لأية سياسة تنموية أن تنجح دون موارد بشرية ماهرة ومدربة، يتواجد بولاية بومرداس منشآت للتكوين على كل المستويات وهي:

- **التعليم العالي:** تعتبر بومرداس من اهم وأقدم الأقطاب الجامعية في البلاد حيث تتوفر على جامعة أمحمد بوفرة والتي تضم خمسة كليات ومعهد. بلغ عدد الطلبة فيها 21409 طالبا خلال السنة الجامعية 2018/2017 .

تشارك الجامعة في تنمية النشاطات السياحية وخاصة سياحة المؤتمرات وذلك بتنظيم عدة ملتقيات وطنية ودولية وكذا منتديات، ندوات ومحاضرات في شتى العلوم. هذه المؤسسات التعليمية تتيح الفرصة لطلبتها للتوظيف في إحدى المؤسسات التابعة للقطاع أو إنشاء مؤسسات خاصة تعنى بتلبية الخدمات السياحية عبر إقليم الولاية.

يمكن لها أن تساهم في تطوير السياحة عبر البحث العلمي وتكوين الإطارات، خاصة مع فتح تخصص ماستر تسويق سياحي وفندقي.

التكوين المهني: يضم قطاع التكوين المهني لولاية بومرداس

- ✓ 19 مراكز للتكوين المهني بطاقة استيعاب تقدر بـ 5300 مقعد.
- ✓ 06 ملحقات بطاقة استيعاب تقدرب720 مقعد.
- ✓ 02معهدين للتكوين المهني أحدهما متخصص في السياحة والفندقة بقدر استيعاب تقدر ب: 750 مقعد.

إضافة الى المعهد المتخصصة في الفندقة والسياحة، هناك بعض المراكز فتحت على مستواها أقسام للتكوين في الاختصاصات المتعلقة بالفندقة والسياحة.

ثانيا: الترقية السياحية

1- نشاطات مديرية السياحة والصناعة التقليدية

من المعروف ان مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس هي هيئة إدارية تمارس ما يعرف بالتواصل المؤسساتي، مهمتها ليس إعداد منتجات سياحية والترويج لها لتسويقها وإنما تتلخص في ترقية المقصد السياحي الذي يدخل في مجال صلاحياتها والترويج للمواقع السياحية التي تزخر بها الولاية.

في غياب استراتيجية واضحة لمديرية السياحة والصناعة التقليدية يقتصر عملها الترقوي على نشاطات التالية:

- ✓ المشاركة في مختلف التظاهرات السياحية الوطنية كالصالون الدولي للسياحة والأسفار بالجزائر العاصمة وذلك للتعريف بالمقومات السياحية التي تزخر بها الولاية.
- ✓ المشاركة في التظاهرات السياحية الجهوية كعبد السردين بجيجل، مهرجان السياحة الجبلية بالبويرة.
- ✓ تقوم ايضا بإحياء اليوم العالمي للسياحة في 27 سبتمبر من كل سنة واليوم الوطني للسباحة في 25 جوان من كل سنة.
- ✓ تشارك ايضا في إحياء بعض المناسبات كعيد أول أيام الربيع، اليوم العالمي للساحل في 25 سبتمبر من كل سنة واليوم العالمي للجبل الذي يصادف11 ديسمبر من كل سنة.
- ✓ كما تقوم بإعداد ونشر دعائم سياحية من منشورات ومطويات للترويج للمقصد السياحي "بومرداس" ونذكر من بينها الدليل السياحي وقرص مضغوط، إنجاز وطبخ خريطة سياحية لولاية بومرداس، في عصر التكنولوجيات الجديدة في الاعلام والاتصال تم تحيين موقع الواب وفتح موقعين للتواصل الاجتماعي فيسبوك وموقع خاص بموسم الاصطياف 2019.

2- نشاط وكالات السياحة والاسفار

تتواجد بولاية بومرداس 39 وكالة سياحة والاسفار تسهر على تنظيم رحالات داخل وخارج الوطن.

ان المهام الاساسية لوكالات السياحة والاسفار تكمن في الترقية السياحية والترويج للمنتجات السياحية، فإنها تلعب دور همزة وصل بين المنتج والمستهلك، لكن بالنظر الى النشاطات التي تقوم بها وكالات السياحة والاسفار المتواجدة في ولاية بومرداس نستطيع أن نقول إنها على هامش النشاط السياحي. إذ يقتصر نشاطها الاساسي في بيع تذاكر السفر، تنظيم العمرة والقيام بإجراءات طلب التأشيرات لدى القنصليات الاجنبية المعتمدة في الجزائر. الى جانب هذه الخدمات تقوم بعض الوكالات بعرض خدمات إضافية كحجز الفنادق، الإرشاد السياحي، التأمين على السفر وتنظيم الرحلات.

أثناء زياراتنا الميدانية إلى بعض مقرات الوكالات لاحظنا أنها تروج لمنتجات أجنبية كالرحالات إلى تونس، المغرب، تركيا ودبي ولكن لم نلاحظ أي منتج سياحي محلي معروض للبيع.

واستنتجنا من خلال حديثنا إلى وكلاء السياحة والاسفار أن هذه الوكالات ليست منظمة في شبكات كما هو معمول به في الدول السياحية الكبرى وعملها يفتقد إلى التنسيق. كما لم نجد أثناء بحثنا على شبكة الانترنت أي موقع لهذه الوكالات على هذه الشبكة، في حين أن الانترنت في الدول المتقدمة بعد وسيلة أساسية للترويج والتسويق السياحي.

3- نشاطات الحركة الجمعوية

تتواجد على مستوى ولاية بومرداس ستة جمعيات تنشط في ميدان السياحة، غير أن الملاحظ أن نشاطاتها تكاد تكون منعدمة. يغلب عليها الطابع المناسباتي ولم يرق الى عمل تساهم من خلاله في الترقية السياحة للمقصد السياحي البومرداسي. إذ لم نشاهد على حصيلة نشاطاتها أي عملية تبادل مع جمعيات أخرى على مستوى الوطن او خارج الوطن، وأثناء بحثنا على شبكة الانترنت لم نجد أي موقع لهذه الجمعيات. يمكن إرجاع ذلك إلى نقص الإمكانيات المادية.

المطلب الرابع: ترقية الصناعة التقليدية

تعتبر الصناعة التقليدية نشاط يكمل النشاطات السياحية، حيث يوفر منتجات تدخل في تصميم المنتجات السياحة بغية دعم وترقية هذه النشاطات استفاد 16(ستة عشر) من حرفي الولاية من خلال سنة 2017 من اعانات في إطار الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية قدرة قيمتها الاجمالية بستة ملايين دج.

المبحث الثاني: مؤشرات النشاط السياحي

يمكن تقييم النشاط السياحي عبر المؤشرات التالية:

المطلب الأول: التوافد على الحظيرة الفندقية

يعتبر توافد السياح على منطقة ما من المؤشرات الأساسية التي يمكن عبرها تقييم النشاط السياحي في هذه المنطقة.

الجدول رقم (24): تطور التوافد على الحظيرة الفندقية من 2013 إلى 2018

التوافد	الجزائريين		الأجانب		المجموع	
السنوات	وصول	ليالي	وصول	ليالي	وصول	ليالي
2013	92325	103474	67306	67306	159631	170780
2014	55171	62801	6838	6838	62029	69639
2015	67150	75805	5650	5650	72800	81455
2016	55191	62801	7334	2244	57435	70135
2017	56172	61823	7920	4343	60515	69743
2018	9442	11395	98969	83745	93187	110364

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

إن تحليل معطيات الجدول رقم 24 سمح لنا بالتواصل إلى ثلاث نتائج وهي:

- ✓ **طغيان السياحة الداخلية:** الأغلبية الساحقة من المتوافدين إلى الحظيرة الفندقية خلال العشرية الماضية هم جزائريون لا يمثل الأجانب الا نسبة قليلة، يترجم هذا بصورة واضحة ان شكل السياحة لا يطغى في ولاية بومرداس هي السياحة الداخلية، وهذا ليس استثناءا لهذه الولاية بل هو ظاهرة وطنية شاملة وعاملة، وتدوم منذ عشرات السنين.
- ✓ **قصر مدة الإقامة:** مدة الإقامة في الحظيرة الفندقية قصيرة جدا لا يصل معدلها يومين في اقصى حد لها. أي أن السياح الذين يقصدونها يقومون بزيارات عابرة و لا يمكثون فيها كثيرا . هذا يعني أن العائلة الجزائرية لا تقصد المؤسسات الفندقية لقضاء عطلها فيها، لأن من المعروف عليها أنها عند الذهاب لقضاء العطلة تمكث في المكان أسبوعا كاملا على الأقل.

التوافد الشهري على الحظيرة الفندقية سنة 2018

الجدول رقم (25): تطور التوافد الحظيرة الفندقية 2018

التوافد	الأجانب		الجزائريين		المجموع		ملاحظات
الأشهر	وصول	ليالي	وصول	ليالي	وصول	ليالي	
جانفي	113	208	3104	3250	3218	3458	
فيفري	84	353	2291	2958	2375	3311	
مارس	114	421	2692	3437	5181	3858	
أفريل	100	401	2670	3410	2770	3811	
ماي	500	510	6000	7022	6500	7532	
جوان	500	500	6241	6421	6741	6921	
جويلية	4234	4500	20243	25341	24477	29841	
أوت	3297	4002	19913	23021	23210	27023	
سبتمبر	400	400	13414	16720	13814	17120	
أكتوبر	100	100	2123	2221	2223	2321	
نوفمبر	00	00	2491	2672	2491	2572	
ديسمبر	00	00	2562	2596	2562	2596	
المجموع	9442	11395	83745	98969	93187	110364	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

حسب رأينا، إن ضعف التوافد على الحظيرة الفندقية لا يعكس بتاتا حقيقة النشاط السياحي في ولاية بومرداس، لأن أغلبية العائلات الجزائرية لا تقبل على الفنادق بل تفضل تأجير شقق عند السكان لقضاء عطلهم، هذه الظاهرة انتشرت كثيرا في العشرية الماضية وهذا لعدة أسباب،

- غلاء أسعار الفنادق؛
- أغلب الفنادق لا توفر شقق لاستقبال العائلات؛
- مواقع الفنادق في المحيط العمراني تجعلها لا تلائم قضاء العطل.

تجدر الإشارة ان سعر غرفة الفندق ثلاثة نجوم في ولاية بومرداس تتراوح بين 8000دج و12000دج، أي قضاء أسبوع في الولاية ما قيمته 56000دج للإيواء فقط، وهو ما يتجاوز الأجرة الشهرية لموظف جزائري،

وما يمثل 3.11 من الحد الأدنى للأجر SMIG، هذا دون احتساب المصاريف الأخرى من أكل ونقل وترفيه...الخ.

تجدر الإشارة ان هناك وكالات سياحية تقدم عروض لقضاء أسبوع في فنادق 4 نجوم بكل التكاليف (النقل الإقامة + فطور الصباح + العشاء) بمبلغ 45000دج في تونس

وهو ما يزيح فئة عريضة من السكان عن الاقبال على هذا النمط السياحي وعلى هذا الأساس يمكن تفسير قلة الاستثمار في هذا النوع من المرافق بعدم كفاية الطلب الموجه اليها، وهنا نقول أن القطاع ضحية حلقة مفرغة أساسها ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين المحتملين وضعف الاستثمار. فالفئات الوحيدة القادرة على استهلاك خدمات هذه المؤسسات هي فئة الأغنياء والجالية المقيمة بالخارج ولكنها تفضل أكثر الوجهات الأجنبية.

المطلب الثاني: التوافد على الشواطئ

الجدول رقم (26): تطور التوافد على الشواطئ بين سنة 2013 و2018

السنة	التوافد على الشواطئ
2013	10800000
2014	9641000
2015	11000000
2016	10200000
2017	13400475
2018	15010000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

نلاحظ من الجدول رقم 26 أن التوافد على الشواطئ قد سجل نقلة نوعية من سنة 2013 إلى سنة 2018 أين بلغ أقصى حد له 15010000 مصطاف مما سمح للولاية بالارتقاء إلى المرتبة الثانية وطنيا بعد ولاية وهران يمكن ارجاع هذا الارتفاع إلى الجهود المبذولة من طرف الولاية لتهيئة الشواطئ وغيرها كربط الولاية بالطريق السيار شرق غرب بواسطة الطريق الاجتنابي بودواو زرلدة الذي سهل للوافدين من الشرق والغرب الدخول للولاية نذكر على سبيل المثال لا الحصر (المسيلة، برج بوعريريج، سطيف، والبويرة).

التوافد الشهري على الشواطئ موسم اصطياف 2018

الجدول رقم (27): تطور التوافد الشهري على الشواطئ موسم الاصطياف 2018

الأشهر	عدد المصطافين	النسبة المئوية
جوان	761400	%5
جويلية	6690000	%44.57
أوت	7118600	%47.42
سبتمبر	440000	%2.93
المجموع	15010000	

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

نلاحظ من الجدول رقم 27 أن العدد الأكبر من المصطافين يقبلون على الشواطئ خلال شهر أوت، حيث سجل 7118600 مصطاف ما يعادل 47.42% من التوافدين على الشواطئ خلال موسم الاصطياف، ويمكن تفسير ذلك بميول الجزائريين إلى أخذ عطلهم السنوية أثناء شهر أوت الشهر الذي تشتد فيه الحرارة كثيرا.

كما نلاحظ أن الشهرين الذين سجلنا فيهما أقل عدد من المصطافين هما شهر جوان وسبتمبر الذي سجل خلاله 761400 و440000 مصطاف على التوالي ما لا يمثل إلا 5 و2.93% فقط من العدد الكلي للمصطافين، ويمكن ارجاع ذلك إلى تزامن شهر جوان مع توقيت اجراء الامتحانات المهمة وكذا شهر رمضان المعظم الذي يفضل الجزائريون قضائه في بيوتهم وشهر سبتمبر وشهر الدخول الاجتماعي حيث تكون العائلات في تحضيرات الدخول الاجتماعي.

الجدول (28): التوزيع الجغرافي للتوافد على الشواطئ لسنة 2018

المطقة	البلدية	التوافد (مصطاف)	النسبة المئوية
الجهة الغربية	بودواو البحري	773920	%5.15
	قورصو	2075480	%13.83
	بومرداس	5467000	%63.42
الجهة الشرقية	الثنية	621910	%4.14
	زموري	2102670	%14
	لقاطة	388460	%2,58
	جنات	1790095	%11.92
	سيدي داود	878025	%5.84
	دلس	563130	%3.75
	اعفير	348310	%2.32
المجموع الكلي		15010000	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

من الجدول نلاحظ أن عدد كبير من المصطافين يفضلون شواطئ الغربية التي استقطبت خلال موسم الاصطياف 2018 حوالي 8317400، ما يعادل 55.4% من المتوافدين على شواطئ الولاية، رغم انها لا تتوفر سوى على 34% من العدد الإجمالي للشواطئ، ولم تستقطب شواطئ الجهة الشرقية الا 6692600 مصطاف ما يمثل 44.6% من المصطافين الذين زاروا شواطئ ولاية بومرداس. يمكن ارجاع هذا الاختلال في التوازن الى عدة عوامل منها:

- ✓ تعتبر الشواطئ الجهة الغربية سهلة الولوج اليها نظرا لتواجدها قرب المدن
- ✓ قربها من الطريق السيار شرق غرب وكذا الطريق السريع
- ✓ قربها من محطات القطار مما يسهل عملية تنقل المصطافين
- ✓ توفر المنشآت القاعدية ومرافق الخدمات العامة على مستوى الجهة الغربية أكثر منه من الجهة الشرقية
- ✓ الازدحام المروري على مستوى الطريق الوطني رقم 24 الذي يؤدي الى الشواطئ الجهة الشرقية للولاية

المطلب الثالث: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنشاط السياحي

1- الأثر الاقتصادي:

الجدول رقم (29): رقم اعمال المؤسسات السياحية بولاية بومرداس لسنة 2018

المؤسسات	رقم الاعمال (دج)	النسبة المئوية (%)
المؤسسات الفندقية	555645650،68	%98.17
وكالات السياحة والاسفار	10334283,70	1.82 %
المجموع	565979934.38	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

خلال سنة 2018 حقق القطاع السياحي رقم اعمال قارب ب675 مليون دينار جزائري منها 555 مليون دينار حققتها الحظيرة الفندقية ما يعادل 98,17 % من الرقم الإجمالي، بينما لم تحقق وكالات السياحة والاسفار الا 10 مليون دينار ما يمثل 1،82 % من رقم اعمال القطاع السياحي. تعتبر هذه الأرقام متواضعة جدا بالمقارنة برقم اعمال القطاع الصناعي او الفلاحي

هذه الأرقام لا تعكس كل العائدات التي تدرها السياحة باعتبارها تساهم في رفع رقم اعمال القطاعات الأخرى كقطاع التجارة والنقل والخدمات الأخرى.

2- الأثر الاجتماعي:

الجدول رقم (30): مناصب الشغل في القطاع السياحي بولاية بومرداس

المؤسسات	عدد مناصب الشغل الدائمة	عدد مناصب الشغل الموسمية	عدد مناصب الشغل الاجمالي	النسبة المئوية (%)
المؤسسات الفندقية	247	51	298	59.83%
وكالات السياحة والاسفار	200	00	200	40.16%
المجموع	447	51	498	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

يشغل القطاعي السياحي 498 عاملا في كل الفئات منهم 298 يشتغلون في المؤسسات الفندقية، ما يمثل 59.83% من اجمالي عمال القطاع، بينما لا تشغل وكالات السياحة والأسفار إلا 200 عاملا، ما يمثل 40.16% من العاملين في قطاع السياحة. وتعتبر مساهمة القطاع في انشاء مناصب الشغل محدودة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (31): توزيع السكان الناشطين فعلا حسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات	العدد	حصة القطاع (%)
الفلاحة	67357	12.91
البناء والأشغال العمومية	144083	27.62
الصناعة العمومية	74803	14.34
الإدارة	40926	7.84
الخدمات	102239	19.60
الصناعة التقليدية والسياحة	16568	3.17
التجارة	75541	14.48
المجموع	521517	

المصدر: الدليل الاحصائي لولاية بومرداس 2018.

حسب معطيات الجدول 31 يقدر عدد الناشطين في قطاع السياحة والصناعة التقليدية ب 16568 ما يمثل 3.17% فقط من الأيدي العاملة ويعتبر هذا مؤشر عن التأخر الذي يشهده القطاع بولاية بومرداس ومدى مساهمته في التنمية الاجتماعية التي تعتبر ضعيفة بالمقارنة بقطاعات أخرى.

خلاصة الفصل:

لقد تميزت عملية التطوير السياحي بولاية بومرداس بغياب استراتيجية محلية، حيث لا يتم استغلال جميع المؤهلات السياحية المتاحة. فالموارد السياحية المستغلة التي تتلخص في المواقع الساحلية وبعض المواقع التاريخية وكذا المنابع الحموية لا تستغل بصفة مثالية.

لم يكون تطوير السياحة بالولاية كافي للنهوض بالقطاع السياحي حيث يشهد القطاع نقصا في استغلال المؤهلات السياحية المتاحة، يقابله عجز كبير في الحظيرة الفندقية وتوزيع غير متوازن لهذه الأخيرة عبر تراب الولاية كما تفتقد الولاية للمطاعم السياحية التي لها أهمية كبيرة في الخدمة السياحية، اضافة الى ذلك لسجل نقص الاهتمام بتهيئة المواقع السياحية حيث لم تسجل سوى بعض الدراسات التي لم تجسد ميدانيا بسبب عدم توفر الأغلفة المالية ما عدى تهيئة الشواطئ.

– نقص تجهيز المواقع السياحية ورداءة التجهيزات الموجودة بها خاصة على مستوى الشواطئ.

– نقص مراكز التكوين السياحي المتخصصة مما أدى إلى نقص المهنية لدى المتعاملين في القطاع وتواضع مستوى الخدمات.

– غياب استراتيجية للترقية السياحية وعدم الترويج للمنتجات المحلية بالمقابل كان أداء القطاع السياحي متواضعا حيث بين تحليل التوافد على الحظيرة الفندقية بولاية بومرداس أن اقبال السياح الأجانب على الولاية ضعيف جدا وأن نمط السياحة السائد بالولاية هي السياحة الداخلية ذات المستوى المتواضع نسبيا، كما تتميز مدة الإقامة السياح بقصرها أي أن العائلات الجزائرية لا تقبل على المؤسسات الفندقية نظرا لعدم وملاءمتها لخصوصيات المجتمع الجزائري وغلاء الأسعار بها.

كما بينت مؤشرات النشاط السياحي أن هذا الأخير يتسم بعدم التوازن في المكان وفي الزمن، حيث يرتكز اغلب النشاط السياحي في الجهة الغربية للولاية، فيبلغ أوجه خلال موسم الاصطياف ثم يضعف في باقي فصول السنة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

السياحة ظاهرة عالمية تطورت وازدهرت في بداية القرن العشرين، مع استقرار الوضع الدولي، حيث أدى إلى زيادة الدخل الفردي وتحسن المستوى التعليمي وارتفاع الوعي الشعبي للتنقل من اجل الراحة والاستجمام، بهذا أصبحت السياحة صناعة متطورة. وتساهم السياحة في التنمية الإقتصادية بنسبة كبيرة، من حيث زيادة المداخيل بالعملة الصعبة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وتوفير مناصب الشغل للكثير من فئات المجتمع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من دول العالم.

لابد من القول أن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية عظيمة، إلا أن عدم الاهتمام بها خلال المسار التنموي حال دون الاستفادة منها والتعرف على مكوناتها محليا ودوليا، ورغم ذلك فالسياحة غاية من الممكن إدراكها بسهولة، فهي القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي القطاع الذي يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى، والمسالة تكمن في إعطاء السياحة مكانتها اللائقة بها في الجزائر، فالطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلا إذا تكاثفت الجهود واستمرت على أن تسند المهمة إلى ذوي الكفاءات والإرادة الجادة لتجسيدها انطلاقا من الإمكانيات المادية والبشرية والقيم الحضارية التي تزخر بها.

- النتائج:

ومن خلال هذه الدراسة التي قمنا بها تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

1- إن ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري يعود أساسا إلى إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية، واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد.

2- عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عاشته الجزائر منذ أوائل العقد الأخير من القرن الماضي قد ساهم في تعميق أزمة القطاع السياحي، وقد افرز كل ذلك في تدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية وضالة حصة البلاد من السياح الأجانب، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك أيضا على حجم الإيرادات المسجلة على مستوى هذا القطاع.

3- غياب سياسة تسويقية للمنتوج السياحي في الجزائر، إذ لا يحظى هذا الأخير بأي اهتمام في وسائل الإعلام والاتصال، وهذا مما جعل هذا المنتوج غير قادر على المنافسة في سوق السياحة الدولية، بعبارة أخرى لم تتمكن الجزائر من استغلال مقوماتها السياحية المتعددة والمتنوعة.

4- اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات التكاليف الباهظة والتسيير البيروقراطي لفترة طويلة، وأهملت دور القطاع الخاص في هذا المجال مما أسهم في تراجع بل وتدهور القطاع السياحي بشكل عام بحرمانه من الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وكرس ذلك أيضا غياب مناخ الاستثمار المناسب في الجزائر.

5- من أهم أسباب الركود الذي يعرفه النشاط السياحي بولاية بومرداس نقص عدد رحلات القطار وتدني مستوى الخدمات على متنه، نقس المهنية وتدني مستوى الخدمات على شبكة النقل البري للمسافرين؛ نقص عدد المرافق البريدية والصحية والرياضية وتدني مستوى الخدمات بها بفعل الضغط الذي تشهده.

6- غياب إستراتيجية للترقية السياحية واقسام النشاطات الترقوية بالفلكلورية وعدم الترويج للمنتجات المحلية.

7- يمكن إرجاع تواضع أداء القطاع السياحي بولاية بومرداس أيضا إلى عدة عوامل أدت إلى تدهور المواقع السياحية فشكلت بذلك عوائق لتنمية النشاطات السياحية وهي: التلوث بكل أشكاله، المحاجر، نهب الرمال، الحرائق، البناءات الفوضوية، إهمال المواقع التاريخية والقرى التقليدية.

- اقتراحات وتوصيات:

لقيام صناعة سياحية جزائرية وتطويرها بما يخدم التنمية الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية للبلد لابد من جملة من التوصيات التي تكفل مشاغل القطاع السياحي والعمل على تطويره وهي:

1- إصدار المزيد من التحفيزات الإستثمارية والإعفاءات الضريبية؛

2- تشجيع التعاون الشراكة في المجال السياحي، وذلك من خلال مراجعة قوانين الإستثمار وجعلها أكثر مرونة لجلب المستثمرين، والإهتمام بالبنى التحتية وتحديثها خصوصا الطرق، المطارات والسكك الحديدية...الخ؛

3- تحسين الخدمات السياحية، وذلك بتدريب وتكوين العاملين في هذا القطاع والاهتمام باللغات الأجنبية؛

4- توفير وسائل النقل والمواصلات المريحة، لتسهيل تنقل السياح بين المناطق السياحية المختلفة خاصة الجوية منها؛

5- الاهتمام بالترويج السياحي سواء السمعي والمرئي والمكتوب للتعريف بالمناطق السياحية، وإتاحة استخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات السياحية والفندقية؛

6- إرساء ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري لتشجيع السياحة وإيجاد توافق بين السواح المحليين والأجانب؛

7- الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال السياحي خاصة الدول المجاورة؛

8- استغلال جميع الموارد السياحية المتاحة استغلالا أمثلا وتنويع المنتجات السياحية للحد من ظاهرة الموسمية وضمان نشاط سياحي دائم؛

9- تثمين المواقع التاريخية وترميمها وصيانتها لحمايتها من التدهور، تثمين التراث الثقافي المادي وغير المادي وحمايته من الاندثار؛

10- حث الجمعيات الناشطة في ميدان السياحة للدخول في برامج التبادل مع جمعيات أخرى داخل أو خارج الوطن، وحث متعاملي القطاع على استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في نشاطاتهم وخاصة النشاط الترقوي لأنها وسيلة ناجعة وسريعة المفعول.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

I. القرآن الكريم:

1- سورة التوبة.

2- سورة التحريم.

3- سورة العنكبوت.

II. الكتب:

1- أبو حجر أمنة، الجغرافيا السياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

2- أحمد الجلاد، البيئة المصرية وقضايا التنمية، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، مصر، 1998.

3- أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

4- أحمد ماهر عبد السلام أبو قحف، "تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999.

5- أسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

6- التقرير الإحصائي حول السياحة في الجزائر، وزارة الثقافة والسياحة، سنة 1987.

7- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، طبعة 1985.

8- المنظمة العالمية للسياحة، مفاهيم، تعاريف، وتصانيف لإحصاءات السياحة، دليل فني رقم 01، سنة 1995.

9- زيتون محيا، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الدهر، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.

10- عايدة سيد خطاب، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985.

11- عبد الله ركيبي، الجزائر في عين الرحالة الانجليز، الجزء الأول، دار الحكمة، الجزائر، 1999.

12- عبد الله شريط، محمد الميلي، تاريخ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988.

13- ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

14- محمد البشير شنبي، التغيرات الاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

15- محمد المرسي الحريري، جغرافية السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.

16- محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 1998.

17- محمد عبيدات، التسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2000.

18- محمد يسري دعيس، العلاقات الاجتماعية للسائح، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1993.

19- مخلد خالد الفراج، السياحة في المملكة العربية السعودية في عصر العولمة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2005.

20- مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

21- مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

22- نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مجموعة الدراسات السياحية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.

23- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، الكتاب الثاني، الجزائر، جانفي 2008.

24- وزراة السياحة، البيئة وتهيئة الإقليم، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، فحص وتشخيص السياحة الجزائري، الكتاب الأول، جانفي 2008.

25- وفاء عبد الباسط، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

III. مدخلات ومقالات:

1- استراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر والتي اعتمدتها وزارة السياحة إلى آفاق 2013، انظر: "الجزائر سياحة"، نشرة إعلامية تصدر عن الديوان الوطني للسياحة، رقم 26-2004.

2- الديوان الوطني للإحصائيات: مجموعة الإحصائيات السنوية رقم 18، نشرة 2000، الجزائر.

3- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16 نوفمبر 2000.

4- بوهالي محمد الشريف، تصنيف الحظيرة الوطنية لتازة بجيجل ضمن المحميات العالمية، مجلة سنمات الكورنيس، العدد 03، ديسمبر 2004.

5- جامعة الدول العربية، التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل الثاني عشر، 2007.

6- جامعة الدول العربية، المجلس الوزاري العربي للسياحة، الدليل السياحي العربي، مناخ وحوافز الاستثمار في الدول العربية، www.patq.com/6.htm

7- خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.

8- خنفري خضير، بورنيسة، واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء الاحصائيات الوطنية، الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 10، 11 جانفي، 2018.

9- سالم حميد سالم وطارق سليمان، الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة، في المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مج1، ع2، العراق، 2009.

10- شنشونة محمد ورحال فاطمة، التوازن البيئي والتنمية الداخلية المستدامة لولاية عنابة، ملتقى وطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013.

11- عبد السلام بلبالي، أسماء بللعما، حسين بن العارية، واقع السياحة الداخلية في الجزائر ومتطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة، مقال بمجلة الحقيقة، العدد 46، مجلد 17، عدد 03- سبتمبر 2018.

12- عثمان محمد غنيم، نبيل سعد، التخطيط السياحي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.

13- عيسى مرازقة، دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة، مارس 2012.

14- فراح أسامة، عبد العزيز رحمة، دور وكالات السياحة والأسفار في تشجيع السياحة الداخلية دارسة حالة وكالة النجاح للسياحة والأسفار بولاية الشلف، مقالة بمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، المجلد 08، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2019.

15- فريد بن طالبي، جاري فاتح، زهير شلال، القطاع السياحي في الجزائر واقعه وآفاقه وتحدياته، مقال متحصل عليه من htt://www.education.com تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/03.

16- مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص-بيروت- ديسمبر 2003.

17- محمد العطا عمر، الندوة العلمية "أثر الأعمال الإرهابية على السياحة": "صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية"، ل. د، دمشق، 2010/07/06.

18- مداح عبد الباسط، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خارج قطاع المحروقات، الملتقى الوطني السابع حول مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 9، 10 جانفي 2017.

19- هالة الرفاعي، التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1998.

IV. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- أحمد لشهب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1987.

2- برنجي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009.

3- بودي عبد القادر، أهمية التسويق في تنمية القطاع السياحي بالجزائر (السياحة بالجنوب الغربي)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

4- ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

5- عادة رشيدة، التسويق في المؤسسة الخدمية، دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

6- عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2005.

7- عميش سميرة، دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015.

8- سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وغدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014/2013.

9- منى لخساف، دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر – 2003.

10- منير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

11- وزاني محمد، السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1- Algérie; le pays lumière; office National de Tourisme.
2- chaissebourg Fernand, Conseil économique et social, édition Depot lagl 1996, Paris.
3- Conseil National Economique et Social (CNES), rapport : «Contribution pour la redéfinition - de la politique nationale du tourisme, Alger, Novembre 2000.
4- Hachimi Madouche; le tourisme en Algérie -jeu et enjeux- Edition Houma, Alger-2003, pól.
5- Heddar Belkacem Rôle socio-économique du Tourisme cas de l'Algérie, Edition ENAP/ENAL/OLU, Alger- 1988.
6- Jean Michel Hoemer ; "Géographie de l'industrie touristique", Ellipses, Edition Marketing, Paris, 1997.
7- la zoto géographique du tourisme; maison paris- 1990.
8- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat ; Synthèse des flux touristiques en Algérie - Année 2011.
9- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Synthèse des flux touristiques, en Algérie - Année 2011.
10- Ministère du Tourisme: schéma directeur d'aménagement touristique «SDAT 2025 - livre 1 - la diagnostic: audit du tourisme Algérien-2008.
11- Ministère du Tourisme: schéma directeur d'aménagement touristique «SDAT 2025 > livrella diagnostic: audit du tourisme Algérien-2008.
12- Office National des Statistiques (Algérie) et Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, << Tourisme: les entrées aux frontières des touristes par nationalités pour l'année 1990-2008 >> www.ons.dz/them sta.htm.
13- OFFICE National du Tourisme, Algérie sources Thermales.
14- Office Nationale du Tourisme; Plages d'Alger ; guide des plages d'Algérie.
15- World Travel & Tourism council, "Travel and Tourism leaders forecast continued growth for 2008".
www.vttc.org/eng/Tourism_News/Press_Releases_2008/Travel_and_Tourism_l eaders_fo rcast_continued growth_for_2008.